الأزمة السورية
وتداعياتها
على "حزب الله"

الفاتيكان
- إيران:
قصة علاقة

هل تسعى مصر
إلى إنتاج سلاح نووي
لتعزيز نفوذها؟

أسواق العرب

ASSWAK AL-ARAB

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية - السنة الرابعة - العدد ٣٧ - كانون الثاني (يناير) - ٢٠١٦

المملكة الخائفة

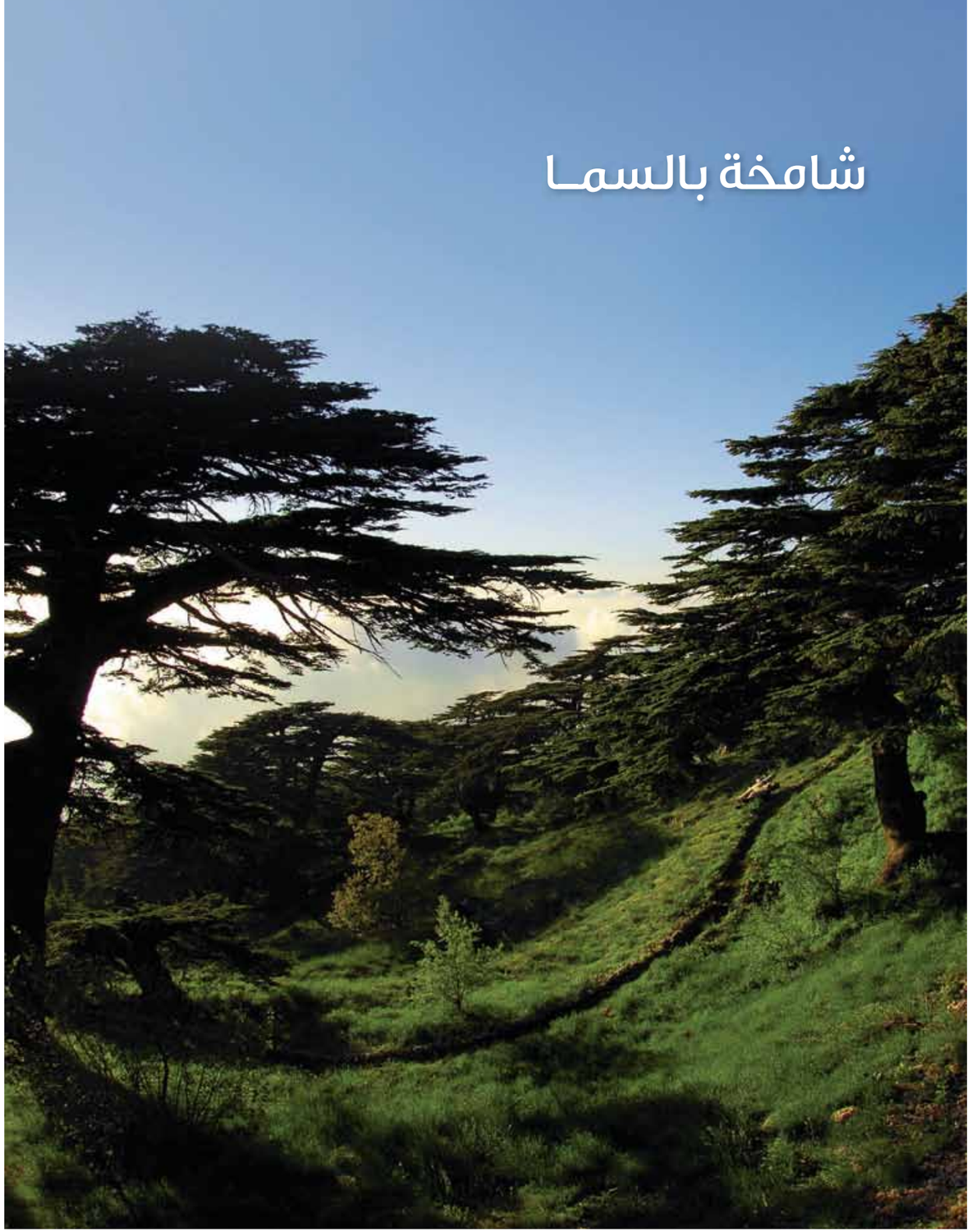

70 سنة، بعمر الأرزة صبا

MEA SKYTEAM
طيران الشرق الأوسط - الخطوط الجوية اللبنانية

أسواق العرب

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية

السنة الرابعة - العدد ٣٧ - كانون الثاني (يناير) - ٢٠١٦

www.asswak-alarab.com

تصدر من لندن عن شركة "أسواق العرب" للنشر المحدودة

العنوان الرئيسي:
Asswak Al-Arab Publishing Ltd
788-790 Finchley Road
London NW11 7TJ - United Kingdom
Tel: +44(0)758 3320593
Fax: +44(0)2082019448
email: info@asswak-alarab.com

Editor-In-Chief: Gabriel Tabarani

رئيس مجلس الإدارة / رئيس التحرير
كابي طبراني - *www.gabrielgtabarani.com*
g.tabarani@gmail.com

مدير التحرير (لندن)
هاني مكارم - *h.m.makarem@gmail.com*

مديرة التسويق - فيكتوريا روبرتس

تصدر في لبنان بالتعاون مع مجلة "تحت الأضواء" الإقتصادية - مركز الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة، بناية بيرلا، الطابق الأول شارع الجزائر، الملا - بيروت - لبنان

مدير التحرير (بيروت)
جوزف قرداحي - *josephkordahi@yahoo.com*

مديرة التسويق والعلاقات العامة (بيروت)
دارين علامه - *darinealameh@gmail.com*

مكتب المغرب:
برومو بريس - ١٦ شارع جيلالي العريبي
الدار البيضاء - المغرب

الإخراج الفني
علي كمال الدين - *alikamallll@gmail.com*

التوزيع - شركة الأوائل - بيروت - لبنان

الإشتراكات:
للأفراد: ١٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للشركات: ١٥٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للمؤسسات الرسمية والبعثات الديبلوماسية:
٢٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها

Price list

Lebanon	7000	L.L.
Bahrain	2	B.D.
Cyprus	2	C.
Egypt	15	E.P.
Jordan	2	J.D.
Kuwait	1	K.D.
Oman	1	O.R.
Qatar	15	Q.R.
Saudi Arabia	10	S.R.
Syria	100	S.L.
UAE	15	Drhm.
UK	3	Pounds.
Tunis	10	T.D
Morocco	20	MAD

المقالات التي تُنشر تعبّر فقط عن آراء أصحابها

الإفتتاحية

تنويع الإقتصاد أمرٌ حاسم في الخليج

التنويع الإقتصادي هو الطريق إلى الأمام لأية أمة تأمل في تطوير إقتصاد قائم على المعرفة. إن الإعلان عن موازنات الدول الخليجية، وخصوصاً الموازنة السعودية، للعام الجديد يسلّط الضوء على الدور المهيمن المستمر للنفط في إقتصادات هذه الدول. وهذا يحتاج إلى تغيير على الفور. إن الدعوة على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي للتنويع الإقتصادي تعود إلى عقود. كما أن ترديد القول أن عائدات النفط ليست مُستدامة إلى الأبد لم يعد خبراً. ومع ذلك، على الرغم من تلك المعرفة، فإن المحاولات للإبتعاد من الإقتصاد المُعتمِد على النفط فقط لم يحتضنها بإخلاص سوى عدد قليل. الواقع أن الأيام التي كان سعر النفط فيها مئة دولار أو أكثر للبرميل قد ولّت. وحتى الأمل بأن سعر برميل النفط سيعود إلى ٧٠ دولاراً في المستقبل القريب يبدو في غير محله. لقد أفادت الأسواق العالمية أيضاً بشكل واضح أنه حتى بأسعار منخفضة، فإنها تفضل الطاقة النظيفة على النفط.

وهذا ليس أمراً سيئاً.

للعام الثاني على التوالي، سوف تعاني الدولة السعودية من عجز - وذلك بفضل إنخفاض أسعار النفط، كما سيكون الحال مع باقي الدول الخليجية. إن العجز في حد ذاته ليس مشكلة، ولكن الموازنات الخليجية (بإستثناء أبو ظبي) لا تزال تسلط الضوء على دور كبير جداً يلعبه النفط، لا سيما من حيث توفير الدعم والإعانات للمواطنين والمقيمين. في المملكة العربية السعودية وحدها، بلغت عائدات الدولة من النفط نحو ٧٣ في المئة في العام ٢٠١٥. أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أظهرت أن التنوع الإقتصادي هو أكثر من مجرد نظرية. لقد إستقطبت البلاد فعلياً قطاعات السياحة والطيران والصناعات التحويلية وتجارة التجزئة، وهي في طريقها إلى بناء إقتصاد المعرفة. ويساهم النفط في دبي بـ ٦ في المئة فقط في الإقتصاد. هذا هو نوع البيئة الذي ينبغي لأموال النفط أن تستثمر وتؤسس وتبني في دول الخليج، بدلاً من ذلك الذي يشمل دعم الطاقة والمرافق العامة. كان ينبغي أن يكون الدعم والإعانات جسراً للمدى القصير لمساعدة دول الخليج على الإنتقال إلى وضع إقتصادي متقدم. بدلاً من ذلك، أصبحت تلك الإعانات راسخة ويُنظَر إليها على أنها من الضروريات أو الحقوق. يمكن تغيير هذه العقلية إذا أظهر الناس عالماً حيث الإبتكار، بدلاً من الإعانات، يدفع عجلة الإقتصاد.

لم يفُت بعد الأوان لهذا الأمر لكي يحدث، ولكن الوقت - تماماً مثل النفط - محدود. يتعيّن على الحكومات الخليجية أن تقوم بتلك التغييرات الآن، في حين لا تزال قادرة على إنجاز هذا الإنتقال بسلاسة وفيما يساعد هذا على الحفاظ على مستوى معيشة عالٍ للشعب.

لقد إنتهت الألعاب النارية وإنطلقت السنة الجديدة فيما التحديات والآمال للعام ٢٠١٦ تنتظر.

كابي طبراني

في هذا العدد

26
الخليج العربي
موضوع الغلاف
المملكة الخائفة

20
لبنان
الأزمة السورية
وتداعياتها
على "حزب الله"

26
السعودية - إيران
التكامل الإقتصادي
هو الحل لتخفيف
حدّة التوترات الإقليمية

32
السعودية - إيران
كيف ساهمت أميركا
في إشعال التوتر
بين السعودية وإيران

36
العالم
الفاتيكان - إيران:
قصة علاقة

44
مصارف
النمو الإقتصادي البطيء
يُجبر البنوك الإماراتية على
البحث عن أسواق جديدة

48
صكوك
دول الخليج
تتطلع إلى عام أفضل
للصكوك في ٢٠١٦

54
المصرفية الإسلامية
البحرين تُصدِر معايير جديدة
لتحافظ على ريادتها في
مجال المصرفية الإسلامية

66
الطاقة النووية
لماذا تستَخدِم الرياض
مفاعلاً نووياً لم يُستَخدَم
أو يُجرَّب من قبل؟

72
نفط
أنابيب الحرب والسلام
في شرق البحر المتوسط

76
الطاقة النووية
هل تسعى مصر إلى إنتاج
سلاح نووي لتعزيز نفوذها؟

80
الصناعة الهيدروكربونية
صناعة النفط والغاز
تمرّ في مرحلة إنتقالية

58
مصارف
هذه هي التوقعات
الإقتصادية والمصرفية
العالمية للعام ٢٠١٦

84
تحقيق الشهر
كيف غيّرت
التصنيفات الدولية
الحكم العالمي

92
علوم / إختراعات
الثورة الصناعية
الرابعة

100
عالم النجوم
لطيفة
لديها "كلمة سرّ"
في رمضان

25
رأي خليجي
آفة الإزدواجية
في أمتنا العربية

35
رأي حر
كيف ننقذ
الوضع الإقتصادي العربي

53
رأي خبير
هل تسرّع الإحتياطي
الأميركي برفع الفائدة
على الدولار؟

71
كلمة خبير
تأثير رفع الحظر عن تصدير
النفط الأميركي
على السعودية

91
المنبر الإجتماعي
الإفلاس الفكري

98
الموقف الثقافي
مسرح لبناني ثلاثي الأبعاد!

الموقف اللبناني

في لبنان، لا حلَّ للمأزق

لفترة وجيزة في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت كان هناك أمل في أن ينتخب لبنان رئيساً جديداً للجمهورية. كانت الرئاسة شاغرة منذ أيار (مايو) ٢٠١٤، ومع ذلك، لم تستطع القوى السياسية اللبنانية المنقسمة جداً للوصول إلى إتفاق لإيجاد خليفة للرئيس ميشال سليمان.

جاء التفاؤل على أثر ورود تقارير عن إجتماع جرى في باريس بين القيادي البارز في تحالف ١٤ آذار، سعد الحريري، والسياسي المسيحي الماروني البارز في تحالف ٨ آذار المنافس، سليمان فرنجية. لقد أراد الحريري الخروج من المأزق الرئاسي من خلال دعم ترشيح فرنجية، في صفقة قد تؤدي بعودة الحريري إلى رئاسة مجلس الوزراء.

كان سبب الجمود رفض سياسي ماروني آخر ميشال عون، السماح لكتلته لحضور جلسات الإنتخاب في البرلمان، ما لم يكن هناك إتفاق مسبق على إنتخابه هو رئيساً للبلاد. تضامناً مع عون، لم تحضر كتلة نواب "حزب الله" هذه الدورات جنباً إلى جنب مع حلفائها، الأمر الذي منع إكتمال النصاب.

أبعد من ذلك، يرتبط هدف "حزب الله" بالأحداث الإقليمية. يريد الحزب ضمان أن الرئيس الجديد سيدافع عن "حكمه الذاتي" العسكري، نيابة عن إيران، ويشعر بأن تحوّلاً في التوازن في سوريا لصالحه من شأنه أن يسهّل مثل هذا الخيار.

من ناحية أخرى يرى "حزب الله" تحالفه مع عون بأن له قيمة إستراتيجية. فهذا الأخير يتمتع بدعم كبير من المسيحيين ويسيطر على كتلة برلمانية كبيرة. وهذا هو السبب في رد فعل الحزب الذي تجلّى بعدم الثقة تجاه إنفتاح الحريري على فرنجية. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن مبادرة الحريري جاءت بعد ضوء أخضر سعودي مدعومة من الأميركيين جعلها مشبوهة على نحو مضاعف.

ونُقل عن عون أنه غاضب من فرنجية، إذ أنه برى ترشيح الأخير محاولة لتقويض فرص إنتخابه هو. في إجتماعات منفصلة مع عون والأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، سمع فرنجية من عون قوله بأنه سيتابع ترشيحه، في حين كرّر نصر الله أن الحزب سيستمر في دعم عون، كما فعل منذ بعض الوقت.

وهذا يشير الى أن مشروع فرنجية، إن لم يمت، فقد أصيب بالتعثّر. ومع ذلك، فإن نائب زغرتا، الحليف المقرب لبشار الأسد، زار دمشق في ١٣ كانون الأول (ديسمبر)، حيث عاد إلى لبنان "مرتاحاً جداً"، كما ذكرت إحدى الصحف اللبنانية. مع ذلك، فإن ما ينطوي أو يعني هذا كان غير واضح، على الرغم من أن تقارير غير مؤكدة أشارت بأن الأسد لم يكن مشجّعاً.

والواقع ليس من المؤكد أن الدعم السوري سوف يكون كافياً لضمان إنتخاب فرنجية. إن أولويات إيران و"حزب الله" قد تسود. إن إجبارهما على التخلي عن عون لمصلحة فرنجية قد يكون خطأً أحمر في وقت يحتاج "حزب الله" شريكاً طائفياً قوياً للمضي قدماً في جدول أعماله داخل لبنان وعزل الطائفة السنية.

إضافة إلى ذلك، هناك إئتلاف من الأحزاب المارونية الأخرى يعارض إنتخاب فرنجية غير "التيار الوطني الحر"، بما في ذلك "القوات اللبنانية" وحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار. وكان سمير جعجع، رئيس "القوات اللبنانية"، مرشح قوى ١٤ آذار الرسمي، وكان غاضباً من تحوّل الحريري إلى دعم فرنجية. والأسوأ من ذلك، فقد فعل ذلك من دون إعلامه وخلف ظهره.

كان جميع الموارنة، بالإضافة إلى ذلك، معادين لمشروع مؤيديه الرئيسيين من السياسيين غير المسيحيين، بمن فيهم الحريري ولكن أيضاً وليد جنبلاط، الزعيم الدرزي. غير قادرين على الإتفاق في ما بينهم، كان الموارنة غاضبين أن آخرين كانوا يحاولون إيجاد حلّ لا يمكنه في نهاية المطاف أن يعود بالنفع على المجتمع الماروني، حسب رأيهم.

ربما يكون مصير فرنجية الآن موضوع نقاش بين القوى الإقليمية والغربية. إن غياب الرئيس زعزع إستقرار النظام السياسي وفي العام الماضي دفع وزراء عون الحكومة إلى حافة الإنهيار لتأمين إنتخابه. وقد ألمح رئيس الحكومة تمام سلام إلى أنه ما لم يقُم مجلس الوزراء بعمله بشكل صحيح، فإنه سوف يستقيل، والسماح للحكومة لكي تتحول إلى حكومة تصريف أعمال.

وقد خلق هذا قلقاً على نطاق واسع بأنه ما لم يتم إعادة تنشيط مؤسسات الدولة اللبنانية قريباً، فإن البلاد قد تغرق في عدم الإستقرار السياسي والخراب المالي. وهذا قد يخلق وضعاً خطيراً للغاية، وهو وضعٌ تفاقم بسبب وجود ما يزيد على مليون لاجئ سوري في البلاد.

إن موقف عون لا يمكن الدفاع عنه على نحو متزايد. فهو تجاوز الثمانين عاماً، ويواجه معارضة قوية من الطائفة السنية، وبقدر ما تطول المدة لمنع إنتخاب بديل، بقدر ما سيعاني لبنان. مع ذلك، لم يسمح عون أبداً بتأثير تصرفاته المدمّرة لتغيير رأيه. فهو سيذهب الى أقصى الحدود لتلبية طموحه.

والسؤال هو ما إذا كان "حزب الله" يمكن أن يذهب معه إلى آخر الطريق. لم يظهر الحزب حتى الآن أي علامات للتراجع. ومع ذلك، فقد سقطت الأقنعة وسوف يكون على "حزب الله" إمتصاص إرتفاع تكاليف تعنت عون، في وقت لا تزال أولويته الحرب في سوريا. وإذا تغيرت الحسابات الإقليمية، فإن الإختراق يصبح ممكناً. ولكن قلّة من اللبنانيين يعتقدون ذلك.

بيروت - رئيف عمرو

لبنان يحتل المرتبة ٨٣ عالمياً حيال قيمة العلامة التجارية

حلّ لبنان في المركز ٨٣ بين ١٠٠ دولة عالمية وفي المرتبة الأخيرة بين ١٤ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر علامة الدول التجارية "Nation Brand Value" لسنة ٢٠١٥، والذي أصدرته مؤسسة "Brand Finance" العالمية. كذلك جاء في المرتبة ٢٠ بين ٢٤ دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع. يقيس المؤشر قيمة العلامة التجارية في ١٠٠ دولة رائدة، ويرتكز على منهجية "royalty relief mechanism" التي تستخدم لتقييم أكبر الشركات في العالم. ويستند تقييم العلامة التجارية على توقعات لمدة خمس سنوات من إيرادات المبيعات من جميع الأصناف في كل بلد، إذ يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي للبلد كبديل من الإيرادات الإجمالية. في المقابل، يتم حسم إيرادات العلامة التجارية ما بعد الضريبة للبلد إلى صافي القيمة الحالية لإحتساب قيمة العلامة التجارية.

وقدّر التقرير الذي ورد في النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبلوس "Lebanon this Week"، قيمة العلامة التجارية في لبنان بـ٢١،٧ مليار دولار في ٢٠١٥، أي بإرتفاع مقداره ١٪ من ٢٠١٤، مقارنة بقيمة بلغت ٢٨ مليار دولار في ٢٠١٣. وعلى الصعيد العالمي، تقدّم لبنان على بوليفيا (١٩ مليار دولار)، وإستونيا (١٧ ملياراً) وكمبوديا (١٦ ملياراً)؛ وتأخر عن كل من غانا وتنزانيا وإثيوبيا (٢٣ ملياراً لكل منها). وكانت قيمة العلامة التجارية في لبنان أعلى من تلك في ألبانيا وبوتسوانا (٩ مليارات لكل منهما)، وموريشيوس وجامايكا (٨ مليارات لكل منهما) بين الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع. وحلّت الولايات المتحدة في المركز الأول عالمياً، اذ سجّلت ١٩،٧ ألف مليار دولار؛ في حين تراجعت جامايكا الى المرتبة الأخيرة (٨ مليارات دولار).

لبنان: إرتفاع بسيط في قيمة الاستثمارات الأجنبية

إرتفعت قيمة الإستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى لبنان بنسبة ١،٣٥٪ الى ٣،٠٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٤، من ٣،٠٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٣، فيما تراجعت الديون الخارجية له بنسبة ١،١٠٪ الى ما دون الـ٣٠،٦١ مليار دولار.

هذه الارقام أوردها البنك الدولي في تقريره بعنوان "إحصاءات الديون الدولية ٢٠١٦" الذي يعطي من خلاله لمحة عن الديون الخارجية والتدفقات المالية وغيرها من المؤشرات المالية الرئيسية في ١٢٠ دولة ذات الدخل المتوسط والمنخفض خلال العام ٢٠١٤ .

وفي التفاصيل التي أوردها التقرير الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، ان أعباء الديون الخارجية لدى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، بقيت معتدلة نسبياً في العام ٢٠١٤ مشكّلة نحو ٢٢٪ من الدخل القومي الإجمالي و٧٩٪ من الصادرات. كذلك أشارت التقارير الى تراجع تدفقات الديون الصافية الى الدول المذكورة بنسبة ١٨٪ خلال العام ٢٠١٤ الى ٤٦٤ مليار دولار في ظل تدهور تدفقات الديون القصيرة الأمد بنسبة ٦٠٪ الى ٧٢ مليار دولار.

على الصعيد اللبناني، ذكر البنك الدولي أن قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى لبنان ارتفعت بنسبة ١،٣٥٪ على صعيد سنوي الى ٣،٠٧ مليارات دولار في ٢٠١٤، من ٣،٠٣ مليارات دولار في ٢٠١٣.

في المقابل تراجعت الديون الخارجية بنسبة ١،١٠٪ الى ما دون الـ٣٠،٦١ مليار دولار في نهاية ٢٠١٤، وذلك بعد إرتفاع مستمر دام أربعة اعوام متتالية مع إنكماش في الديون الخارجية الطويلة والقصيرة الأمد.

وإرتفعت أرصدة الديون الخارجية في لبنان كنسبة من الصادرات من ١٤٧،٣٪ في العام ٢٠١٣ الى ١٥٣،٩٪ في العام ٢٠١٤، مع زيادة في نسبة الإحتياطات من أرصدة الديون الخارجية الى ١٢٩،٢٪ في العام ٢٠١٤ من ١١٨،٧٪ في العام ٢٠١٣.

الموجز اللبناني

سجّل مطار "رفيق الحريري الدولي" إرتفاعاً ملحوظاً في حركة الركاب، إذ بلغت منذ مطلع كانون الثاني (يناير) حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، ٦ ملايين و٦٢٥ ألفاً و٤٦٠ راكباً، ما يشير إلى أنّها ستبلغ ٧ ملايين راكب مع نهاية السّنة المنصرمة، متخطية بذلك السعة الإستيعابية الحالية للمطار، والتي هي بحدود ٦ ملايين راكب.

حققت حركة المطار زيادة ملحوظة في أعداد المسافرين ذهاباً وإياباً من لبنان وإليه خلال تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، إذ إرتفع أعداد القادمين بنسبة قاربت ١٣٪، كما أعداد المغادرين بنسبة ٢٠٪، ليبلغ مجموع الركاب عبر المطار خلال ذلك الشهر ٥٠١ ألف و٤٠٤ ركاب، فيرتفع بذلك المجموع العام للركاب خلال الفترة الممتدة منذ مطلع ٢٠١٥ حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، ٦ ملايين و٦٢٥ ألفاً و٤٦٠ راكباً. وقد أشارت الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة الرحلات الجوية خلال تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الى ٢١٪.

قالت مصادر مطلعة، إن تباطؤ أرباح الكازينو خلال السنوات الثلاث الأخيرة سيتحول في العام ٢٠١٦ إلى خسارة، في ظل المنافسة الخارجية المحتدمة مع كازينوهات تركيا وقبرص، وإرتفاع حصّة الدولة من الإيرادات من ٤٠٪ إلى ٥٠٪.

ينصّ عقد الاستثمار الحصري الموقّع بين الدولة اللبنانية وشركة كازينو لبنان، على زيادة حصّة الدولة من الإيرادات إلى ٥٠٪ في منتصف العام ٢٠١٦ بعدما كانت ٤٠٪ على مدى السنين العشر الماضية. الفرق بين الظروف التشغيلية للمرحلتين سينعكس بوضوح في العام ٢٠١٦، إذ يتوقع أن تنتقل النتائج المالية من حالة التساوي بين النفقات والإيرادات، إلى حالة تسجيل خسائر.

أكد رئيس جمعية الصناعيين في لبنان الدكتور فادي الجميل أن جمعية الصناعيين تعمل على تنفيذ خطتها الداعمة لكل القطاعات الصناعية، وهي تدرك ان لدى الصناعيين تحديات ومشكلات عدة تعيق نمو مؤسساتهم وتوسعها. وحث الصناعيين على ولوج أسواق جديدة وتعزيز الصادرات الى أفريقيا، الولايات المتحدة الاميركية، كندا، اميركا اللاتينية، العراق، ايران، الصين، روسيا وبريطانيا، والسعي للحصول على شهادة "BRC" البريطانية (مواصفة إتحاد تجار التجزئة البريطانيين).

كلمة لبنانية

لبنان أمام خيارين في ٢٠١٦

بقلم الدكتور غسان الشلوق*

في بداية العام ٢٠١٦ يقف لبنان أمام مفترق صعب يضعه أمام خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الاول: ان تؤدي الجهود السياسية المستمرة الى نتيجة إيجابية عبر إنتخاب رئيس جديد للجمهورية. ومن شأن هذه الخطوة أن تخلق اذا ترافقت مع برنامج إقتصادي إجتماعي الى صدمة إيجابية كبيرة قد تبلغ، اذا كان البرنامج المطروح إيجابياً فعلاً، حدود الفورة الكبيرة.

الخيار الثاني: أن يستمر حال الشلل السياسي والتهديد الأمني فترة اخرى بما يعكس بالتأكيد سلبيات واسعة يمكن ان تجاور حدود الإنهيار ولو الجزئي.

ويجد هذا الإعتقاد ما يبرره في مجموعة المؤشرات الإجتماعية الإقتصادية السلبية التي تجمّعت خلال العام الماضي، ومن أبرز وجوهها النمو شبه العديم (٠,٥٪)، العجز الكبير في ميزان المدفوعات (نحو ٢,٢ مليارى دولار)، الإرتفاع المستمر في حجم الدين العام (نحو ١٤٥٪ من الناتج)، الإنخفاض المستمر في الإستثمار، وفي إستهلاك الأسر، وفي تحويلات المغتربين...

واذا صحّ أن المؤشرات النقدية – او بعضها على الأقل – إيجابية، وهذا أمر جيد خصوصاً لجهة مسائل أساسية منها إستمرار الإستقرار النقدي الإسمي والنظري وإرتفاع إحتياطات مصرف لبنان من العملات الاجنبية الى مستوى قياسي (نحو ٣٩ مليار دولار او ٧٧٪ من الكتلة النقدية م٢ أو نحو ٢٥ شهراً من الإستيراد) – إذا صحّ ذلك، فالصحيح أيضاً ان المؤشرات النقدية لا يمكن ان تكون وتبقى لفترة غير قصيرة، حائط الدفاع الوحيد عن إهتراء سياسي وشلل وهزال إقتصاديين بإعتبار أن ما يحمي الإقتصاد - والدولة والوطن – هو المؤشرات والوقائع الحقيقية الإقتصادية الإجتماعية والسياسية الإستراتيجية طبعاً.

وثمة تناقض آخر يبرز هنا: حالة من عدم الوعي لدى الجهاز السياسي، او غالبه الفاعل على الأقل، لمدى خطورة التحدّي السياسي الإقتصادي كإنما المشكلة الحاصلة مجرد أزمة عابرة. وقد بدأت حالة من اليقظة المحدودة تظهر ولو ببطء على مستوى بعض هيئات المجتمع المدني لحجم الخطر الماثل أمامنا تدعو، طبعاً، الى معالجات حقيقية سريعة. ونحن كمواطنين، وكإقتصاديين، ما زلنا نراهن على عقلانية ولو مفقودة على نطاق واسع حتى الآن تنقذ لبنان وشعبه.

* عميد كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال في الجامعة اللبنانية.

مليارا دولار التدفّقات السنوية المالية غير المشروعة المصدّرة من لبنان

قدّرت منظّمة النزاهة المالية العالمية "Global Financial Integrity" التي تُعنى بالأبحاث والإستشارات، إجمالي التدفّقات المالية غير المشروعة المصدّرة من لبنان بـ١٩,٩ مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، أي ما يوازي معدّل المليارى دولار سنوياً. وتعرّف المنظّمة التدفّقات المالية غير المشروعة بأنها تدفّقات تمّ كسبها أو تحويلها أو استخدامها بطريقة غير شرعية. وتشمل كل التدفّقات المالية الخاصّة غير المسجّلة التي تسمح بمراكمة الموجودات الأجنبية للمقيمين بطريقة تخرق القوانين والأطر التنظيمية. وتقوم المنظمة بإحتساب هذه التدفقات عبر جمع مكونين "الإجمالي بإستثناء التقلبات" (GER) "ضيق المال الحار" (HMN). وأشارت إلى أن "GER" هي طريقة لإحتساب إجمالي التدفّقات الماليّة غير المشروعة التي تستند على تحجيم قيمة فواتير الصادرات وتضخيم قيمة فواتير الواردات، فيما لفتت إلى أن "HMN" تحدّد التدفّقات الماليّة غير المشروعة عبر رصد التسريبات من خلال ميزان المدفوعات. ووفق التقرير الذي ورد في النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبلوس "Lebanon This Week"، حل لبنان في المركز ٥٤ بين ١٤٥ دولة عالمية توفّرت فيها البيانات، وفي المرتبة ٢٠ بين ٤٧ دولة ذات الدخل المتوسّط إلى المرتفع، وفي المركز التاسع بين ١٨ دولة عربية حيال الإجمالي التراكمي للتدفقات المالية غير المشروعة في الفترة الممتدّة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣ حيال معدّلها السنوي. وأشارت إلى أن المعدّل السنوي للتدفقات المالية غير المشروعة من لبنان في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣، كان أقل من المعدّل العالمي السنوي البالغ ٥,٤ مليارات دولار، ومعدّل الدول ذات الدخل المتوسّط إلى المرتفع السنوي الذي بلغ ٨,٨ مليارات دولار. إضافةً إلى ذلك، إستحوذ لبنان على نسبة ٤,١٪ من الإجمالي التراكمي للتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من الدول العربية، و٠,٥٪ من التدفّقات المصدّرة من الدول ذات الدخل المتوسّط إلى المرتفع، و٠,٣٪ من الإجمالي التراكمي العالمي لهذه التدفّقات خلال السنين العشر المشمولة في الدراسة. في موازاة ذلك، أفادت المنظّمة أن التدفّقات المالية غير المشروعة الخارجة من لبنان والتي تم إحتسابها على أساس "HMN"، أي التي إحتسبت عبر التسريبات من خلال ميزان المدفوعات، وصلت إلى ١٦,١ مليار دولار بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣، وبلغ معدّلها السنوي ١,٦ مليار دولار خلال هذه الفترة.

مؤشر حقوق الملكية الدولي: لبنان في المرتبة ١١٩ عالمياً

أدرجت منظمة "Property Rights Alliance" لبنان في المرتبة ١١٩ بين ١٢٩ دولة عالمياً وفي المركز ١٦ بين ١٨ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر حقوق الملكية الدولي لعام ٢٠١٥. وحل في المرتبة ٣٠ بين ٣٢ دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع التي أدرجت في المسح. يتألف المؤشر من ١٠ عوامل تتوزع في ٣ مؤشرات فرعية محتسبة: المؤشر الفرعي للبيئة القانونية والسياسية، المؤشر الفرعي لحقوق الملكية المادية، والمؤشر الفرعي لحقوق الملكية الفكرية. ويصنّف مستوى حقوق الملكية في كل دولة على سلّم من صفر إلى ١٠ التي تعكس المستوى الأقوى في حقوق الملكية. وقد وردت نتائج هذا المؤشر في النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبلوس.

على الصعيد العالمي، حقق لبنان مستوى أقوى في حقوق الملكية من نيجيريا، وبوروندي، وزيمبابوي، واليمن، وهايتي، وفنزويلا، وليبيا، وأنغولا، وبنغلادش وميانمار. وتقدّم على ليبيا وأنغولا فقط بين الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع، وعلى اليمن وليبيا إقليمياً. وحصل على نتيجة ٣,٥ نقاط، أي أقل من المعدل العالمي البالغ ٥,٣ نقاط، ومن معدل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٥ نقاط)، ومعدل الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع (٤,٨ نقاط). أعيد ضم لبنان إلى مسح ٢٠١٥ نظراً الى توافر البيانات الكافية لإدراجه في المؤشر، وكانت نتيجته قد تراجعت في العام ٢٠١١، إذ إنخفضت من ٤,٥ نقاط في ٢٠١٠، و٤,٤ نقاط في ٢٠١١، و٤,٣ نقاط في ٢٠١٢ و٤,٢ نقاط في ٢٠١٣.

في موازاة ذلك، إحتلّ لبنان المركز ١٢٣ عالمياً، والمرتبة ٣١ بين الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع و١٦ عربياً على المؤشر الفرعي للبيئة القانونية والسياسية. ويقيس هذا المؤشر الفرعي إستقلالية القضاء من تأثير الجماعات السياسية والتجارية، ومدى ثقة السكان بقواعد المجتمع، وإستقرار النظام السياسي والسيطرة على الفساد. عالمياً، تقدم لبنان على نيجيريا، تشاد، ليبيا، بوروندي، اليمن وفنزويلا، وعلى ليبيا واليمن إقليمياً؛ في حين تقدم على ليبيا فقط بين الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع.

حملة "الريجي" في لبنان أثمرت خفض التهريب من ٤٠ إلى ٢٥٪

المهندس ناصيف سقلاوي

كشف رئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي، ان "ظاهرة التهريب تنامت منذ العام ٢٠١٣ لتصل في ٢٠١٤ الى حدود ٤٠٪، بما يحرم الدولة عائدات تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار". ولفت الى أن حملة مكافحة التهريب التي تنفذها الإدارة، إضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لـ"الريجي"، أثمرا خفض نسب المنتجات المهرّبة في السوق من ٤٠٪ إلى ٢٥٪.

وقال سقلاوي خلال مؤتمر صحافي عقده في مقرّ الإدارة في الحدث، في حضور عضوي لجنة الادارة جورج حبيقة ومازن عبود، ورئيس مصلحة مكافحة التهريب محمد ظاهر، ورئيسة مصلحة العلاقات العامة نهلا سليم: "باشرت الإدارة إجراءات غير مسبوقة بدءاً من ٢٠١٣، فوجهت إنذارات متكررة إلى الشركات التي تدخل بضائعها بطريقة غير شرعية. وتمت مصادرة مئات الصناديق في العام ٢٠١٤ وتغريم بعض الشركات المصنعة للمصنوعات التبغية المهربة بمبالغ وصلت الى ملايين الدولارات، وإعتمدت سياسة تحميلها المسؤولية المادية وإلزامها دفع ثمن المصنوعات المصادرة. ثم جرى تعديل نظام الإدخال ليكون أشد قساوة، وتم إلزام الشركات دفع ثمن البضائع المصادرة".

لم تكن ٢٠١٥ سنة عادية بالنسبة الى إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي"، إذ تشير الارقام التي أعلن عنها رئيس مجلس ادارتها مديرها العام ناصيف سقلاوي على انها سنة مليئة بالنجاحات والانجازات. فمن "حجم أعمال بلغ ٦٥٠ مليون دولار، فيما بلغت عائدات القطاع ٤٩٥ مليوناً، وصولاً الى إفتتاح أهم مصنع سجائر في الشرق الاوسط، وإطلاق أصناف جديدة بغية مكافحة الأصناف المهرّبة، مع وعد بإنجاز خط إنتاج صناعي جديد خلال ٢٠١٦".

❖❖❖

إنخفض عدد السياح الوافدين إلى لبنان بنسبة ١١,٤٤٪ خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥ الى ٩٩٩٥٢ سائحاً مقارنة بـ١١٢٦٠١ في تشرين الأول (نوفمبر)، إستناداً إلى إحصاءات وزارة السياحة. في المقابل سجل عدد الوافدين إلى لبنان زيادة سنوية بلغت ١٢,١٨٪، مقارنة بما كان عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤ والبالغ حينها ٨٩,٠٩٨ سائحاً.

على صعيد تراكمي، ارتفع عدد السياح بنسبة ١٤,١٣٪ سنوياً الى ١٣٩٤٣٤٠ سائحاً في خلال الأشهر الـ١١ الأولى من العام ٢٠١٥، في مقابل ١٢٢١٧٠٥ سياح في خلال الفترة ذاتها من ٢٠١٤. وتصدّر السياح الأوروبيون لائحة القادمين إلى لبنان ليشكّلوا نسبة ٣٣,٥٠٪ مع ٤٦٧١٦٤ سائحاً من مجموع الوافدين لغاية تشرين الثاني (نوفمبر) المنصرم، تلاهم الوافدون العرب الذي شكلوا ٣١,٦٤٪ من العدد الاجمالي وبلغ عددهم ٤٤١١٩٤ سائحاً، وحل الأميركيون في المركز الثالث مع ٢٤٢٦٣٤ سائحاً بنسبة ١٧,٤٠٪.

❖❖❖

كشف تقرير لشركة "إرنست أند يونغ" عن أداء الفنادق (فئة اربع وخمس نجوم) في منطقة الشرق الاوسط، عن إرتفاع معدل إشغال الفنادق في مدينة بيروت ٣٪ على صعيد سنوي الى ٥٦٪ خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥. في المقابل، تراجع متوسط تعرفة الغرفة بنسبة ٨,٢٪ على أساس سنوي إلى ١٥٤ دولاراً، كما إنخفضت الإيرادات المحققة عن كل غرفة متوافرة بنسبة ١,٦٪ سنوياً الى ٨٨ دولاراً. وعلى صعيد إقليمي، حظيت مدينة بيروت على رابع أعلى نسبة إشغال فنادق (٥٦٪) بين عواصم المنطقة التي شملها التقرير في خلال الأشهر الـ ١١ الاولى من العام ٢٠١٥، توازياً مع العاصمة الاردنية عمان. وتصدّرت امارة ابو ظبي لائحة عواصم المنطقة حيال معدل إشغال الفنادق ذات فئة الاربع والخمس نجوم، والذي بلغ ٧٧٪ في الفترة المذكورة، تبعتها مدينة الدوحة (٧٠٪) والرياض (٦٤٪).

الموقف العربي

الخلافة في الجزائر

هذا ليس وقتاً سعيداً في السياسة الجزائرية. في العقدين الماضيين، واجه الشعب الجزائري حقيقتين: حربٌ أهلية هدّدت بإنهيار الدولة وتحطيم جوهرها ومن ثم الهدوء النسبي في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة. الرئيس الآن في أواخر السبعينات من عمره، وقد حكم البلاد منذ العام ١٩٩٩. وفي أعقاب الربيع العربي في العام ٢٠١٠، وعد بوتفليقة بإصلاحات في النظام السياسي الجزائري التي لم تتحقق بالكامل. ومع تراجع أسعار النفط العالمية، كان على الجزائر موازنة ميزانيتها من طريق إدخال تدابير التقشف. والآن، يبدو أن عبء السياسات الإقتصادية التي لا تحظى بشعبية وإستمرار المشاكل الصحية لبوتفليقة أدى بالكثيرين إلى إعلان الخشية والخوف من عودة حالة عدم اليقين السياسي.

السنوات القليلة المقبلة قد تختبر صحة الوضع السياسي في الجزائر، ولكن هناك دلائل على أن الأمة قادرة على تجاوز فترة من عدم اليقين. غالبية الآراء تصب في أنه، على الرغم من أن الجزائريين طالبوا بالديموقراطية منذ عقود، فإنهم يأملون الآن بالإستمرارية. وسعياً إلى تحقيق ذلك، فقد تسمح الدولة الجزائرية بمسرحية شبه ديموقراطية – كما كان الأمر مع إعادة إنتخاب بوتفليقة غير المسبوقة لفترة ولاية رابعة – التي تعطي شعوراً باليقين والإستقرار.

وبالتالي فإن الوضع الراهن في الجزائر يهدد بتآكل دعامتين مركزيتين من حياة البلاد الطبيعية: بوتفليقة وأرباح النفط التي تدعم حياة الجزائريين العاديين. إن تحركات الحكومة في الآونة الأخيرة بالنسبة إلى الإقتصاد، والرئاسة، والجيش يمكن فهمها على أنها محاولة للحفاظ على هذه المبادئ للعقد الإجتماعي الجزائري على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في قيامها بذلك.

أولاً، مُدركةً بأن برامج الدعم الجزائرية هي غير مُستدامة نظراً إلى إنخفاض أسعار النفط، فإن الحكومة ترفع الضرائب والأسعار على الوقود والكهرباء، والسيارات، والطب، والإتصالات، والنقل تدريجاً، على أمل أن تخفف من الضربة الإقتصادية على متوسطي الحال الجزائريين. وعلاوة على ذلك، فإن الإعانات الأساسية مثل السكن والتعليم والتمويل والدفاع ستبقى من دون تغيير.

ثانياً، إن الحكومة تنظر إلى خلافة بوتفليقة بالتركيز على الإستمرارية، وتأمل بالتخفيف من خطر الصراع حول تعيين الزعيم المقبل في الجزائر. قلة تعتقد بأن صحة بوتفليقة سوف تصمد حتى الإنتخابات الجزائرية التي من المقرر عقدها في ٢٠١٩. بوتفليقة دخل وخرج من المستشفيات مرات عدة منذ العام ٢٠٠٥، بما في ذلك المستشفى الرئيسي في فرنسا في العام ٢٠١٣، والأشياء تابعت مسيرتها كالمعتاد رغم غيابه. ومن المنطقي أن زمرة الرئيس تستعد بالفعل لتهيئة خليفة من داخل النظام بإعتباره بديلاً عندما لا يعد بإمكان الرئيس البقاء في السلطة. ومن المرجح أن تُدار كل تفاصيل هذه الخلافة من الداخل.

الركن الثالث لشرعية الدولة - الأمن الوطني – وهو الحاسم، لم يتردّد على الرغم من الإضطرابات الحالية. مديرية المخابرات العسكرية القوية في الجزائر لا تزال مركزية في الحفاظ على الأمن في البلاد. والسياسة العليا الغامضة في الجزائر تجعل من الصعب تحديد العلاقة الدقيقة بين السلطتين التنفيذية والجيش، لكن المحاكمات الأخيرة والعقوبات ضد جنرالات بسبب الفساد هي خطوات نحو تحسين النظرة إلى المساءلة العسكرية وتصور لقوة الدولة المدنية. هذه التغييرات الأخيرة تشير إلى الشعب بأن كلاً من مركزَي القوة الوطنية يستثمر في التحول المدني لإدارة السلطة.

وتبدو غائبة عن هذا التغيير المُدبّر للمسؤولية محاولة ذات مصداقية للسماح للجزائريين المشاركة في هذه العملية. في بعض البلدان، قد يكون هذا الأمر سبباً للغضب. لكن الجزائريين، المرهقين سياسياً، قد وضعوا الديموقراطية على نار هادئة.

فمن السهل أن نرى لماذا الجزائريين ليسوا متحمّسين للمطالبة بالتغيير السياسي الحاد. ما زالوا يتذكرون الإضطرابات السياسية في بلادهم في تسعينات القرن الفائت، بعدما ألغى الجيش فوز الإسلاميين في الإنتخابات العامة، فاسحاً المجال لتمرد مسلح قتل مئات الآلاف. وفي الآونة الأخيرة، شهد العديد أصداء الماضي في الجزائر في أعقاب الربيع العربي: حربٌ أهلية مستمرة في ليبيا ليست لها نهاية في الأفق. وتونس، مع إنتصاراتها وحصولها على جائزة نوبل للسلام لولادة الديموقراطية فيها، شهدت أعمال عنف غير مسبوقة. وفي سوريا، كلفت الثورة الآلاف حياتهم، وقد شجعت بروز وإنتشار "الدولة الإسلامية" (داعش). الواقع أن الديموقراطية قد تبدو محاولة جديرة بالإهتمام فكرياً، لكن الإستقرار يبدو رهاناً أكثر أماناً.

بالطبع، يمكن للتقشف أن يغيّر هذا الحساب. إذا فشلت التدابير المالية من الهبوط بهدوء كما هو مخطط لها، فإن الجزائريين قد ينزلون في الواقع الى الشوارع. ولكن إذا فعلوا ذلك، فإنه لن يكون من أجل إنتخابات حرة ونزيهة، وقدر أكبر من اللامركزية، وليس من أجل قوة برلمانية أكبر. سيكون لكسب الرزق والعيش.

بعبارة أخرى، على الرغم من أن أحزاب المعارضة الجزائرية تحذّر من تكرار الإضطرابات التي شهدتها سنوات تسعينات القرن الفائت ودعت إلى إجراء إصلاحات ديموقراطية، فإن المراقبين يتشككون في ذلك. الأرجح هو إستمرارية للنظام الحالي، حيث تُعتبَر أحزاب المعارضة السياسية جزءاً من المسرحية: تتحدّى بشكل سطحي الدولة العميقة في حين يحتويها النظام ويحيدها إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، الجبهة التي شكلتها هذه الأحزاب - إئتلاف اسلامي، بربري، والأحزاب التروتسكية، والمنشقون عن النظام - ليست لديها بدائل قابلة للتطبيق للوضع السياسي الراهن في الجزائر، إذ أنها تفتقر إلى محاذاة إيديولوجية داخلية ولها أهداف سياسية متناقضة.

إن عدم وجود بدائل قابلة للتطبيق للنظام الموجود يساهم بلا شك في أوسع خيبة أمل سياسية في الجزائر. لكن بالنسبة إلى كثيرين، فإنها تؤكد أيضا فكرة أن المناورات السياسية، وجهود التحول الديموقراطي، وحركات الإصلاح هي إنحرافات للتلهي عن حاجة أكثر أهمية لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية. إن الفكرة القائلة بأن المواطنين يفضلون البقاء على قيد الحياة والإستقرار والراحة فوق الديموقراطية ليست جديدة، ولكن هذا المفهوم لا يزال واحداً صعباً للحساسيات الأميركية التي لا تهضمها واشنطن. وضمن جزائر بوتفليقة، فإن الشعور على نطاق واسع هو "مولفة خير من تلفة" قول في العربية الجزائرية يعني إلى حد ما "أفضل الشيطان الذي تعرفه". المجتمع الجزائري يبدو فاتراً لإحتمال خلافة مُدارة ومُدبّرة، وبل هو أقل إستعداداً للإعتقاد بأن الديموقراطية المتعددة الاحزاب الحقيقية يمكن أن تزدهر بدلاً من ذلك. المخاطر مرتفعة جداً، والمكافآت مستبعدة جداً.

الجزائر - سلامة عبد الرحمن

البنك الدولي: تباطؤ النمو في الأردن إستثنائي

أكد البنك الدولي أن تباطؤ النمو في الأردن خلال النصف الأول من السنة ٢٠١٥، حالة استثنائية في ظل الظروف الإقليمية الصعبة، مشيراً إلى أن الأردن مستمر بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وعرض البنك في "تقرير الخريف ٢٠١٥" أبرز التطورات والسياسات الاقتصادية خلال النصف الأول من السنة الفائتة، وإستنتاجاته حول الاقتصاد الأردني.

ويغطي التقرير مؤشرات حول الاقتصاد الكلي، وأسواق المال، والرفاهية والتنمية البشرية، إضافة إلى تحليل السياسة الاقتصادية التنموية، ويتطرق إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات من جهة الشركات الناشئة.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي والتعاون الدولي الأردني عماد الفاخوري، الذي رعى حفلة إطلاق نتائج التقرير، إن "الأردن ملتزم بتحقيق مستقبل مزدهر، ويعزز تدابير دعم الشركات الناشئة وتوسيع الأعمال التجارية، وإعداد المهارات التي يتطلبها سوق العمل، كما أن حاضنات الأعمال والمناطق التنموية والشراكات الجديدة تلعب دوراً في دعم الصناعة والابتكار، وكذلك الأعمال الريادية والقطاع الخاص".

وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني عماد الفاخوري

وأضاف: "اليوم، على رغم تباطؤ النمو في النصف الأول من السنة بسبب التطورات في سوريا والعراق وتداعياتها على إقتصادنا، نتوقع تحسّن النمو في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ويدعم هذه التوقعات استمرار إدارة اقتصادية وطنية حصيفة".

كلفة الدمار في سوريا تقدر بـ ٢٥٠ مليار دولار

قال معاون وزير الاقتصاد السوري بشار الأسد، حيان سليمان، إن كلفة الدمار الحاصل في سوريا تقدر بحدود ٢٥٠ مليار دولار، مشيراً إلى أن هذه الكلفة تشمل جميع القطاعات، حيث قدّر أضرار قطاع التجارة بـ٧٥٠ مليار ليرة سورية وقطاع الصناعة بـ٥٦٨ مليار ليرة وقطاع السياحة بـ٣٣٠ مليار ليرة سورية.

وأوضح حيان أن هذا الرقم يعتبر تقديري إعتمد على جهوده كباحث، وأشار أن قطاع النقل تقدر قيمة الأضرار فيه بـ ٦٦٠ مليار ليرة فيما تجاوزت قيمة الأضرار المادية لقطاع الكهرباء ما يزيد عن ١٥٠٠ مليار ليرة سورية وتجاوزت القيمة التقديرية للأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز ٢٧ مليار دولار.

وتابع حيان مشيراً إلى أن لخسائر قطاع التربية والتعليم تكلفة تقديرية بلغت ٥٠ مليار ليرة سورية، ناهيك عن أضرار قطاع الزراعة الذي شهد تراجعاً بنسبة ١٥ في المئة والتأثر الكبير في القطاع النقدي الذي أدى إلى تراجع قيمة الليرة أكثر من ٨٠ في المئة.

وكشف أن معدل البطالة في صفوف الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، إرتفع إلى ٨٢ في المئة في نهاية العام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ٣٥ في المئة العام ٢٠١١، متوقعة أن تصل إلى ٦٦ في المئة في العام ٢٠١٥. وتصدّرت حلب المحافظات التي تعرّضت لدمار المنازل بسبب الأحداث التي تشهدها سوريا، حيث دمّر ما يقرب من نصف منازلها وتقدّر بـ٤٢٤ ألف منزل مدمّر كلياً أو جزئياً، يليها ريف دمشق بدمار نصف منازله أيضاً، ومن ثم حمص بحوالي ٢٠٠ ألف منزل مدمّر، ثم جاءت إدلب في المرتبة الرابعة ومحافظة درعا في المرتبة الخامسة، وفي المرتبة السادسة دير الزور التي دمّر فيها حوالي ٨٢ ألف منزل. وبحسب الدراسة فإنّ مجموع تكاليف إعادة بناء المنازل وحدها تحتاج حتى الآن إلى حوالي ٧٠٠ مليار ليرة سورية.

الموجز العربي

توقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الاقتصاد المغربي تحسنه على المدى المتوسط ليبلغ النمو ٥ في المئة في العام ٢٠٢٠ مرتفعاً من ٤,٧ في المئة المسجلة العام الحالي، ومستفيداً من تراجع الأسعار العالمية للنفط ومن تحسن في المؤشرات الماكرو إقتصادية، التي مكنت من تقليص عجز الموازنة إلى ٤,٣ في المئة وخفض عجز ميزان المدفوعات إلى ١,٥ في المئة من الناتج.

في المقابل حذّر الصندوق من أخطار تحول مفاجئ في المناخ الدولي وعودة ارتفاع أسعار الطاقة وتباطؤ النمو في منطقة اليورو لأسباب مختلفة منها تغيرات سياسية، ما قد ينعكس سلباً على الاقتصاد المغربي المرتبط بأسواق الاتحاد الأوروبي. وحض حكومة الرباط على الإسراع في معالجة سوق العمل وتطوير مناهج جودة التعليم، ونجاعة نفقات القطاع العام وتحسين مناخ الأعمال وتمويل المشاريع، وتقليص معدلات الفقر والفوارق الاجتماعية باعتماد النمو الداعم للفئات المهمشة، ومعالجة بطالة الشباب التي تعتبر أكبر تحدٍ يواجهه الاقتصاد على المدى المتوسط، خصوصاً فئات الشباب الجامعيين الذين تطاولهم البطالة بنسب تتجاوز ٢١ في المئة. ومن وجهة نظر الصندوق، لم تبذل الحكومة جهوداً كافية لمعالجة مشكلة ضعف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، حيث لا يحصل الطلاب على تكوين كافٍ في مجال التخصصات العصرية.

❖❖❖

طلبت منظّمة الصحة العالمية وشركاؤها في مجال الصحة من الجهات المانحة، توفير ٣١ مليون دولار لضمان استمرار الخدمات الصحية لنحو ١٥ مليون شخص من المتضرّرين من الصراع الدائر في اليمن. وشدّدت على أن الحاجة إلى التمويل "ملحّة وعاجلة"، لأن النظام الصحي "انهار"، ومن ثم حرم الملايين "من الحصول على الرعاية الصحية والأدوية التي يحتاجون إليها في شكل عاجل".

❖❖❖

أثارت تصريحات لوزير المال السوداني بدر الدين محمود في شأن رفع الدعم عن سلع وخدمات، عاصفة من الانتقادات في الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً في ما تعلق منها بلوم الشعب الحال الاقتصادية المتدهورة في البلاد. ولم يمنع ذلك بعض المستخدمين من تأييد موقف الوزير. وكان محمود كشف أن الحكومة تنوي رفع الدعم عن المحروقات والقمح والكهرباء ضمن موازنة عام ٢٠١٦، متعهداً زيادة الأجور للعاملين في الدولة وتخصيص موارد لدعم الشرائح ذات الدخل المحدود.

المفكرة العربية

تونس ومصر أمام بطالة مستعصية

أكد البنك الدولي في دراسة أعدها في ٢٠١٣، أن التحول الديموقراطي في دول "الربيع العربي" ليس كافياً لخلق نمو إقتصادي مستدام، وأن مستقبل هذه الدول لا يدعو إلى التفاؤل من دون صحوة إقتصادية تؤدي إلى خلق وظائف لملايين الباحثين عن عمل وتضع أسساً قوية لنمو الاقتصاد من خلال تنمية قطاع خاص قوي متكامل تجارياً مع الأسواق العالمية ويقوى على البقاء من دون مساعدة الدولة.

وفي الوقت نفسه إنتقد صندوق النقد الدولي الحكومات التي جاءت عقب ثورات "الربيع العربي" لعجزها عن تنفيذ إصلاحات مالية وإقتصادية الأمر الذي يهدد سيادتها المالية ويحد من فرص تدفق الإستثمارات الأجنبية، بينما زاد إعتمادها على المساعدات والإستدانة الخارجية.

وبعد مرور سنتين على دراسات كهذه لا يبدو الوضع مختلفاً الآن. فتونس التي كانت أول دولة عربية شهدت ما أصبح معروفاً اليوم بـ"الربيع العربي"، والدولة الوحيدة التي حققت إنتقالاً سلمياً للسلطة، لم تستمر حكومتها الإئتلافية التي أعقبت الثورة لأكثر من سنتين بسبب فشل إدارتها الإقتصادية التي أدت إلى إرتفاع معدلات البطالة وعجز الموازنة العامة. ولما تزايدت المعارضة الشعبية لها وكان هناك خطر حقيقي من التخلص منها بطريقة غير ديموقراطية، شكلت أربع مجموعات من المجتمع المدني تحالفاً علمانياً أطلق عليه اسم الرباعية ونجح في التوفيق بين الحكومة والمعارضة ورسم خريطة طريق نحو الديموقراطية، وإستحسنت الأوساط الغربية هذا السلوك وإعتبرته مساهمة فاعلة للديموقراطية لأنها أسست لمنهج سياسي لإنتقال السلطة في وقت كانت البلاد على شفا أزمة أهلية. وبذلك استحقت الرباعية جائزة نوبل للسلام للعام ٢٠١٥.

لكن على رغم الإنجاز السياسي لم تنجح تونس في تحسين الأوضاع الاقتصادية، فإنخفضت معدلات النمو وإرتفعت معدلات البطالة وانخفض مستوى المعيشة. وفيما تعهدت الحكومة تحقيق معدل نمو حقيقي في ٢٠١٥ بنسبة ثلاثة في المئة، لا يتوقع المراقبون أكثر من واحد في المئة بعد تسجيل الفصلين الأولين من السنة معدلات نمو سلبية بسبب انخفاض محصول الحبوب بـ ٤٠ في المئة وانخفاض الإنتاج الصناعي في ضوء انخفاض الطلب الأوروبي وإضرابات العمال والركود الكبير في قطاع السياحة بعد الهجمات الإرهابية. وتخطط موازنة ٢٠١٦ لتحقيق معدل نمو حقيقي بمقدار ٢,٥ في المئة وإعطاء الأولوية لزيادة الإنفاق الاستثماري بعدما أعطيت الأولوية في السنوات السابقة لزيادة الرواتب والإعانات لكسب التأييد الشعبي.

لكن تونس في حاجة إلى معدل نمو اقتصادي أكثر من ذلك لخفض معدل البطالة الذي وصل إلى ١٥,٤ في المئة في العام الحالي. ولتشجيع الاستثمار الخاص خفّض البنك المركزي أخيراً سعر الفائدة بـ ٠,٥ في المئة. واحتلت تونس قبل ثورة الربيع المرتبة الأولى عربياً في مجال التنافسية لكنها انخفضت في هذه السنة إلى المرتبة العاشرة. وطالب وزير المال سليم شاكر أخيراً مجموعة الثمانية بتطبيق خطة مارشال في تونس بقيمة ٢٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات لتطوير البنية التحتية ودعم السلم الاجتماعي وتعزيز الأمن وخفض عجز الموازنة. ولا يتوقع المراقبون حصول تونس على دعم بهذا الحجم، بينما سيقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بقيمة ملياري دولار على مدى ثلاث سنوات والبنك الدولي أربعة مليارات دولار على مدى خمس سنوات مقابل إصلاحات.

وفي مصر، لا يتوقع المراقبون أن يواجه الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي إنتخب في أيار (مايو) ٢٠١٤، صعوبات في تمرير قراراته في البرلمان لتمتعه بدعم شعبي على رغم الركود الاقتصادي بعدما خابت التوقعات بانتعاش سريع. ويعتبر المراقبون أن انخفاض نسبة الناخبين في الانتخابات الأخيرة إلى ٢٦,٦ في المئة فقط يشير إلى تعب المصريين من السياسة المحلية وشعورهم بالإنهاك بعد أربع سنوات من الصعوبات الاقتصادية.

بعد الهبوط الكبير في معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٢ في المئة في السنة الماضية، تتوقع وزارة التخطيط ارتفاعه إلى ٤,٢ في المئة في السنة المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بفضل ارتفاع نشاطات البناء والصناعة التحويلية والسياحة. لكن الأخيرة يتوقع لها أن تعاني انخفاضاً كبيراً في السنتين المقبلتين بعد حادثة الطائرة الروسية. مع ذلك، تبقى توقعات النمو الاقتصادي اعتباراً من ٢٠١٥ - ٢٠١٦ إيجابية بسبب الاستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة واكتشاف حقل عملاق للغاز ما يعني التخلص من قيد معروض الطاقة على الإنتاج الصناعي.

ولا يزال العجز في ميزان المدفوعات يواصل ارتفاعه ويُتوقّع أن يبلغ ٥,٢ مليارات نهاية ٢٠١٥ بسبب انخفاض عائدات السياحة والمساعدات الأجنبية. وتحولت معظم دول الخليج إلى القروض ووضع ودائع لدى المصرف المركزي المصري أكثر من تقديم المساعدات.

وبلغت عائدات السياحة ١٢,٥ مليار دولار في ٢٠١٠ لكنها تراجعت بتأثير من الحوادث الأمنية، فانخفضت في شكل متواصل إذ يتوقع لها أن تبلغ ستة مليارات دولار فقط نهاية ٢٠١٥. وفي ضوء الانخفاض في حجم الاحتياطات الأجنبية التي بلغت في أيلول (سبتمبر) ١٦,٣ مليار دولار، وهو رقم يفوق قليلاً تغطية الواردات لثلاثة أشهر، بعد انخفاض الدعم المالي لدول الخليج وانخفاض عائدات السياحة، يعطي المصرف المركزي اليوم أهمية للحفاظ على احتياطاته من العملة الأجنبية.

إن التعويض عن إنخفاض موارد السياحة بتدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه رفد الحكومة بمصادر بديلة من العملة الأجنبية. لكن انخفاض موارد السياحة له آثار أخرى فهو يعني خسارة في فرص العمل وخسائر مالية لشركات السياحة تنعكس بدورها على موازنات المصارف.

البرلمان العراقي يدعو الحكومة إلى إيجاد مصادر دخل إضافية

إعتبر نواب عراقيون أن المرحلة التي سيمرّ فيها الإقتصاد العراقي "كارثية"، نتيجة إستمرار إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعدم كفاية العائدات لتغطية نصف رواتب القطاع العام. وأكدوا أن الحل الوحيد هو "إيجاد مصادر دخل إضافية لمنع الاقتصاد من الانهيار الكامل، واستمرار إقراض القطاعات الاقتصادية".

وأعلن النائب من كتلة "دولة القانون عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبدالسلام المالكي، أن موازنة العراق البالغة ١٠٥ تريليونات دينار (٨٧,٥ مليار دولار)، إعتمدت ٤٥ دولاراً سعر برميل النفط، لكن الأسعار الحالية تقلّ عشرة دولارات، ولو اقتطعنا حصة الشركات والتكاليف الأخرى سيكون ما يجنيه العراق عن كل برميل أقل من ٢٠ دولاراً".

وذكر المالكي أن اللجنة "التقت عدداً من المسؤولين والمستشارين في الحكومة وخبراء، أجمعوا على حصول نتائج كارثية وانهيار كامل للاقتصاد في حال بقيت أسعار النفط على ما هي عليه اليوم". وأوضح وكيل وزارة التخطيط سامي بولص، أن الوزارة "أعدّت دراسات على مشروع قانون الموازنة وقلّصت الإنفاق وأبقت فقط على التشغيلي، ويعني رواتب القطاع العام والمتقاعدين ونفقات عسكرية". لكن أشار إلى أن "المشكلة التي تواجهنا هي النفقات الإضافية، في مقابل عائدات محدودة، ولا أحد يعلم ما سيحدث العام المقبل".

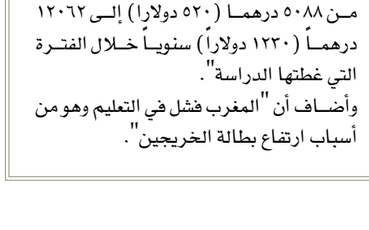

النائب العراقي عبدالسلام المالكي

المغرب يطلق خطة لتطوير التربية والتعليم

أكدت دراسة مغربية أنجزتها المندوبية السامية في التخطيط (وزارة التخطيط) أن تحسن المستوى التعليمي للمجتمعات، يؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي لرأس المال البشري ويمدّ معدل الأمل في الحياة، فضلاً عن الارتقاء المعرفي والمساهمة في التنمية الشاملة.

وأفاد الوزير أحمد الحليمي العلمي في تقديم خلاصة الدراسة في حضور ممثلين عن البنك الدولي والمنظمات الدولية، بأن الاستثمار في رأس المال البشري يعتبر أحد مفاتيح التغلب على التخلف، ومحاربة الفقر والسعي نحو التقدم، بالاستناد إلى العلاقة بين سنوات التحصيل المدرسي ونوعية النشاط الإنتاجي والمردودية الاقتصادية لرأس المال البشري، الذي يُقاس بحجم الإنفاق على مجالات التعليم والتكوين والصحة والتجربة المهنية. وهي العناصر التي يحتسبها البنك الدولي لتحديد القيمة النقدية لرأس المال البشري.

وإرتفع هذا المؤشر نحو ١٦ في المئة في المغرب من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣ وبلغ ٢٩٨٣ نقطة بعدما كان يُقدّر بنحو ٢٦٨١ في نهاية القرن الماضي، حيث تحققت أكبر نسبة زيادة في رأس المال البشري بين ١٩٩٩ و٢٠١٣.

وقال الحليمي: "على رغم أن المغرب ضاعف معدلات الإنفاق على التعليم والتكوين ثلاث مرات، فلم يواكب هذا الإجراء تطور مماثل في عدد الحاصلين على شهادات ومؤهلات عليا، إذ لم تتجاوز النسبة ٣٠ في المئة من الذين بلغوا مرحلة الثانوية العامة أو الجامعة، أي أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ ٤٧,٥ في المئة، على رغم أن الإنفاق على التلميذ ارتفع من ٥٠٨٨ درهماً (٥٢٠ دولاراً) إلى ١٢٠٦٢ درهماً (١٢٣٠ دولاراً) سنوياً خلال الفترة التي غطتها الدراسة".

وأضاف أن "المغرب فشل في التعليم وهو من أسباب ارتفاع بطالة الخريجين".

أعلنت "المندوبية السامية للتخطيط" في المغرب أن نمو الاقتصاد بلغ ٤,٧ في المئة على أساس سنوي في الربع الرابع من العام ٢٠١٥، ارتفاعاً من ٢,٢ في المئة خلال الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤ بفضل زيادة الإنتاج الزراعي.

وبلغ إنتاج المغرب من الحبوب مستوى قياسياً عند ١١ مليون طن في العام الماضي، بعد هطول أمطار وفيرة، فيما تشكل الزراعة أكثر من ١٥ في المئة من حجم الاقتصاد. وعلى رغم ذلك، فإن الأمطار أخيراً تهدد محصول العام الحالي، على رغم أن الحكومة لا تزال تتوقع محصول حبوب متوسطاً عند سبعة ملايين طن.

❖❖❖

أعلنت وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية مجد شويكة، الانتهاء من إطلاق ١٠٠ خدمة إلكترونية مكتملة تمس الحياة اليومية للمواطنين، والتي ستساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم بطريقة سهلة وسريعة توفر الوقت والجهد لإنجاز معاملاتهم.

وأشارت خلال مؤتمر صحافي إلى أن الحكومة تكون بذلك أنهت المرحلة الأولى من عملية التحول الإلكتروني والمؤلفة من ثلاث مراحل تمتد حتى نهاية ٢٠١٩.

وأضافت أن عدداً من الوزارات والمؤسسات الحكومية استطاع خلال الأسابيع الماضية، بالتعاون مع برنامج الحكومة الإلكترونية في وزارة الاتصالات والمصرف المركزي، إطلاق حزمة من الخدمات الحكومية الإلكترونية شملت ١٨ خدمة مكتملة تبدأ من مرحلة تقديم الطلب حتى مرحلة الدفع في وزارة المال ودائرة الجمارك وأمانة عمان، والضمان الاجتماعي، وضريبة الدخل، ووزارة العدل، ووزارة البلديات.

❖❖❖

قدرت صحيفة "اندبندنت" البريطانية في تقرير نشرته أخيراً الخسائر التي تتعرض لها مصر نتيجة استمرار حظر الطيران المفروض من قبل شركات بريطانية على مدينة شرم الشيخ، بـ ١٤٠ مليون جنيه استرليني شهرياً. وكانت أعداد السياح القادمين إلى المنتجع السياحي انخفضت بنحو ٨٥ في المئة، على أثر سقوط طائرة روسية خلال رحلتها من مطار شرم الشيخ إلى مدينة سان بطرسبرغ الروسية في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، ما أدى إلى وفاة ٢٢٤ شخصاً كانوا على متنها.

وأشار التقرير إلى أنه على رغم تحذيرات وزارة الخارجية البريطانية بعدم السفر إلى المدينة الساحلية إلا للضرورة، غير أن شركات طيران بريطانية تتجة إلى المنتجع الواقع على البحر الأحمر، الامر الذي يعطي بادرة أمل بالنسبة إلى مصر.

الموقف الخليجي

عُمان، عالقة بين السعودية وإيران

كانت سلطنة عُمان دائماً العضو الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي يتمتع بأفضل االعلاقات مع إيران. وينبغي هنا أن يُفهَم تحالف مسقط مع طهران في إطار النهج العُماني المستقل بالنسبة إلى الشؤون الخارجية تحت قيادة السلطان قابوس.

منذ وصوله إلى السلطة في العام ١٩٧٠، وازن قابوس بحكمة وإستراتيجيا بين المصالح المتضاربة للدول الأكبر والأقوى المجاورة لعُمان من دون صنع أعداء. وثمة ركيزة أساسية للسياسة الخارجية العُمانية تكمن في الحفاظ على التحالفات مع كل من الرياض وطهران، بدلاً من الوقوف مع المملكة العربية السعودية لمواجهة الجمهورية الإسلامية.

إن الأزمة السياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط في مطلع ٢٠١٦ - الناجمة عن إعدام السعودية الشيخ نمر النمر في ٢ كانون الثاني (يناير) الجاري، تلاها رد غاضب من إيران - تختبر قدرة مسقط على الحفاظ على هذا الحياد الإستراتيجي في الوقت الذي تبدو الرياض أنها عازمة على توحيد حلفائها ضد طهران.

في هذا المنعطف المحوري في تاريخ الشرق الأوسط، الذي وصلت خلاله التوترات الطائفية إلى أعلى مستوى لها منذ الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، ليس هناك ما يدل على أن عُمان هي على وشك التخلي عن هذا النهج التصالحي. على العكس من ذلك، لقد كان رد فعل المسؤولين العُمانيين على تصاعد التنافس الجيوسياسي بين السعودية وإيران بإتباع نهجهم العادي الهادىء.

وقد أدان القادة العمانيون بالفعل الهجمات العنيفة على الوجود الدبلوماسي السعودي في طهران ومشهد الإيرانيتين بعد إعدام نمر، واصفين الإجراءات بأنها "غير مقبولة"، ولكن على عكس دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لم تقطع مسقط / أو تخفّض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران. في الواقع، توجه وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي بن عبد الله، وسفير سلطنة عُمان في إيران، سعود بن أحمد البرواني، إلى طهران للقاء المسؤولين الإيرانيين ومناقشة الأزمة.

من وجهة نظر مسقط، هذا التصعيد للتوتر الجيوسياسي والفتنة الطائفية أمر مؤسف، ويمكن أن يقوّض بشدة المصالح الوطنية الخاصة للسلطنة في جميع أنحاء المنطقة.

في العام الماضي، بذلت مسقط جهداً كبيراً لدفع الحوار بين الفصائل المتحاربة في سوريا واليمن. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية الآن وتسعة بلدان من حلفائها وشركائها (البحرين، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، الكويت، قطر، الصومال، السودان والإمارات العربية المتحدة) قد قطعت و/ أو خفضت العلاقات الديبلوماسية مع إيران - مع إعراب زعماء مصر وتركيا عن مواقف مؤيدة للسعودية - مثل هذه الأزمة الديبلوماسية تهدّد حقاً مبادرات السلام الهشّة في سوريا واليمن.

تشارك عُمان ملكية مضيق هرمز الإستراتيجي مع إيران، وبالتالي لديها مصالح وطنية عميقة في القلب في تبريد التوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية. ومسألة الطلب على الطاقة في المدى الطويل بالنسبة إلى السلطنة هي في الصدارة. على الرغم من أن المشروع لم يتحرك بالسرعة التي كانت تفضّلها مسقط، فإن عُمان وإيران بصدد تطوير خط أنابيب للغاز الطبيعي تحت الماء بين البلدين. عُمان، الأقل غنى بالنفط من باقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي وتواجه مشاكل إقتصادية خطيرة نتيجة إنخفاض أسعار النفط، تنظر إلى إستيراد الغاز الطبيعي الإيراني كهدف جيوسياسي وإقتصادية حرج. بالتأكيد ستكون مسقط حريصة على تجنب التحركات التي يمكن أن تضر هذه العلاقة المتزايدة في مجال الطاقة مع إيران، والتي، إستطراداً، تفتح عُمان إلى الدول الغنية بالغاز في آسيا الوسطى.

الواقع أن التي لم تخسر في المعادلة هي الطائفية. عُمان، مع غالبية إباضية، تنظر إلى تصعيد الصراع الطائفي بين المسلمين الشيعة والسنة في الشرق الأوسط بأنها مأساة للعالم الإسلامي الأكبر. بدلاً من الإنضمام إلى المملكة العربية السعودية في تسليح الأصوليين السنة في جميع أنحاء المنطقة لمواجهة النفوذ الإيراني المتمدّد، تجنّبت عُمان الإنحياز لأي فريق في هذه النزاعات، مثمّنةً بدلاً من ذلك التوصّل إلى حلّ سلمي.

إستخدمت عُمان حيادها لتطوير علاقات جديرة بالثقة مع جميع الأطراف في الأزمتين السورية واليمنية، الأمر الذي مكّن السلطنة لكي تلعب دور وسيط شرعي ونزيه في طرق لم يستطع القيام بها أي عضو آخر من دول مجلس التعاون الخليجي.

إن الروابط التاريخية بين إيران وسلطنة عُمان (وثّقها خصوصاً الشاه الراحل عندما أرسل قواته إلى محافظة ظفار لمساعدة السلطنة على سحق التمرد الماركسي المدعوم من الخارج في سبعينات القرن الفائت) قد شكّلت فهم مسقط الفريد لإيران ودورها في النظام الجيوسياسي في منطقة الخليج. إن عُمان لا تنظر الى إيران على أنها إمبراطورية فارسية، ملكية أو جمهورية إسلامية، وإنما تعتبرها جارة ستكون موجودة دائماً بغض النظر عمن يكون في السلطة.

مع ذلك،، لا توجد دولتان لديهما كل المصالح مشتركة، وعلاقات السلطنة وإيران ليست خالية من القضايا تماماً. منذ قيام الثورة الإيرانية، كان لدى المسؤولين في مسقط وإيران وجهات نظر مختلفة جذرياً عن الدور العسكري الأميركي في الخليج. عُمان، حليف مقرَّب من الغرب، وتعتمد دائماً على أقوى قوة بحرية في العالم - سابقاً بريطانيا، والآن الولايات المتحدة - لحماية أمنها القومي. منذ العام ١٩٧٩، مع ذلك، كانت القيادة الإيرانية تنظر إلى الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط بإعتباره السبب الرئيسي لإنعدام الأمن والإستقرار.

على الرغم من تفاهمات مسقط وطهران المتضاربة بالنسبة إلى الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، فإن المسؤولين العُمانيين يعتقدون دائماً أنه من الأفضل معالجة المشاكل في العلاقات العربية الإيرانية من طريق الحوار، وليس عسكرياً. مما لا شك فيه، أن قطع و/ أو خفض مستوى العلاقات ما بين ١٠ حكومات أفريقية وعربية سنية في المنطقة وإيران يعتبر بمثابة إنتكاسة لجهود مسقط للنهوض والقيام بمثل هذا الحوار الهادف.

إن الأحداث المؤسفة التي جرت في بداية العام الجديد قد أكدت على مدى نشاز موقف عُمان حقاً بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. في عدم إنصياعها إلى إطار المجلس بقيادة السعودية، لم تسمح مسقط لرد إيران الغاضب على إعدام نمر لتبرير قطع/ أو خفض العلاقات الديبلوماسية مع طهران.

الآثار الكاملة لهذا التصعيد الخطير للتوتر بين السعودية وإيران لم تكتمل أو تتحقق بعد. لكن، كدولة وحيدة عضو في مجلس التعاون الخليجي التي إحتفظت بعلاقات رسمية على أعلى مستوى مع إيران، فإن سلطنة عُمان هي الحليف الوحيد المُحتمَل للرياض في موقف قوي بما فيه الكفاية لتهدئة تفاقم حدة التوتر بين المملكة العربية السعودية وإيران من خلال وساطة. قد يكون من الحكمة للقادة على جانبي الخليج خفض نبرة الحديث الملتهب، ووضع حدّ للسلوك الإندفاعي المتهور وأن يحذوا حذو قيادة عُمان الناضجة من خلال الإنخراط في الحوار بدلاً من إصدار التهديدات.

مسقط - سمير الحسيني

عُمان: رفع أسعار الوقود والضرائب

السلطان قابوس

أقرّ مجلس الوزراء العُماني إجراءات لمواجهة الانخفاض العالمي في أسعار النفط، تشمل خصوصاً رفع أسعار الوقود في السلطنة والضرائب على الشركات ورسوم خدمات حكومية.

وأشارت وكالة الأنباء الرسمية إلى أنَّ المجلس أقرّ في جلسته التي عُقدت، أخيراً، خطة خمسية للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومشروع الموازنة العامة للسنة المقبلة. كما أقرّ "عدداً من الإجراءات لمواجهة تأثيرات انخفاض أسعار النفط، بما يكفل استدامة الأوضاع المالية للدولة".

وأهم هذه الإجراءات "تخفيض الإنفاق الحكومي، وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات، ومراجعة ورفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية، وتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية"، بدءاً من منتصف كانون الثاني (يناير) الجاري.

وكانت السلطنة قد توقّعت أن يبلغ عجز موازنة ٢٠١٥، ستة مليارات ونصف المليار دولار، في حين رجّح صندوق النقد الدولي أن يكون العجز الفعلي أعلى من ذلك.

وتأتي خطوة عُمان بعد إعلان السعودية أيضاً رفع أسعار منتجات عدة أهمها الوقود والكهرباء والمياه، بعد تسجيل عجز قياسي في موازنة ٢٠١٥ بلغ ٩٨ مليار دولار، وتوقع ٨٧ ملياراً من العجز في ٢٠١٦.

الموجز الخليجي

أكدت تقارير أن دبي، إضافة إلى اعتبارها وجهة سياحية من الدرجة الأولى ومركزاً للخدمات المالية في العالم، تتميز بكونها منطقة آمنة لثروات العائلات الغنية واستثماراتها، من كل أنحاء العالم. وأفاد تقرير نشرته مؤسسة "ديلويت" أخيراً، بأن "مركز دبي المالي العالمي" كان من الجهات الرائدة في تطبيق مفهوم مكتب العائلة الواحدة، أي الشركة الخاصة التي تدير الاستثمارات العائلية، والنظام القضائي الأول لتعريف مكتب العائلة من الناحية القانونية، بحيث تم وضع التشريعات المتعلقة بمكاتب العائلة التي تعترف بمتطلباتها الفريدة ومسؤوليتها العامة المحدودة منذ العام ٢٠٠٨.

❖❖❖

طلب صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي "تطوير سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط"، ومن دول المنطقة تعزيز "واقع الاستثمار والنمو" و"مرونة أسواق العمل لمواجهة البطالة".

❖❖❖

أظهرت تقارير موازنات الدول العربية المعلنة في العام ٢٠١٦، أن السعودية هي الأعلى بنفقات نحو ٢٤٤ مليار دولار وتوقعات بإيرادات نحو ١٣٧ مليار دولار، لتسجل بذلك العجز الأكبر في تاريخها نحو ٨٧ مليار دولار، أرجعه محللون إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية.

وجاء العراق في المرتبة الثانية بنفقات نحو ١١٦ مليار دولار، فيما بلغت الإيرادات المتوقعة نحو ٩٩,٦٥ مليار دولار، وفق موقع "روسيا اليوم".

وجاءت مصر، التي شهدت للمرة الأولى ارتفاعاً للدين العام تخطى حاجز الـ٢ تريليون جنية، في المرتبة الثالثة بنفقات تبلغ ١١٦ مليار دولار وتوقعات بايرادات نحو ٨٠,٤٦ مليار دولار، فيما تخطط الحكومة لخفض العجز البالغ نحو ١١,٥ في المئة من قيمة الموازنة.

❖❖❖

أطلقت "هيئة الهلال الأحمر الإماراتي" المرحلة الأولى من مشروع تأهيل المدارس والمؤسسات التعليمية وصيانتها في اليمن وشملت ١٢٣ مدرسة، في إطار جهودها المستمرّة لتعزيز خدمات القطاع التعليمي الذي يُعتبر أكثر المجالات تأثّراً بالأزمة اليمنية الراهنة.

وأوضحت الهيئة في بيان "إيلاء اهتمام خاص بهذا القطاع، ووضعت في سبيل ذلك خطة طموحة استهدفت تأهيل ١٥٤ مدرسة وتجهيزها، ويجري العمل حالياً في ٣١ مدرسة أخرى ضمن المرحلة الثانية من مشروع تأهيل المدارس المتوقع إطلاقها قريباً".

المفكرة الخليجية

تفاؤل بالإصلاحات السعودية وترقب لتداعيات رفع الدعم

يعوّل إقتصاديون وخبراء سعوديون على الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة أخيراً مع إقرار الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٦ في خفض عجز الموازنة، وزيادة الإيرادات، خصوصاً مع تراجع عائدات النفط بسبب التدني الكبير في أسعاره، فيما لم يستبعد تجار وصنّاع تأثر القطاعات التجارية والصناعية بشكل مباشر برفع أسعار الوقود والكهرباء والمياه واللقيم.

وإعتبروا في تصريحات صحافية، أن الموازنة العامة للدولة، جاءت متوائمة مع المرحلة الراهنة التي تشهد انخفاضاً كبيراً في إيرادات الدولة المعتمدة شبه كلياً على النفط، مؤكدين أن الموازنة عكست مدى قوة الاقتصاد السعودي ومتانته على رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم والمنطقة على وجه الخصوص.

ومن المتوقع أن تضخ الزيادات في أسعار الوقود والطاقة عشرات المليارات من الريالات في الموازنة، ما يخفف العبء عن موازنة الدولة في العام المقبل، إذ تتوقع الحكومة عجزاً بقيمة ٣٢٦,٢ مليار ريال، إذ قدر الخبير الاقتصادي إحسان بوحليقة أن يوفر تعديل أوامر ركوب الطائرات للموظفين المدنيين والعسكريين ومن في حكمهم نحو ٥٠ مليار ريال سنوياً.

وعلاوة على ذلك، ستوفر زيادات أسعار الوقود والطاقة واللقيم أموالاً إضافية.

وسعت وزارة المياه والكهرباء السعودية إلى التقليل من تأثير رفع أسعار الكهرباء والمياه، خصوصاً على القطاع السكني، وأكدت أن ٨٧ في المئة من فواتير الكهرباء لن تتأثر بتطبيق التعرفة الجديدة على القطاع السكني، مشيرة في بيان توضيحي إلى أن تأثير التعرفة الجديدة للمياه سيكون ضئيلاً، إذ إن ٥٢ في المئة من الفواتير ستكون أقل من ريال واحد في اليوم، وأن "الأثر المالي لهذه الزيادة سيكون محدوداً للغاية ولن يكون له أثر يُذكر على الاستهلاك الرشيد".

واعتبرت الوزارة أن التعرفة الجديدة ستساهم في تقليل الهدر المائي والكهربائي وإعادة النظر في معدلات الاستهلاك العالية في هذين القطاعين، مضيفة أن: "إعلان التعرفة الجديدة لأسعار خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء في المملكة، يأتي ضمن حزمة واسعة من الإصلاحات الحكومية".

وبدأ أخيراً تطبيق الزيادات الجديدة في أسعار الوقود، في حين سيبدأ مطلع الشهر المقبل العمل بالتعرفة الجديدة للكهرباء والمياه.

وعن تأثر قطاع النقل بزيادة أسعار الوقود، قال عضو اللجنة التجارية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة علي رضا: "إن رفع أسعار الوقود سيؤثر في القطاعات التجارية والصناعية على حد سواء، خصوصاً أنه سيترجم ضمن المصاريف التشغيلية"، لافتاً إلى أن ارتفاع معدلات المصاريف التشغيلية يختلف من قطاع إلى آخر وفق الكميات المستخدمة من تلك الموارد من الوقود والكهرباء، مشيراً إلى أن "قطاع شركات النقل التجاري بأنواعها كافة أكثر المتأثرين بالقرار، خصوصاً وأن الوقود من عناصر مصاريف التشغيل الرئيسية بالنسبة إليهم".

وحول إمكان زيادة أسعار السلع قال: "أي زيادة في المصاريف التشغيلية يقابلها زيادة في أسعار المنتج النهائي، سواء في السلع أم في الخدمات، والعكس صحيح"، مؤكداً أن الزيادة في الأسعار لن تكون كبيرة قياساً بإنخفاض التكاليف التشغيلية الأخرى.

ووصف الإقتصادي محمد العمران الموازنة بالعقلانية والجيدة من حيث الإنفاق الحكومي، لافتاً إلى إلغاء الباب الرابع الخاص بالمشاريع الجديدة وإستبداله بمخصص دعم الموازنة، الذي رصد ١٨٣ مليار ريال، مضيفاً أن "الموازنة ليست مهمة بحد ذاتها، بل قرارات رفع الدعم تدريجاً عن الوقود والطاقة والكهرباء والمياه إلى جانب فرض الضرائب هي المهمة، إذ إن رفع الدعم مفيد لنا جميعاً على المدى الطويل، ولكن له آثار سلبية على الطبقات العليا من ذوي الدخل المرتفع في المدى القصير، والأهم أن فك الدعم سيكون تدريجاً خلال خمس سنوات، ما يعني أننا ربما نشهد زيادة أخرى في الأسعار".

وأضاف: "فك الدعم عن الكهرباء (القطاع السكني) قد تكون له آثار سلبية على أسعار العقار لأن من يملك فيلا أو قصراً تزيد مساحته مثلاً على ألفي متر ربما تزيد فاتورة الكهرباء على دخله الشهري".

بدوره، رأى رئيس المجلس عبدالرحمن الزامل، أن سياسات الترشيد التي تضمنتها الموازنة الجديدة تأتي منسجمة مع برنامج التحول الوطني الذي أُعلن أخيراً، كما أن تغيير ثقافة الاستهلاك وتعزيز ثقافة الترشيد لدى المواطنين من شأنه امتصاص أي آثار محتملة لزيادات أسعار الطاقة والوقود.

وأكد استمرار القطاع الخاص في زيادة دوره المهم في دفع عجلة التنمية بصفته شريكاً أصيلاً للحكومة في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، مثمناً ثقة القيادة ودعمها لقطاع الأعمال السعودي من خلال الاعتماد عليه في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الكبرى التي تعم أرجاء الوطن.

وتباين تعاطي وسائل الإعلام الأجنبية حيال إعلان السعودية موازنتها، بين الترقب لما ستسفر عنه الأوضاع الاقتصادية في المملكة، والمتأثرة بتقلبات ومتغيرات أسواق النفط، وبين التفاؤل بحزمة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية التي أعلنتها وزارة المالية في بيان "الصفحات العشر" الذي صاحب إعلان الموازنة.

وأجمعت على أن العجز المالي الذي أعلنته السعودية (٣٦٧ مليار ريال لموازنة العام ٢٠١٥) والعجز المتوقع لموازنة العام ٢٠١٦ (٣٢٦ مليار ريال) سيكون تحدياً بالغاً للمالية السعودية أخذاً في الاعتبار حجم الإنفاق والالتزامات المالية للحكومة السعودية داخلياً وخارجياً، مشيرة إلى أن حزمة الإصلاحات التي طرحتها السعودية فتحت باب التنبؤ بتقليص اعتماد المملكة على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

وسلطت الصحف الضوء على ما سمته "الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية الطموحة"، مشيرة إلى خطط وزارة المال في تنويع مصادر الدخل من مصادر غير مبيعات النفط، وذكرت أن الخطة المالية تهدف إلى أن تكون منهجية في ضبط المصاريف الحكومية بزيادة كفاءة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وبالتحكم في مصاريف الرواتب والعلاوات وخلافها.

توقّع تحسّن ضئيل للرواتب في الخليج

إعتبر خبراء أن هذه السنة ستتّصف بالحكمة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع أجور الموظفين، وبشيء من الحذر، وفقاً لـ"ميرسر" الشرق الأوسط العاملة في مجال استشارات الموارد البشرية.

ويكشف استطلاع عن الأجور الكلية الذي أجرته الشركة، أن توقعات زيادة الرواتب في العام الحالي في الإمارات وقطر تبلغ ٤,٩ في المئة، لتكون بذلك المرة الأولى التي تقلّ فيها الزيادة عن ٥ في المئة مقارنة بالسنوات الخمس الأخيرة.

ويُتوقع أن تحوم زيادة الرواتب في السعودية حول ٥ في المئة، مقابل الزيادة التقليدية التي تبلغ ٦ في المئة.

ويسلّط التقرير السنوي الضوء على انخفاض أسعار النفط وتعثّر بعض الأسواق المالية والتقلّب السياسي الإقليمي، كعوامل قد تدفع الشركات في جميع أنحاء المنطقة إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة عند وضع موازناتها.

وقال مدير الأعمال لحلول المعلومات في "ميرسر الشرق الأوسط"، نونو غوميز: "لا شك في أن العام ٢٠١٥ شهد مجموعة من أكبر التحولات التي طاولت الزخم الاقتصادي في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، ومنها أن الانخفاض السريع في عائدات النفط وتراجعه إلى أقل من ٥٠ دولاراً بعدما تجاوز حاجز ١٠٠ دولار للبرميل، تركا أثراً كبيراً في خطط النمو لقطاع الأعمال في المنطقة".

وأضاف: "أدى هذا التدهور في عائدات النفط إلى خفض الإنفاق الحكومي، وكان ذلك جلياً خلال فترة الثلاثة إلى الستة أشهر الماضية، ما يفاقم الوضع الاقتصادي. وإذا أضفنا إلى ذلك الأداء الضعيف للأسواق المالية والصراعات الإقليمية، سنرى من خلال الصورة الشاملة زعزعة ثقة الشركات وإقدامها على تقليص استثماراتها".

"الدار العقارية" تمنح "أرابتك" عقداً بـ٥٦٥ مليون دولار

الرئيس التنفيذي للتطوير في "الدار العقارية" طلال الذيابي

منحت شركة "الدار العقارية" المُدرجة في سوق أبو ظبي عقداً بمليارَي درهم (٥٤٥ مليون دولار) لشركة "أرابتك القابضة"، المتخصصة في تنفيذ المشاريع الهندسية والإنشائية. وينص العقد على تشييد ١٠١٧ فيلا سكنية ضمن مشروع "ويست ياس"، أحد المشاريع العقارية التابعة لشركة "الدار".

ويُعتبر هذا العقد الأخير ضمن مشروع "ويست ياس" بعد إرساء عقود تهيئة البنية التحتية والمرافق العامة والمدارس والنادي ومحال التجزئة والمسجد. وترك منح هذا العقد لشركة "أرابتك" أثراً فورياً على سعر أسهمها في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، بارتفاعه نحو ٥ في المئة. وتعتبر "أرابتك" من الشركات الإماراتية الكبيرة المرشحة لتنفيذ مشروع مليون وحدة سكنية في مصر.

وقال الرئيس التنفيذي للتطوير في "الدار العقارية" طلال الذيابي: "سنبدأ الآن بالتعاون مع شركة أرابتك القابضة مرحلة الإنشاءات والتشييد، ونتطلع إلى اكتمال المشروع وتأثيره الإيجابي على جزيرة ياس وسوق أبو ظبي"، لافتاً إلى أن "الإقبال الكبير على مشروع ويست ياس يؤكد صواب إستراتيجية الشركة في توفير وحدات سكنية راقية في مواقع متميزة".

ويطل مشروع "ويست ياس" على غابات القرم الطبيعية في جزيرة ياس، التي تضم بدورها حلبة ياس لسباقات "فورمولا "» ومدينة "فيراري"، وعدداً من الخدمات الترفيهية في الجزيرة قرب مطار أبو ظبي الدولي. ويضم "ويست ياس" عدداً من المرافق، بينها مسجد يستوعب ألفي مصل، ومدرستان سيتم تشغيل إحداهما من قبل أكاديميات الدار، إضافة إلى مركز تجاري ومرافق للألعاب الرياضية ومحطة وقود. ويُتوقع تسليم الفيلات نهاية العام ٢٠١٧.

نالت شبكة "ديلويت" تصنيفاً من الدرجة الأولى من قبل "مراجعة الضرائب الدولية" لعام ٢٠١٦، وذلك في ٤٨ دولة، بينما دول مجلس التعاون الخليجي، محتفظة بتصنيفها الأعلى في دول الخليج سنوياً منذ العام ٢٠١٠. وتستند "مراجعة الضرائب الدولية" في تصنيفها على دراسة الأسواق والخبراء البارزين في مجال الضرائب من مختلف أنحاء العالم.

❖❖❖

قال الخبير الإقتصادي والإستراتيجي البروفسور جاسم عجاقة ان "التراجع الكبير في أسعار النفط، ورفع الفائدة في الولايات المتحدة، وواقع إرتباط الريال السعودي بالدولار وشراء الرياض كميات كبيرة من الأسلحة من جراء الأوضاع الجيوسياسية، ادت الى خسائر ألمّت بها وأدمت احتياطاتها التي بدأت تتآكل، بما دفعها إلى رفع أسعار الفائدة لديها ٢٥ نقطة أساس".

ويشير الى أنَّ كل هذه العوامل فرضت على المملكة العربية السعودية عدداً معيّناً من الإجراءات التقشفيّة التي تُعتبر بمثابة البداية، إذ "لا أحد يمكنه ان يعرف ما هي الخطوات التي قد تتبع لاحقاً، لكن الأكيد أنَّ التقشف فرض أساسي". ويضيف أنَّ "الملك سلمان بن عبد العزيز أكّد أن المشاريع التي تمولها خزينة الدولة قد تتوقف، لكن التي بدأتها المملكة أساساً ستستمر".

❖❖❖

أشارت "ميرسر الشرق الأوسط" إلى أن الكثير من المؤسسات في منطقة الخليج العربي يسعى الى الاستفادة من المناخ الاقتصادي الحالي لإجراء تغييرات تقود إلى تبسيط الهياكل والسياسات المتعلّقة بالتعويضات التي تمنحها لموظفيها، مع اتباعها نهجاً أكثر شيوعاً لتوحيد البدلات المضمونة. وترى الوكالة أن هذه الظاهرة تعكس المكانة المتزايدة للمنطقة واختيارها وجهة للعمل والمعيشة، مع التركيز العالي من المغتربين على قيمة الأجر الشهري، بغض النظر عن شكله.

يُذكر أن استطلاعات الأجور الكلية التي تعلنها "ميرسر"، تغطي عناصر البدلات النقدية وغير النقدية لأكثر من ألف وظيفة مرجعية. وشمل هذا الاستطلاع ١٦٠٠ مؤسسة تمثل نحو ٢٥٠ ألف موظف عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتسليط الضوء على اتجاهات البدلات بدءاً من كبار المسؤولين التنفيذيين وحتى المستوى الإداري، كما يُجرى في أكثر من ١٢٠ دولة حول العالم.

الموقف الدولي

التحوّل إلى إقتصاد السوق ليس مهمة سهلة بالنسبة إلى إيران

في أواخر الشهر الفائت، وضعت منظمة الإدارة والتخطيط في إيران خطة البلاد الخمسية السادسة للتنمية الإستراتيجية. في الخطة، تحث المنظمة إدارة الرئيس حسن روحاني على حلّ هيئة حماية المستهلكين والمنتجين، التي يقول عنها النقاد بأنها تعطل الأسواق من خلال التدخل في آليات التسعير. إذا تم تمرير الإجراءات المقترحة في هذا الشأن من قبل البرلمان، فإن إدارة روحاني لديها سنة واحدة لحل هيئة حماية المستهلكين والمنتجين المثيرة للجدل، والتي تتبع لوزارة الصناعة والمناجم والتجارة.

وجاء اعلان منظمة الإدارة والتخطيط بعدما إنخرط وزير الطرق والتنمية الحضرية عباس أخوندي في إنتقادات لاذعة ضد المديرين التنفيذيين لهيئة حماية المستهلكين والمنتجين التي ألغت أخيراً قرار وزارته لزيادة أسعار تذاكر القطارات. لقد إنتقد أخوندي أولئك الذين يسعون إلى قمع الأسعار بشكل مصطنع ووصفهم بـ"الاشتراكيين" و "الماركسيين" الذين تسبب أداؤهم في العقود الأخيرة بتبلور مجموعات "إحتكارية" في البلاد.

على الرغم من الجهود على ما يبدو للتخلص من دعامة الدولة التي تعتمد تشويه سياسات التسعير، فقد تركت منظمة الإدارة والتخطيط لكيانين تأديبيين آخرين - منظمة العقوبات الكمالية الحكومية، التابعة لوزارة العدل، ومجلس المنافسة، التابع لوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية - حرية العمل. هاتان المنظمتان تحدّان بشكل كبير القطاعين العام والخاص من تسعير تنافسي للسلع والخدمات. ويقول بعض الاقتصاديين أنه إذا كانت إدارة روحاني جادة في تحرير الاقتصاد، فإنها ينبغي أن تأمر بإلغاء منظمة العقوبات الكمالية الحكومية ومجلس المنافسة كذلك، حتى لو إعتبرهما البعض الآخر أنهما يشكلان تحد مفرط لتحرير الاقتصاد تماماً بين عشية وضحاها.

وقد أشار محمد علي نجفي، السياسي الإصلاحي والمستشار الإقتصادي لروحاني، علناً بأن البرلمان والعديد من كبار المسؤولين لا يزال لديهم مخاوف عميقة حول إرتفاع الأسعار. في الواقع، فإن الرأي العام يفضل ساسة شعبيين يعبرون عن مساندتهم لقمع الأسعار، وبغض النظر عن الحقائق على الأرض. ويرى النجفي أن تحرير الأسعار يجب أن يكون تدريجاً. ويشاركه أفكاره يحيى الإيشاك، الرئيس السابق لغرفة التجارة في طهران، الذي يعتقد أن أي إرتفاع مفاجئ في أسعار السلع والخدمات يمكن أن يعمق الركود المستمر، لأن السوق ليست تنافسية تماماً حتى الآن.

الحاجة إلى تطوير منافسة حقيقية أشار إليها فرشاد فاطمي، عميد كلية الاقتصاد في جامعة شريف للتكنولوجيا. وقال فاطمي اذا تحسنت المنافسة، وعملت الضوابط النقدية على وجه السرعة للسيطرة على المعروض النقدي، فإن الاقتصاد سيكون أكثر كفاءة والأسعار سترتفع بشكل معتدل.

على نطاق أوسع، يتساءل المراقبون كيف أن إدارة روحاني – التي تتألف من تكنوقراط ذوي خبرة ومن المشجعين لإقتصاد السوق - لم تتمكن من إجراء تغيير كبير في بنية الاقتصاد الإيراني. ورداً على هؤلاء المراقبين، جادل سعيد ليلز، سياسي وإقتصادي إصلاحي، بأن الإدارة قد اضطرت للتعامل مع سياسيين مؤثرين الذين تحوّلوا إلى وسائل الإعلام في العامين الماضيين لمعارضة الزيادات في الأسعار وتساءلوا عن جدوى كل سياسة لفريق روحاني الاقتصادي. وقال ليلز حتى الآن نظراً إلى الضغوط المستمرة، كانت إدارة ناجحة نسبياً في تحسين بيئة الأعمال، وتحرير الأسعار.

مع ذلك، لا يوافق فاطمي على هذا الكلام. فهو يتهم ضمناً الحكومات الإيرانية بالتقاعس عن العمل، قائلاً بأن السياسيين يفوزون بملايين من الأصوات "لاتخاذ قرارات صعبة في الأوقات الصعبة". وتجدر الإشارة، مع إستثناء ثلاث سنوات، أن إيران عانت من معدل تضخم في خانة العشرات منذ العام ١٩٧٣. وطوال هذه السنوات، قمعت الحكومات خطأ الأسعار كلما إشتكى المواطنون حول إرتفاع أسعار السلع الأساسية - وصفة لم تنجح ولم تشف أبداً. ويعتقد فاطمي أن السلطات يجب أن تكون ملتزمة الانضباط المالي إذا كانت تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات التضخم، وانه لا يشجع التدخل المباشر في السوق – ما عدا في الحالات الاستثنائية.

ويتوقع الإيرانيون العاديون تقليدياً من الحكومة الحفاظ على الأسعار بشكل مصطنع، على الرغم من إرتفاع التكاليف – وهذا التوقعٌ جعل الوضع غير إقتصادي للعديد من الشركات للصمود والحفاظ على أعمالها. من ناحية أخرى، المجموعات الشعبية وشبه الاشتراكية داخل المؤسسة تدفع بشكل مستمر إلى نظام تسعير نزولي. وقد وجد الاقتصاديون الليبراليون أنفسهم في كماشة بين هاتين المجموعتين. حتى إذا أعطي دعاة إقتصاد السوق مساحة كافية للمناورة، فإن السوق الإيرانية تحتاج إلى شرط أساسي مثل وجود منافسة فعالة. ويصر فاطمي على أنه في غياب المنافسة، هناك دائماً خطر ظهور "التسعير الاحتكاري"، والذي على المدى الطويل سيعرّض جانب العرض للخطر.

وهكذا، يبدو أن كسب الرأي العام هو أخطر تحد تواجهه إدارة روحاني في جهودها الرامية إلى تعزيز اقتصاد السوق المفتوحة. إن المطلوب تفاعل وثيق بين الحكومة والأمة لتقديم جدوى اقتصادية ضرورية في النقاش العام، حيث سيتم إبلاغ المواطنين العاديين عن مزايا وعيوب السوق الحرة. أما التحدي الثاني الذي يحتاج إلى معالجة هو عدم وجود توافق في الآراء بين النخب الاقتصادية. لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع الاقتصاد المعتمد على النفط، فإن توافقاً في الآراء، مثل ذلك الذي أوصل النزاع النووي مع الغرب إلى نهايته، ينبغي التوصل إليه بين الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية - بغض النظر عن ميولهم السياسية.

طهران - هشام الجعفري

البرازيل ما زالت تجذب إستثمارات أجنبيّة

قد يبدو فتح مقهى للذواقة في بلد يشهد إضطرابات اقتصادية وسياسية مشروعاً محفوفاً بالأخطار، لكنّ مستثمرين كثراً مثل الأوسترالي دانكن هاي، يؤكدون أن الاستثمار في البرازيل يستحق العناء. وعمل هذا المقاول البالغ من العمر ٤٤ سنة، جاهداً ليفتح خلال بضعة أيام لا غير، مقهى "كرافت كافيه" المخصّص لأنواع القهوة العالية الجودة في حي إيبانيما الراقي والسياحي في ريو دي جانيرو.

وعلى رغم تدهور الوضع السياسي وتفاقم الانكماش الاقتصادي، ما يقلق رجل الأعمال هذا هو ازدياد التكاليف والبيروقراطية المنتشرة، فضلاً عن إخلال مزوّدي الخدمات بتعهداتهم. ويقول هاي لوكالة "فرانس برس": "كلفني الأمر ضعف تقديراتي، وقيل لي إن هذا طبيعي في البرازيل، فكل التكاليف تتضاعف". ويُعزى ذلك خصوصاً، إلى البيروقراطية المنتشرة في المؤسسات والفساد المستشري فيها والضرائب المرتفعة في سابع قوة اقتصادية في العالم تحتلّ المرتبة ١١٦ في تصنيف البلدان الجاذبة للاستثمارات، وفق "البنك الدولي".

لكن هاي من المستثمرين الأجانب الذين لم يفقدوا الأمل بعد في البرازيل، فالأجانب هم في الواقع أكثر ميولاً إلى الاستثمار في هذا البلد الأميركي الجنوبي من البرازيليين أنفسهم. وتراجعت عمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات البرازيلية ٢٣ في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٥ مقارنة بالعام ٢٠١٤، في حين ازدادت العقود الأجنبية ٣ في المئة، متجاوزة المحلّية. وهذه الصعوبات لم تسلب البرازيل قدرتها الكبيرة على جذب المشاريع، بفضل اقتصادها المتنوع وسكانها البالغ عددهم ٢٠٤ ملايين نسمة وطبقتها الوسطى المتنامية. وعلى رغم تراجع الاستثمارات الخارجية، تبقى البرازيل البلد الذي يتلقى أكبر نسبة من الاستثمارات الخارجية المباشرة في المنطقة، وفق مصرف "سانتاندير".

ويعتبر كبير خبراء الاقتصاد في "غرادوال إنفستيمنتوس" أندريه بيرفيتو، أن "الأزمة الاقتصادية تتيح فرصة حقيقية في سوق رئيسية، لا سيما بالنسبة الى الأجانب الذين يحصلون على العملة البرازيلية بأسعار منخفضة". وتراجعت قيمة الريال البرازيلي ثلاث مرات خلال العام ٢٠١٥، في مقابل الدولار.

إستطلاع: غالبية البريطانيين يصوتون للخروج من الاتحاد الأوروبي

رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون

أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه في ٧ كانون الثاني (يناير) الجاري أن غالبية البريطانيين سيصوتون لصالح الانفصال عن الاتحاد الاوروبي، ما يجعل بريطانيا البلد الأكثر تشككاً في اوروبا بين الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد.

وفي حين يمضي رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون قدماً نحو الحصول على صفقة من زعماء الاتحاد الاخرين قبل استفتاء، قد يدعو إليه في اوائل حزيران (يونيو) هذا العام، أظهر استطلاع الرأي ان المعارضة للاتحاد الاوروبي تنمو داخل بريطانيا.

وبينما لم يحسم ٢١ في المئة من الناخبين موقفهم أظهر الاستطلاع ان ٤٣ في المئة من الناخبين البريطانيين يريدون أن تترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي، في حين ٣٦ في المئة يؤيدون البقاء.

ومع استبعاد اولئك الذين لم يقرروا موقفهم بلغت نسبة الذين يريدون خروج بريطانيا من الاتحاد ٥٤ في المئة إرتفاعاً من ٥١ في المئة قبل عام، في حين تراجعت نسبة المؤيدين للبقاء إلى ٤٦ في المئة من ٤٩ في المئة.

الموجز الدولي

أقر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مقابلة مع صحيفة "بيلد" الالمانية بأن العقوبات الاقتصادية الغربية المرتبطة بالازمة الاوكرانية تؤثر "بشكل ملحوظ" على روسيا.

وقال انه "بتأثيرها على الاسواق الدولية، تؤثر هذه العقوبات على روسيا بشكل ملحوظ"، واصفاً إياها بأنها اشبه "بمسرح العبث".

وأوضح ان "أكبر الاضرار (للاقتصاد الروسي) ناجمة من انخفاض اسعار الطاقة، قائلاً: "نحن نعاني خسائر خطيرة في عائدات صادراتنا من النفط والغاز، التي نستطيع تعويض جزء منها من مصادر اخرى... لكن الامر باكمله له جانب ايجابي: اذا كسبت هذا العدد الكبير من البترودولارات كما فعلنا في وقت من الاوقات، فتستطيع ان تشتري أي شي من الخارج، وهذا يؤدي الى تباطؤ التطور في بلدك". الا ان بوتين لاحظ ان الاقتصاد الروسي يستقر "شيئاً فشيئاً"، فقد انخفض الناتج الداخلي الاجمالي ٣،٨ في المئة في ٢٠١٥ والانتاج الصناعي ٣،٣ في المئة "لكن الحصيلة التجارية ايجابية".

❖❖❖

أعلن كبير الخبراء الاقتصاديين في "بنك الشعب الصيني" (المركزي) ما جون أن الصين تحتاج إلى استثمارات صديقة للبيئة لا تقل قيمتها عن تريليوني يوان (٣٠٨,٨٤ مليار دولار) سنوياً على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، وقد يكون هذا التقدير "متحفظاً".

وجاءت تصريحات ما إلى صحيفة "تشاينا سيكيوريتيز جورنال"، في وقت عمد المركزي إلى الترويج للسندات الخضراء الرامية لدعم البيئة باعتبارها سبيلاً لتعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة في الصين.

❖❖❖

حققت صناعة السيارات الاميركية في ٢٠١٥ رقماً قياسياً غير مسبوق منذ العام ٢٠٠٠ ما يبشر بنتائج جيدة قبل معرض ديترويت السنوي في ١١ كانون الثاني (يناير). ففي كانون الأول (ديسمبر)، بيعت ١،٦٤ مليون سيارة في الولايات المتحدة، بزيادة تسعة في المئة، كما يتبين من أرقام مكتب "اوتو داتا" الجديرة بالثقة. وفي وتيرة سنوية ومعلومات مصححة وفق الاختلافات الموسمية، بيعت ١٧,٤٧ مليون سيارة، أي أكثر بقليل عن مبيعات ٢٠٠٠ (١٧,٤٠ مليون). وقال بيل فاي المسؤول عن "تويوتا" في الولايات المتحدة: "كان ٢٠١٥ عاماً استثنائياً للصناعة". وسجل "الثلاثة الكبار" ("جنرال موتورز" و"فورد" و"فيات كرايزلر") مبيعات تاريخية.

إنخراطه في الصراع في بلاد الشام له إيجابيات وسلبيات

الأزمة السورية وتداعياتها على "حزب اللّه"

عندما بدأت الأزمة السورية لم يبدِ "حزب الله" إلّا تأييداً سياسياً للرئيس بشار الأسد، ثم ما لبث هذا التأييد إلى أن تحوّل إلى إنخراطٍ عسكري تدريجي حيث صار في ما بعد الأساس لصمود النظام في دمشق. وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على بداية الحرب الأهلية في سوريا، ما هي تداعياتها على المنظمة الشيعية اللبنانية؟

بيروت - رئيف عمرو

بعدما بدأت حركة سياسية غير عنيفة وغير طائفية إلى حد كبير، تحوّلت الثورة السورية تدريجاً إلى حرب أهلية طويلة ودموية، كما إلى صراع إقليمي بالوكالة أو مباشرة ضم غالبية دول المنطقة والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء. اليوم، لا يزال الصراع السوري مدوَّلاً وعسكرياً ومجزَّأً بشكل عميق. تتميز ساحة المعركة الداخلية ببوتقة من الحركات السياسية والمسلّحة المختلفة. ولكن في حين أن تواجد وتشتت وإنتشار الجماعات المسلّحة داخل المعسكر المناهض لنظام الرئيس بشار الأسد معروفة، فإن النظام السوري أيضاً يعتمد على عدد من المنظمات الحليفة غير الحكومية، مثل مجموعات "المجتمع المدافع" السورية المحلية والمنظمات شبه العسكرية الأخرى الموالية للنظام؛ إضافة إلى الميليشيات الشيعية العراقية، وعلى الأخص، "حزب الله" اللبناني.

في الواقع منذ بداية الثورة في بلاد الشام، وقف "حزب الله" بشكل واضح مع نظام الأسد، متحوّلاً من تقديم الدعم السياسي والتضامن لكي يصبح واحداً من الأطراف المُحاربة. إن

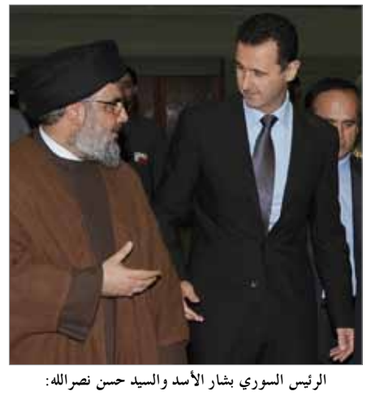

الرئيس السوري بشار الأسد والسيد حسن نصرالله: الحلف الإستراتيجي

الأسباب الكامنة وراء نهج "حزب الله" في ما يتعلق بالحرب السورية الأهلية يرتبط بالتحالف الإستراتيجي التاريخي بين المنظمة اللبنانية الشيعية والنظام السوري؛ وبالأهمية الجيو-إستراتيجية للحفاظ على ما يُسمّى "محور الرفض / المقاومة" بين "حزب الله" و"سوريا" وإيران، وكذلك إلى قوة العلاقة الشخصية بين الأمين العام للمنظمة، السيد حسن نصر الله، والرئيس السوري.

ونتيجة لذلك، نما "حزب الله" أن يكون حليفاً أساسياً لنظام بشار الأسد. في هذه الأثناء تطوّرت المنظمة الشيعية على الصعيدين العسكري والسياسي، الأمر الذي أثّر في النهاية على نظرتها الإستراتيجية، وقدراتها ودورها – على حد سواء في سوريا وفي لبنان.

من الناحية العسكرية، زادت مساعدات "حزب الله" للنظام السوري بشكل كبير منذ العام ٢٠١١، وتحوّل إنخراطه من دور إستشاري أوّلي ومساعدات عسكرية محدودة إلى دعم عسكري كامل. من الناحية العملية، فقد شارك مقاتلو "حزب الله" في كلّ من العمليات الهجومية والدفاعية، وغالباً ما يرافقون الجيش السوري، وقد مثّلوا قوة مضاعفة رئيسية لنظام الأسد.

على مدى السنوات الماضية، ساعد مقاتلو "حزب الله" في الواقع النظام على الفوز في عدد من الإنتصارات التكتيكية المهمة. بما في ذلك المعركة على بلدة القصير الحدودية والمواجهة الطويلة والدامية في منطقة القلمون.

وغني عن القول، بأن هذه المشاركة لفترات طويلة قد أثّرت بشكل مباشر في القدرات العسكرية والنظرة الإستراتيجية الشاملة للحزب. وفيما نما التدخل العسكري المباشر، فإن "حزب الله" يحتاج الآن إلى الحفاظ على وجود ما يقرب من ٣،٠٠٠-٤،٠٠٠ مقاتل على الأراضي السورية.

معركة القصير: "حزب الله" ساعد الجيش السوري على الإنتصار

الروس في سوريا: حلفاء لـ"حزب الله" إلى حين...

هذا الرقم، على الرغم من أهميته، فهو ليس في حد ذاته غير مستدام بالنسبة إلى المنظمة، نظراً إلى الإقبال على صفوفه بعد العام ٢٠٠٦ وجهود التجنيد الأخيرة الجارية، إضافة إلى ما يُعتقَد أنها قواته القتالية التي تتراوح بين ٢٠ ألفاً و٣٠ ألف مقاتل (بين أعضاء بدوام كامل وأعضاء بدوام جزئي). على الرغم من ذلك، فقد كان "حزب الله" قلقاً حول عدد الضحايا بين صفوفه، الذين يُعتقَد أن عددهم يتراوح بين ١٢٠٠ و١٧٠٠ قتيل، إن لم يكن بسبب التداعيات العسكرية لهذه الخسائر، ولكن بالتأكيد بسبب التداعيات السياسية والشرعية السلبية. والإنتشار العسكري المتواصل يعني تكثيف نفقات المجموعة، مما أدّى إلى بعض الضغوط المالية.

كان "حزب الله" حتى الآن قادراً على تحمل التكاليف المالية والبشرية المتصاعدة للحرب. ولكن ليس هناك من ينكر أن تورطه في المستنقع السوري يحد من حريته في المناورة في ما يتعلق بمسارح عملياته الأخرى. على سبيل المثال، فإن ثمن تصعيد غير مقصود مع عدوه التاريخي، إسرائيل، سيكون أعلى في سياق التدخل العسكري الدائر في سوريا. لا يزال من المهم التأكيد على أن القدرات العامة للمجموعة للدخول في مواجهة مع إسرائيل لم تنخفض بشكل كبير، وما هو أكثر من ذلك، أن القدرات العسكرية للتنظيم في ساحة المعركة السورية قد زادت، خادمةً بمثابة ساحة تدريب صعبة وقيِّمة لمقاتليه.

إن عمق وطول فترة التدخل العسكري لـ"حزب الله" في سوريا قد أثّرت أيضاً في مصالح المنظمة في ما يتعلق بالحرب وكذلك علاقتها مع نظام بشار الأسد. ببساطة، بعد وضع كل رأس المال السياسي، والمال والدم المراق للحفاظ على بشار الأسد في السلطة، فإن الرهانات عالية للغاية في تنظيم نصر الله. إن إنهيار النظام أو أي تحوّل سياسي يغيِّب ويُبعد تماماً الأسد ومستشاريه المُقرَّبين سيمثل خسارة كبيرة لـ"حزب الله"؛ الأمر الذي سيهز مكانته وسلطته في لبنان، ويمكّن المعارضة الداخلية للتنظيم وربما يؤثر في علاقته مع المجتمع الشيعي اللبناني. لإلقاء السلاح ومغادرة سوريا من دون فقدان ماء الوجه أو رأس المال السياسي، فإن "حزب الله" يحتاج إلى إما (من غير المرجح) إنتصار الأسد، وصفقة سياسية تترك قسماً رئيسياً من النظام في السلطة، أو تقسيم فعلي يسمح للنظام السوري – بدعم من إيران و"حزب الله" – الحفاظ على السيطرة على جيب إستراتيجي في البلد.

في المقابل، خلق الوضع تبعية تكافلية بين النظام السوري و"حزب الله": من ناحية يحتاج الأسد إلى مقاتلي "حزب الله" على الأرض فضلاً عن الدعم الإيراني لمواصلة الحرب، مما يؤدي إلى زيادة إعتماده على المجموعة اللبنانية الشيعية وعلى طهران. من ناحية أخرى، بسبب التكاليف الثابتة المتعلقة بخسارة سوريا، فإن "حزب الله" هو أيضاً في وضع حيث يحتاج إلى بقاء الأسد في السلطة. ومما لا يثير الدهشة، إن التورط في سوريا أيضاً يقوّي ويعمّق التحالف الإستراتيجي والعلاقة مع إيران، التي يحتاج الحزب إلى مساعدتها المالية أكثر من أي وقت مضى لدعم الجهود العسكرية والتي تلتقي أهدافها الجيو إستراتيجية في سوريا مع تلك لـ"حزب الله".

من وجهة نظر طهران، فإن الأمر لا يقل أهمية بأن يكون "حزب الله" قادراً على الإستمرار في دعم نظام بشار الأسد من دون الحاجة إلى الإنخراط أكثر في القتال على الأرض بشكل مباشر. نتيجة ثانوية مثيرة للإهتمام من التدخل العسكري

ل"حزب الله" في سوريا هي الإشتراك الفعلي للتنظيم مع روسيا، إذ أن كلا الطرفين يقف على الجانب عينه من الحرب الأهلية. كان التدخل العسكري الروسي في سوريا بالتأكيد تطوراً مرحَّباً به بالنسبة إلى جميع الأطراف في جانب الأسد، بما في ذلك "حزب الله"، لأنه جاء بعد بضعة أشهر حيث كان بشار الأسد وحلفاؤه يخسرون المزيد والمزيد من المعارك إلى المعارضة المنظَّمة والمموَّلة بشكل متزايد أفضل . ولكن في حين أن الدعم الروسي في سوريا هو خبر جيد بالنسبة إلى "حزب الله"، فأنه قد يأتي أيضاً مع ثمن باهظ. على سبيل المثال، لقد أدت متانة العلاقات الروسية – الإسرائيلية والمناقشة العلنية للمصلحة المشتركة في "عدم تعارض" الأنشطة في سوريا إلى وضع حيث أن العمليات الإسرائيلية المُعلَنة للروس ضدّ "حزب الله" يمكن أن تستمر حتى بعد تورط موسكو على الأرض، بينما حرية المناورة ل"حزب الله" للرد بحكم الأمر الواقع كان محدوداً. في الواقع، في حين أن لدى "حزب الله" وروسيا (وإيران في هذا الشأن) تقارباً في المصالح فوريا في دعمها للنظام السوري، في المدى الطويل فإن مصالحها الجيو-إستراتيجية المتميِّزة قد تؤدي إلى توترات أكثر، على سبيل المثال، "الخطوط الحمراء" المختلفة في ما يتعلق بالصفقات السياسية المقبولة لإنهاء الصراع.

لكن تورط "حزب الله" في سوريا لم يغيّر فقط علاقته مع حلفائه السابقين، مثل سوريا وإيران، فقد زاد أيضاً التنافس وخلَقَ أعداءً جدداً، سواء في سوريا وداخل لبنان. بسبب دوره العسكري في دعم الأسد، فإنه ليس من المستغرب أن نلاحظ أن قوات المعارضة المناهضة لنظام الأسد تنظر إلى "حزب الله" على أنه عدو رئيسي. على وجه الخصوص، أن الجماعات "السلفية الجهادية" تحتقر وتزدري وتستهدف "حزب الله". وهذا صحيح بالتأكيد عندما يتعلق الأمر بجماعات مثل "جبهة النصرة" أو تنظيم "الدولة الإسلامية": إنخرطت كلتا المنظمتين في عدد من المعارك الدامية ضد "حزب الله" وفي كلتا الحالتين زاد التنافس العسكري من خلال إعتقادهما بأن الجماعة، والطائفة الشيعية عامة، هي "مهرطقة" في تفسيرها للإسلام. وبالمثل، داخل لبنان، فقد أثار دعم "حزب الله" للنظام السوري ليس فقط توترات سياسية وطائفية بين الطائفتين السنية والشيعية، ولكن أدت أيضاً إلى العنف المباشر ضد جماعة "نصر الله" والطائفة الشيعية بشكل عام. بالفعل في السنوات القليلة الماضية كان هناك عدد من الهجمات المباشرة ضد التنظيم الشيعي بما في ذلك هجمات صاروخية ضد "الضاحية" معقل "حزب الله" في الضاحية الجنوبية لبيروت؛ تفجيرات إنتحارية ضد أهداف شيعية و"حزب الله"

الأسباب الكامنة وراء نهج "حزب الله" في ما يتعلق بالحرب السورية الأهلية يرتبط بالتحالف الإستراتيجي التاريخي بين المنظمة اللبنانية الشيعية والنظام السوري؛ وبالأهمية الجيو-إستراتيجية للحفاظ على ما يُسمّى "محور الرفض / المقاومة" بين "حزب الله" و"سوريا" وإيران، وكذلك إلى قوة العلاقة الشخصية بين الأمين العام للمنظمة، السيد حسن نصر الله، والرئيس السوري

وإيرانية وعمليات إستهدفت القوات المسلحة اللبنانية؛ على سبيل المثال، قامت كتائب عبد الله عزام التابعة لتنظيم "القاعدة" بقصف السفارة الإيرانية في بيروت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢؛ وإدّعت "جبهة النصرة" في لبنان المسؤولية، من بين غيره من الهجمات، عن تفجير إنتحاري دموي في حي العلويين، جبل محسن، في طرابلس في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، وأخيراً، أعلن "داعش" عن مسؤوليته عن هجوم إنتحاري مأسوي في الضاحية الجنوبية لبيروت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥.

في هذا السياق، من الممكن أن نلاحظ كيف أن الإشتراك في الصراع السوري قد جعل "حزب الله" أكثر عرضة للهجمات المحلية، في حين ساهم بشكل عام في زيادة الإستقطاب في الساحة السياسية اللبنانية. بدوره أثّر ذلك في وضع "حزب الله" المحلي وصورته الوطنية، مع تشكيك خصومه السياسيين بقسوة بما إذا كانت التسمية التاريخية "المقاومة الوطنية" تم تمزيقها إلى الأبد والإستعاضة عنها بتسمية "الميليشيا الطائفية". وردا على ذلك، إستثمر "حزب الله" في حملة سياسية للتأكيد على الصورة الذاتية كحركة مقاومة وطنية. في الواقع لقد كرر نصر الله في مرات عديدة أن "حزب الله" يعتبر نفسه مقاتلاً ومقاوماً ضد عدوين وطنيين، العدو الإسرائيلي القديم فضلاً عن "التهديد التكفيري" –الذي يحرص "حزب الله" للغاية على وصفه بأنه تحد وطني، وليس تحدّياً طائفياً.

تنظيم "داعش": "حزب الله" عدو رئيسي

وأخيراً، فقد كان للصراع السوري المستمر تأثيره أيضاً في إستراتيجية "حزب الله" في ما يتعلق بأقدم عدو له والأكثر تعقيداً، إسرائيل. هنا، مع ذلك، فإنه ربما يكون من المستغرب أن نلاحظ أن هذا الأثر لا يزال محدوداً. في الواقع لم يتغير أي شيء عميق في موقف المجموعة الشيعية وإستراتيجيتها في ما يتعلق ب"الحرب المقبلة مع إسرائيل": منذ العام ٢٠٠٦ واصلت كل من إسرائيل و"حزب الله" في وقت واحد التحضير للصراع المقبل، مع المحافظة على مصلحة إستراتيجية في تأخير هذه المواجهة.

إن تورط "حزب الله" في سوريا لا يغيّر جذرياً المعادلة: إذا كان أي شيء، فإن المنظمة اللبنانية الشيعية هي الآن أكثر إهتماماً في تجنب الدخول في حرب شاملة مع إسرائيل وهي تقاتل في سوريا إلى جانب الأسد وفي لبنان ضد التهديد التكفيري. وحتى الآن قررت مجموعة نصر الله تحديد تربيع الدائرة بين مصلحتين إستراتيجيتين متنافستين: الرغبة في تجنب حرب كاملة مع إسرائيل وضرورة الحفاظ على ردع الأمر الواقع وعدم إعطاء صورة ضعيفة، داخلياً وخارجياً ضد العدو. ونتيجة لذلك، يبدو أن "حزب الله" قد إختار إستراتيجية العين بالعين، أو إنتقاماً محدوداً في ما يتعلق بالإعتداءات الإسرائيلية ضد الهجمات على معدّاته وأعضائه. على سبيل المثال، قوبل هجوم صاروخي في شباط (فبراير) ٢٠١٤ ضد أهداف ل"حزب الله" على طول الحدود السورية اللبنانية بهجمات على مستوى منخفض على طول الخط الفاصل في الجولان وبتفجير عبوة ناسفة في منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها. وفي الآونة الأخيرة، رد "حزب الله" بسرعة نسبياً وبطريقة مماثلة بعد العملية الإسرائيلية التي ذكر أنها إستهدفت مقاتلين إيرانيين ومن "حزب الله" في الجولان السوري في شتاء العام ٢٠١٥، مع التركيز مرة أخرى رده على طول مرتفعات الجولان ومزارع شبعا. ووقع أحدث هجوم اسرائيلي مبلّغ عنه ضد أهداف ل"حزب الله" في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥ مع مقتل سمير القنطار، الذي كان إنضم إلى "حزب الله" بعد الإفراج عنه من السجون الإسرائيلية في ٢٠٠٨ في عملية تبادل مع المنظمة اللبنانية الشيعية، والذي كان قد نشط في إقامة معقل للمقاومة في الجولان السوري. وقد أدّت طبيعة العملية الرفيعة المستوى ب"حزب الله" إلى معالجة موت القنطار علناً، مشيراً بأصابع الاتهام إلى إسرائيل وواعداً بالإنتقام، "مهما كان الثمن"، وقد نفذ وعده بتفجير سيارة مصفحة للجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا المحتلة. وفي الوقت نفسه، فإن فكرة أن القنطار سوف يُنتقم له "في وقت ومكان تختارهما المقاومة" يؤكد حقيقة أن "حزب الله" لا يزال يوازن حاجته إلى الرد مع عدم إهتمامه في حرب شاملة. وهذا قد يؤدي بالمجموعة إلى الإستثمار في عمليات خارجية.

من الممكن أن نلاحظ كيف أن الإشتراك في الصراع السوري قد جعل "حزب الله" أكثر عرضة للهجمات المحلية، في حين ساهم بشكل عام في زيادة الإستقطاب في الساحة السياسية اللبنانية. بدوره أثّر ذلك في وضع "حزب الله" المحلّي وصورته الوطنية، مع تشكيك خصومه السياسيين بقسوة بما إذا كانت التسمية التاريخية "المقاومة الوطنية" تم تمزيقها إلى الأبد والإستعاضة عنها بتسمية "الميليشيا الطائفية"

قوات "حزب الله": طول الحرب السورية حملت ضغطاً مالياً

وخلاصة القول، هناك شك في أن تظل الحرب الأهلية السورية تبعية للغاية لـ"حزب الله" من حيث الإلتزام العسكري ورأس المال السياسي المحلي والدور الإقليمي. في الواقع، في السنوات القليلة الماضية، أدت المشاركة لفترات طويلة على الأرض في سوريا إلى إعادة تعريف علاقات "حزب الله" مع كل من حليفيه التاريخيين إيران ونظام الأسد، في حين أن تغييراً جزئياً على الأقل وقع في حساب التفاضل والتكامل الإستراتيجي في ما يتعلق بالخصم القديم إسرائيل. وفي الوقت عينه، كان على "حزب الله" أيضاً التعامل مع أعداء مكتسبين حديثاً، مثل تنظيم "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة"، في حين تعلم التعامل مع دول مثل روسيا. في المدى الطويل، فإن التطور المستقبلي للحرب الأهلية السورية سيؤثر كذلك في تطور "حزب الله" في المستقبل. إن الإستمرار الطويل للصراع من المحتمل أن يزيد ضجر الحزب من الحرب ويمكن أن يؤثر سلباً في وضعه العسكري وشرعيته السياسية. وفي الوقت نفسه، فإن "إتفاقاً تفاوضياً سيئاً" يمثّل أيضاً تهديداً كبيراً للمنظمة الشيعية، وإضعاف مكانتها في الداخل وإقليمياً. ونتيجة لذلك، فإن "حزب الله" – مثل الكثير من الأطراف الأخرى على الأرض – قد غرق في صراع – مستنقع يحتاج الحزب إلى وضع حد لتورطه فيه لكنه لا يمكنه أن يخسر

بقلم الدكتورة أمل الشنفري*

آفة الإزدواجية في أمتنا العربية

تتفشّى إزدواجية المعايير في مجتمعاتنا العربية لدرجة أن النفاق أصبح جزءاً من ثقافته. فالكيل بمكيالين في كل شؤوننا اليومية هو شيء لا نستغربه بل وقد ألفناه لدرجة السقم حيث صار مرضاً عضالاً يفوح عفن روائحه في كل جنبات وزوايا حياتنا ليطغى على كل ما هو جميل فينا وبيننا. إن الإزدواجية بين ما نُظهره وبين ما نُبطنه في المُثل والأخلاق والدين والحرية الفكرية والديموقراطية هي أقنعة نرتديها أمام عامة الناس سرعان ما نميطها عن الوجوه في حياتنا الخاصة. فهذه أقنعة نرتديها من أجل الآخرين كلوازم ل"البرستيج" والوجاهة الإجتماعية، فما أروع خطاباتنا وحديثنا عن القيم والحرية والحلال والحرام والعيب وحقوق المرأة وتكريم مجتمعاتنا لها، وهي شعارات تُنقش من ماء الذهب خالدة في مجلّداتنا وكتبنا نحفظها عن ظهر قلب لتنساب كالماء الزلال من بين شفتي كل فرد في مجتمعنا.

فنحن نحمل راية المثل العليا التي سرعان ما تهوي أمام مصالحنا وفي داخل منازلنا حيث نجد أنفسنا حاملين السوط والعصى لأبنائنا لحبس حرية الفكر التي ننادي بها. فعندما ندخل بيوتنا لا كلمة مسموعة غير كلمتنا. ونلبس لباس التقوى والحرام والحلال حتى ننال الإنبهار والتبجيل والثقة ممن حولنا لنختلي بأنفسنا ونمارس كل أنواع الغش والإختلاس والتدليس.

وننادي بحرية المرأة وحقوقها ونحن أخر من يصدق هذه "الترهات"، فهذه الحرية هي للأخريات وليست لبناتنا وزوجاتنا، حاشى عليهن أن يصبحن مثل البقية من النساء اللواتي نتبجح أمامهن بهذه الحرية كي نأسر قلوبهن.

هي حالة تخبط وتناقض وإنفصام في الفكر والسلوك إستفحلت بيننا ومن دون وصية منا تتوارثها أجيالنا لنصبح اليوم مثالاً وقدوة في الفساد والضمائر المنتحرة على ضفاف شواطئ قوائم مُثُلنا. صورة رسمها لنا الأديب نجيب محفوظ في شخصية السيد أحمد عبد الجواد. هذه الشخصية التي جمعت كل هذه التناقضات الأخلاقية أحدثت زوبعة من الإستهجان لمثل هذه الشخصية في ذلك الحين، ولكن اليوم فهي الشخصية المألوفة بيننا والسائدة. أصبحنا قوماً نقول ما لا نفعل، وهو وصف مختصر مفيد لما نحن عليه اليوم، فلا غرابة إذاً أن نرى مجتمعاتنا تتصدر بلا منازع قوائم الفساد العالمية، فالله درنا قد أصبح لنا بعض الإنجازات أخيراً وتصدّرنا شيئاً ما في الحضارة الحديثة المليئة بالمنجزات والإختراعات. فاليوم نحن أمة للتناقضات نبراس وعنوان لينطبق علينا قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣) ﴾ (سورة الصف).

وصفٌ دقيقٌ ومختصرٌ لما أصبحنا عليه اليوم في مجتمعاتنا العربية، وكأن هذه المجتمعات أدمنت على أن لا تتعلم من مأسيها السابقة عبر التاريخ مع أن غالبية شعوب العالم اليوم قد أخذت من ماضيها العبر لتختزل على نفسها الوقوع في قيعان الحفر، فإتّخذت من كبوات ماضيها دروساً لبناء مستقبلها. ولكن أمتنا العربية هيهات أن تعتبر رغم أن رفوف مكتباتها تعج بأزهى السَيَر ولكنها تُلَقَّن في المدارس ولله درّهم الأجداد، لقد كانوا وكانوا وخلّفوا لنا الأمجاد، فهيهات أن تخرج خارج هذه العقول لتحتذي بها، بل هى فقط للتباهي بين البشر وليست لتجنّب عيوب الماضي وتوخّي الحذر.

مليءٌ هو تاريخنا بالدروس، ولو تمعّنا به قليلاً لما أصبحنا على ما نحن عليه اليوم من تخبط وتشرذم، فما أشبه حالنا اليوم بحالنا أثناء القرن السابع الهجري عندما إنهارت الدولة العباسية ومعها حضارة العرب بسبب إنهيار المعايير الأخلاقية التي كانت وراء عظمة هذه الحضارة والتي كانت مصدر إلهام لكل أمة سعت إلى الرقي والإبداع. وهنا نستذكر قول أمير الشعراء أحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت
فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا
صلاح أمرك للأخلاق مرجعه
فقوّم النفس بالأخلاق تستقم
إذا أصيب القوم في أخلاقهم
فأقم عليهم مأتماً وعويلاً

ونحن الآن نرى ونشاهد هذا المأتم كل يوم أينما توجّهنا، ولم نعد نملك غير العويل والإنتحاب على صفحات الجرائد والمجلات وشاشات التلفزيون صباحاً ومساء. فلا يعجب كل متدبر بأن تصبح أمة العُرب اليوم أمة للهوان مرتعاً ومضجعاً

* باحثة عُمانية

التكامل الإقتصادي هو الحل لتخفيف حدّة التوترات الإقليمية

بقلم كابي طبراني

شهدت السنة الجديدة دخول العلاقات في المنطقة في دوّامة خارج نطاق السيطرة مع قطع المملكة العربية السعودية علاقاتها الديبلوماسية مع جمهورية إيران الإسلامية. لقد تصاعدت حدة التوتر الطائفي بعد إعدام رجل الدين الشيعي السعودي البارز الشيخ نمر باقر النمر في الرياض والهجوم اللاحق على السفارة السعودية في طهران. ومن المرجح أن تكون الآثار المباشرة الملموسة لهذا التصعيد في اليمن، مع إنهيار وقف إطلاق النار الأخير في مطلع العام الجديد، وفي سوريا، حيث ترعى الأمم المتحدة محادثات للسلام من المقرر أن تبدأ في وقت لاحق من هذا الشهر، وفي لبنان حيث تعيش البلاد منذ أكثر من ١٩ شهراً من دون رئيس للجمهورية. مع إيران المُنتعشة والمتمرّدة، متشجّعةً برفع العقوبات وإعتراف القوى العالمية ببرنامجها النووي، وقيادة طموحة شابة في المملكة العربية السعودية، فمن المرجح أن تصبح هذه المواجهات الديبلوماسية أمراً شائعاً في المستقبل القريب.

التوتر المستمر بين القوتين الأهم في المنطقة يعني إستمرار الإضطرابات والنزاعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. الواقع إن إصلاح العلاقات السعودية -الإيرانية هو شرطٌ عاجل لتحقيق الإستقرار في المنطقة. ولكن كيف يمكننا بخطوة واحدة وإلى الأبد تحقيق مثل هذه النتيجة ووضع حدّ للأزمات التي يبدو أن لا نهاية لها في الشرق الأوسط؟ جواب واحد واضح: من خلال زيادة التجارة البينية الإقليمية والتعاون الإقتصادي.

هناك درسٌ يمكن أن تتعلّمه المنطقة من النموذج الأوروبي. قبل إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي كانت منظّمة مكوّنة من ست دول هدفت إلى توحيد أوروبا الغربية خلال الحرب الباردة، ووضع الأساس للتطورات الحديثة في القارة العجوز بما فيها الإتحاد الأوروبي، كانت الدول الأوروبية – تشبه كثيراً منطقة الشرق الأوسط، اليوم - عالقة في حلقة شريرة آثمة من الحروب الداخلية القارية - حربان إنتهى بهما المطاف ليصبحا صراعين دوليين. الإتحاد الأوروبي، الذي كان في خمسينات القرن الفائت في الغالب إتفاقاً إقتصادياً وأصبح في الستينات "الجماعة الإقتصادية الأوروبية" ومن ثم "السوق الأوروبية المشتركة" قبل أن يتحوّل في وقت لاحق إلى إتحاد سياسي، خلق بيئة إستطاعت إحتواء الخلافات السياسية بين الدول فيما أضاف الترابط الإقتصادي بعداً إقليمياً تعاونياً للمصلحة الوطنية لكل دولة.

كان هناك العديد من المحاولات في الماضي للتوصل الى إتفاق تجاري إقليمي، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول الأعضاء في الجامعة العربية (١٩٩٧)، والمنطقة الأفريقية للتجارة الحرة للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، ومنطقة الإتحاد الأوروبي-البحر المتوسط للتجارة الحرة، وإتفاقية التجارة بين دول المشرق العربي وتركيا في العام ٢٠١٠. وغني عن القول أن عدداً قليلاً من هذه تحقق ورأى النور. في العام ٢٠٠٤، خرجت الولايات المتحدة، وربما من دون دراية، عن مسار ما كان على الأرجح الكتلة التجارية الإقليمية الأكثر وعداً عندما إختارت التوقيع على إتفاقات للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي على أساس فردي وليس بشكل جماعي. وعندما أعلن خبر المفاوضات بين البحرين والولايات المتحدة على الملأ في صيف ٢٠٠٤، حثّت المملكة العربية السعودية المنامة سراً على إلغاء الصفقة. ثم أخذت الرياض خطوة غير مسبوقة بتعليق هبة من ٥٠،٠٠٠ برميل يومياً من النفط إلى البحرين. وفي أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤، أعلنت واشنطن عن أنها وقّعت على أول معاهدة للتجارة الحرة مع دولة خليجية، البحرين، (وقد وقعت عُمان في وقت لاحق على إتفاقية أخرى). كما أشار الكاتب السعودي عبد العزيز الصقر في مقال نُشر في العام ٢٠٠٥، "إن الولايات المتحدة تُدرك أن التفاوض على المستوى الثنائي يعطيها قوة تفاوضية هائلة مُخالفة للشروط التفضيلية التي يمكن أن تستخرجها دول مجلس التعاون الخليجي إذا تفاوضت بشكل جماعي".

إن إصلاح العلاقات السعودية -الإيرانية هو شرطٌ عاجل لتحقيق الإستقرار في المنطقة. ولكن كيف يمكننا بخطوة واحدة وإلى الأبد تحقيق مثل هذه النتيجة ووضع حدّ للأزمات التي يبدو أن لا نهاية لها في الشرق الأوسط؟ جواب واحد واضح: من خلال زيادة التجارة البينية الإقليمية والتعاون الإقتصادي

وكانت تداعيات هذا الاعلان في المنطقة غير مسبوقة أبداً. إن صفقة البحرين، جادلت السعودية، كانت إنتهاكاً مباشراً لإتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي الإقتصادية التي وقّعها المجلس الأعلى للدول الأعضاء في مسقط في العام ٢٠٠١، والتي تنص على: "لا يجوز لأي دولة عضو منح دولة غير عضو أي معاملة تفضيلية تزيد على تلك التي تمنحها هذه الوثيقة للدول الأعضاء، ولا إبرام أي إتفاق يخالف أحكام هذه الإتفاقية". وكان الوضع حساساً جداً إلى درجة أن إجتماع وزراء دول مجلس التعاون الخليجي في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤ لم يُشر الى إتفاق التجارة الحرة.

عندما لم يُلبَّ طلبها بإلغاء الإتفاق، كان رد فعل الرياض من خلال فرض ضريبة ٥ في المئة على الواردات الآتية من البحرين، منهيةً بذلك إتفاقية التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي مع مملكة آل خليفة. ثم قاطعت السعودية إجتماعاً لوزراء المال والإقتصاد الخليجيين في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ في المنامة. وكدليل على خطورة الوضع، خفّضت الرياض، للمرة الأولى على الإطلاق، مشاركتها في قمة زعماء الخليج في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ في العاصمة البحرينية حيث مثّلها وزير خارجيتها في حينه الأمير سعود الفيصل. وتوقّع محلّلون أنه نتيجة لتعليق السعوديين هبة النفط، فإن "إقتصاد البحرين سيواجه ضربة كبيرة من شأنها أن تحدّ بشكل كبير من إحتمالات نموّها". وكان الضرر بالغاً جداً حتى أن الإتحاد الإقتصادي الخليجي ما زال يعاني العديد من النكسات منذ ذلك الحين، من إنهيار العملة الموحَّدة إلى الحواجز التجارية اللحظية التي ظهرت بشكل متقطع عند المعابر الحدودية، مما أدّى إلى طوابير من الشاحنات التي إمتدت أكثر من إثني عشر ميلاً.

كانت إتفاقية التجارة الحرة مع البحرين جزءاً من خطة إدارة جورج بوش لعام ٢٠٠٣ لإقامة منطقة التجارة الحرة الأميركية الشرق أوسطية التي تشمل اليوم إسرائيل والأردن والمغرب والبحرين وسلطنة عُمان. كانت الخطة أن تشمل المعاهدة جميع دول الشرق الأوسط بحلول العام ٢٠١٣. وكانت المشكلة الرئيسية مع هذه الخطة أنها ليس فقط قد وجّهت ضربة قاسية للكتلة التجارية الوحيدة القابلة للحياة في المنطقة - دول مجلس التعاون الخليجي- لكنها جعلت دول المنطقة أقل إعتماداً على بعضها البعض. وحتى لو وقعت كل دول الشرق الأوسط على إتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، فإن ذلك لن يفعل شيئاً يُذكر لتعزيز التكامل الإقتصادي الإقليمي.

بدلاً من تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز كتلتها التجارية، ودفعها لكي تشمل دولاً مثل الأردن والعراق واليمن في المرحلة الأولى مع إمكانية توسيعها لاحقاً لتشمل سوريا ولبنان ومصر وحتى إيران، فقد وضعت الولايات المتحدة على نحو فعّال الفرامل والعراقيل أمام التكامل الإقتصادي الخليجي، وبالتالي الإقليمي. جزئياً كانت نتيجة هذا التشقق الداخلي الخليجي، بأن الإتفاقات الأخرى التي كانت دول الخليج تتفاوض بشكل جماعي بشأنها، مثل إتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي، قد توقفت في العام ٢٠٠٨.

اليوم، كتلة تجارة إقليمية مُحتملة تشمل إيران هي أبعد ما تكون من أي وقت مضى. بعد فترة وجيزة على قطع الرياض علاقاتها الديبلوماسية مع طهران، أعلنت أنها ستنهي كل علاقات التجارة والرحلات الجوية الى الجمهورية الاسلامية. إيران بالمثل حظّرت جميع الواردات من المملكة العربية السعودية. بالنسبة إلى إيران والسعودية، إن قطع العلاقات التجارية لم تؤثر كثيراً في إقتصاديهما بالطريقة عينها التي سيكون لقطع العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد صدّرت هذه الأخيرة ما يزيد على ١٢ مليار دولار من البضائع إلى إيران في العام ٢٠١٣، ومعظمها من دبي. وليس هناك شك في أنه نتيجة للترابط التجاري فإن طهران وأبو ظبي ستفكران مليّاً قبل قطع العلاقات، على عكس الحال بين إيران والمملكة العربية السعودية. في النهاية، لقد إختارت أبوظبي الإحتفاظ بعلاقاتها مع الجمهورية الإسلامية، ولو خفّضت تمثيلها الديبلوماسي، مما يعطي المزيد من المصداقية على ضرورة تطوير الترابط الإقتصادي الإقليمي كوسيلة لتحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط.

إذا كان يمكن لأوروبا الإنتقال من منطقة حروب مُزمنة إلى إستقرار دائم من خلال التأكيد على التعاون الإقتصادي والتنمية، فالشرق الأوسط يستطيع ذلك أيضاً. هذا هو بالتأكيد خيار يمكن للولايات المتحدة، فضلاً عن القوى العالمية الكبرى الأخرى، أن تشجّعه وتسهّل تحقيقه إذا كان الإستقرار في الشرق الأوسط الدائم لا يزال هدفها النهائي

بدلاً من تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز كتلته التجارية، ودفعها لكي تشمل دولاً مثل الأردن والعراق واليمن في المرحلة الأولى مع إمكانية توسيعها لاحقاً لتشمل سوريا ولبنان ومصر وحتى إيران، فقد وضعت الولايات المتحدة على نحو فعّال الفرامل والعراقيل أمام التكامل الإقتصادي الخليجي، وبالتالي الإقليمي

إشمئزاز الرياض من سياسة واشنطن بلغ ذروته

المملكة الخائفة

العائلة المالكة السعودية قلقة وخائفة من كل شيء، من تمدد الحروب الأهلية في الشرق الأوسط، من صعود إيران، إلى إنخفاض أسعار النفط... وواشنطن تنصحها بالتهدئة فقط الأمر الذي يجعلها أكثر غضباً. مدير مركز "سبان" لشؤون الشرق الأوسط في معهد بروكينز الأميركي كينيث م. بولاك يشرح الأمر بتوسع في التحليل التالي:

حرب اليمن: التدخل السعودي المذهل

واشنطن - كينيث م. بولاك ×

المفاجأة الحقيقية للخلاف السعودي-الإيراني حول إعدام رجل الدين الشيعي الشيخ نمر باقر النمر هي أنها أخذت الكثيرين على حين غرّة في المقام الأول. إن أي شخص يتابع شؤون المملكة العربية السعودية كان يعلم منذ فترة أن شيئاً من هذا القبيل آت. للأسف، لم يكن هناك عدد كاف من الناس الذي أبدى إهتماماً إلّا بعد فوات الأوان.

من المستحيل فهم الوضع الحالي من دون الخوض في الشؤون السياسية والسياسة الخارجية في السعودية. ولكن من المهم أيضاً أن نكون صادقين حول حدود معرفتنا. إلى حد كبير مثل جمهورية إيران الإسلامية، فإنه من الصعب جداً على أي شخص خارج أعلى مستويات الدولة السعودية فهم وإدراك حقيقة مخاوفها وإستراتيجياتها. وكما حذّر صديقي الخبير "غريغ غوز" بإنتظام، بالنسبة إلى السياسة السعودية، "أولئك الذين يعرفون لا يتكلّمون، والذين يتكلّمون لا يعرفون". إنه تحذيرٌ مهم.

حتى مع هذا التحذير كدليل، ماذا يمكن أن نقول عن التحوّلات الجذرية في السياسة السعودية.

أوّلاً، أعتقد أنه من الواضح أن السياسة السعودية لابدّ من أن تُفهَم على أنها تشابكٌ من المصالح الداخلية والخارجية السعودية، والآن تلك المصالح وبغالبية ساحقة يسكنها الخوف. إن التهديدات الخارجية كما تراها واشنطن هي أسهل لإعترافها بها من التهديدات الداخلية. ولكن ما يغيب عن بالنا غالباً هو كيف ينظر السعوديون إلى القضايا الخارجية التي تؤثّر في ظروفهم وأوضاعهم الداخلية وتولّد تهديدات محلية أكثر إثارة للخوف من التهديد الخارجي نفسه.

على الصعيد الأوسع، عندما ينظر السعوديون في الرياض إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حولهم، فهم يرون منطقة تخرج عن نطاق السيطرة. منذ العام ٢٠١١، فقد شهدوا إرتفاعاً كبيراً في عدم الإستقرار العام في جميع أنحاء المنطقة، حيث بدا "الشعب" أنه على إستعداد متزايد للإحتجاج أو حتى لإسقاط حكامه. إن الرضا و"الجمود" الشعبيين اللذين طبعا الشعوب العربية على مدى عقود قد ذهبا. وهذا الأمر يقلق بشكل واضح العائلة المالكة في المملكة، التي كانت تفضّل دائماً جماهير سهلة الإنقياد.

إن الحروب الأهلية تستعر في سوريا والعراق واليمن وليبيا، حيث تصدّر اللاجئين والإرهابيين والمسلّحين والأفكار المتطرفة القوية إلى جيرانها. بالفعل، لقد خلق تمدّد هذه الحروب الأهلية حروباً أهلية وليدة في مصر وتركيا. وهي تُضعِف إستقرار لبنان، والأردن، والجزائر، وتونس، وحتى الكويت. كما أنها خلقت فرصاً جديدة واسعة لإيران لزعزعة الإستقرار وإعادة ترتيب المنطقة لتناسب مصالحها الخاصة.

يميل الإيرانيون إلى دعم السكان الشيعة، سواء كانوا في السلطة أو خارجها، غالبية أو أقلية. وهم في كثير من الأحيان يحرّضونهم على العنف ويوفّرون لهم المال الكافي للقيام بالمهمة. ونتيجة لذلك، أصبح الإيرانيون متورّطين بعمق في الحروب الأهلية في المنطقة

والواقع أن الحروب الأهلية والتمدّد الناتج منها قد أنتجت بدورها أيضاً التعبئة العامة لدى الشيعة في منطقة الشرق الأوسط، بتحريض وقيادة إيران. وهذا يشمل الشيعة في المملكة العربية السعودية. ويشير مسؤولون في تصاريح خاصة وتقارير صحافية أن مئات من أفراد جهاز الأمن السعودي قد قُتلوا أو أصيبوا في عمليات في المنطقة الشرقية، موطن الغالبية العظمى من الشيعة في المملكة. ويميل الأميركيون إلى عدم الإلتفات إلى هذه العمليات لأنهم يرونها كدليل على أن السعوديين قابضون على زمام الأمور بشكل جيد؛ ولكن النظر بطريقة أخرى إلى ذلك يفيد بأن السعوديين يخوضون معارك ضارية مع عناصر في مدن المنطقة الشرقية. وبعبارة أخرى، يبدو أن هناك درجة عالية جداً من التعبئة والمواجهة العنيفة بين الشيعة السعوديين أكثر مما كان يظن ويُدرك معظم المراقبين.

ثم هناك مخاوف سعودية بشأن سوق النفط. يبدو أن الجميع يعتقدون أن السعوديين عمداً لا يخفّضون الإنتاج بهدف القضاء على منتجي النفط الصخري في أميركا الشمالية. ولكن هذا ليس تماماً ما يقوله السعوديون، سواء في السر أو العلن. بدلاً من ذلك، فهم يقولون بأنهم لم يعودوا قادرين على السيطرة على سوق النفط لأن هناك عدداً كبيراً جداً من مصادر أخرى وجميع دول "أوبك" تمارس الغش بشكل مجنون كلما حاولت الرياض التنسيق لخفض الإنتاج. وقد حدث ذلك مراراً وتكراراً على مدى ٢٠-٣٠ عاماً الماضية. إن السعوديين حاولوا سابقاً خفض الانتاج لمنع أسعار النفط من الإنخفاض، وكانت باقي الدول في "أوبك" تستفيد من الفرصة للضخّ بقدر ما تستطيع، على عكس ما وعدت به ووافقت عليه. والنتيجة كانت أنه لم يحدث أي تقليص للعرض الكلي والسعوديون فقدوا من حصتهم في السوق. هذه المرة، فقد صرحوا بأنهم لا يستطيعون السيطرة واقعياً على إمدادات نفط "أوبك"، ولذا لن يحاولوا أن يفعلوا شيئاً في هذا المجال. بدلاً من ذلك، فهم ذاهبون إلى القتال من أجل حصة في السوق. ولكن القيام بذلك يعني الحاجة إلى الفوز بأي سباق نحو القاع بالنسبة إلى الأسعار، ونتيجة لذلك فإن عائداتهم النفطية تتجه إلى الهبوط.

لذلك هذا هو عنصر آخر من الخوف بالنسبة إليهم: إنهم لم يَعُودوا قادرين على السيطرة على سوق النفط كما كانوا في السابق، ومن الواضح أن إنخفاض سعر النفط يقتلهم. فقد أصبح الوضع سيئاً للغاية إلى درجة أنهم يتحدّثون الآن عن التقشف الإقتصادي الحقيقي، بما في ذلك إلغاء الدعم عن البنزين وأنواع الوقود الأخرى التي يراها السعودي العادي الآن جزءاً من حقوقه كمواطن. إن إلغاء الإعانات وغيرها من تدابير التقشف هي دائماً خطوة لا تحظى بشعبية كبيرة، ويمكن أن تسبب إضطرابات شعبية على نطاق واسع بسهولة - يحتاج المرء هنا إلى أن يتذكر الأحداث في اليونان في العام الماضي فقط. إن حقيقة أن الحكومة السعودية الآن تشعر بأنها مُجبَرة ومضطرّة على إتخاذ هذا الطريق، تتحدث عن مدى يأس وضعها المالي - ونظراً إلى أن الخطوة قد تستحضر تهديد التعبئة الشعبية التي تجعل الوضع غير مستقر، فلا يمكن إلّا أن يجعل ذلك السعوديين اكثر تخوفاً وقلقاً.

يشعر السعوديون بالاحباط والتخلي من جانب الولايات المتحدة. كثيرون من السعوديين والعرب من دول الخليج الأخرى يعتبرون الرئيس باراك أوباما جاهلاً بعمق، إن لم يكن أحمق جداً، بالنسبة إلى العالم والشرق الأوسط. ويُظهرون إزدراء له وينتقدون سياساته

في الوقت عينه، إن الحروب الأهلية في المنطقة تولّد خوفاً كبيراً لدى السعوديين لدرجة أنهم قد تدخّلوا فيها بطرق غير مسبوقة. لقد دفعوا عشرات، إن لم يكن مئات، المليارات من الدولارات في سوريا واليمن، وإلى حد أقل في العراق وليبيا. ويضخّون عشرات المليارات الإضافية إلى مصر، والأردن، والمغرب، والجزائر، والبحرين لدعم حكوماتها، ومنع إنهيار الدولة تحت وطأة إمتداد الحروب الأهلية المجاورة، وبالتالي منع الحروب الأهلية على حدودهم. ولكن هذه الزيادة في تكاليف السياسة الخارجية إلى جانب إنخفاض عائدات النفط أجبرت السعوديين على الإستفادة من صندوق الثروة السيادي بمعدل ١٢ ملياراً إلى ١٤ مليار دولار شهرياً - وتيرة من شأنها أن تُنهي تلك الإحتياطات في أقل من ثلاث سنوات، ولكنها من المحتمل أن تسبب مشاكل سياسية داخلية حادة (بما في ذلك الشقاق داخل العائلة المالكة) قبل ذلك بفترة طويلة.

وهنا تجلس إيران، عند تقاطع كل هذه المشاكل، من وجهة نظر السعوديين. تعتقد الرياض أن الإيرانيين هم المسؤولون عن الحروب الأهلية في سوريا واليمن، و(بدرجة أقل) في العراق، من خلال تعبئة الشيعة لزعزعة إستقرار المملكة وحلفائها من العرب السنّة. (وتلقي أيضاً باللوم على الولايات المتحدة في الحرب الأهلية العراقية، على نحو ملائم، أودّ أن أضيف). وهي ترى الإيرانيين كتهديد بضخّهم نفط جديد الى الأسواق لمحاربة السعوديين للحصول على حصة في ◄◄

السوق بغض النظر عن المدى الذي قد يصل إليه إنخفاض السعر؛ المسؤولون الإيرانيون قالوا علناً أن جميع الأموال التي سوف يتم الإفراج عنها أخيراً بعد رفع العقوبات النووية سيتم إستخدامها لتمكينهم من أخذ حصتهم في السوق من الرياض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرانيين يشنّون الحروب بالوكالة ضد السعوديين في العراق وسوريا واليمن ومساعدة عناصر تخريبية في البحرين، والكويت، والمملكة نفسها. لذا، وكما يرى السعوديون الأمر، فإن طهران تساهم في تفاقم مشاكل الرياض المالية بخفض الإيرادات السعودية ورفع النفقات، وكلاهما يهدّد الإستقرار الداخلي في المملكة.

وعلى الرغم من أن الأميركيين قد يعتقدون بأن الرياض تبالغ على حد سواء بالنسبة إلى القدرات والنوايا الإيرانية، فإن السعوديين لديهم عدد من النقاط الجيدة عندما يتعلق الأمر بإيران. إن الإيرانيين يسعون إلى قلب النظام الإقليمي، وقد حاولوا مراراً وتكراراً الإطاحة بحكومات عربية (بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وإن كانت منذ عقود عدة مضت). يميل الإيرانيون إلى دعم السكان الشيعة، سواء كانوا في السلطة أو خارجها، غالبية أو أقلية. وهم في كثير من الأحيان يحرّضونهم على العنف ويوفّرون لهم المال الكافي للقيام بالمهمة. ونتيجة لذلك، أصبح الإيرانيون متورّطين بعمق في الحروب الأهلية في المنطقة. وأزعم أن مشاركتهم في كل من العراق وسوريا هي دفاعية في المقام الأول (يسعون إلى الحفاظ على السيطرة على الدولة من خلال حلفائهم)، ولكن في اليمن كانت بلا شك هجومية. ليس هناك تفسير آخر لتورّط إيران في اليمن غير إزعاج، وإضعاف، أو حتى تقويض السعوديين - كرافعة إستراتيجية أو محاولة حقيقية لتغيير النظام. والإيرانيون لا يجعلون الأمور أفضل حالاً برفضهم لخوف ومصالح العرب بغطرسة ووضع أنفسهم على مستوى أعلى من جيرانهم في منطقة الخليج العربي.

وأخيراً، يشعر السعوديون بالاحباط والتخلي من جانب الولايات المتحدة. كثيرون من السعوديين والعرب من دول الخليج الأخرى يعتبرون الرئيس باراك أوباما جاهلاً بعمق، إن لم يكن أحمق جداً، بالنسبة إلى العالم والشرق الأوسط. ويُظهرون إزدراء له وينتقدون سياساته. من وجهة نظرهم، إن الولايات المتحدة أدارت ظهرها لحلفائها التقليديين في الشرق الأوسط. تقوم واشنطن بأقل ما في وسعها في العراق، وفعلياً لا شيء في ليبيا وسوريا، وكانت النتيجة أن أياً من تلك الصراعات لم يتحسّن. إذا كان أي شيء، فإنها

الملك سلمان بن عبد العزيز: الخوف يسكن مملكته

تتحول في الواقع إلى الأسوأ. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المملكة العربية السعودية تختلف حول ما إذا كان أوباما يستخدم الصفقة النووية الجديدة مع طهران عمداً في محاولة لتحويل الولايات المتحدة من الجانب السعودي الى الجانب الإيراني في الصراع الإقليمي الكبير أو اذا كان يسمح لذلك أن يحدث عن غير قصد. الموقف السعودي الأكثر شعبية لدى المسؤولين هو الأول، لأن ذلك يوحي بأن أوباما على الأقل يفهم ما يقوم به، حتى إذا كانوا يعتقدون أنه خطأ وخيانة. الرأي الأخير، للسعوديين، يراه بإعتباره أبله ظاهرياً يدمّر الشرق الأوسط من دون أي فهم أو إدراك.

إن عمق الغضب والإزدراء السعوديين للقيادة الأميركية الحالية مهم أن نفهمه لأنه عنصر حاسم آخر لنظرة السعوديين العالمية وسياساتهم. مع توجه الشرق الأوسط إلى التمزق إلى دويلات (حسب النظرة السعودية)، فإن الولايات المتحدة

لم يَعُد السعوديون قادرين على السيطرة على سوق النفط كما كانوا في السابق، ومن الواضح أن إنخفاض سعر النفط يقتلهم. فقد أصبح الوضع سيئاً للغاية إلى درجة أنهم يتحدّثون الآن عن التقشف الإقتصادي الحقيقي، بما في ذلك إلغاء الدعم عن البنزين وأنواع الوقود الأخرى التي يراها السعودي العادي الآن جزءاً من حقوقه كمواطن

إحتجاجات البحرين: إتهام سعودي بأن إيران خلفها

الشيخ نمر باقر النمر: إعدامه أثار ردوداً فعلية شيعية

- المهيمنة الإقليمية التقليدية - لا تفعل شيئاً لوقفه وحتى أنها تشجّع إيران على توسيع الشقوق. ولأن واشنطن لا تستطيع أو لا تريد أن تفعل أي شيء، فإن أحداً آخر يجب أن يقوم بالدور، وهذا "الأحد" لا يمكن إلّا أن يكون المملكة العربية السعودية.

إن الزيادة الكبيرة في إستعداد الرياض للتدخل في الخارج، مع سلطتيها المالية والعسكرية، كان دافعها شعورها بأن المطلوب هو عمل درامي لمنع المنطقة من أن تذوب وتتشقق تماماً وأخذ المملكة معها.

وهذا هو السبب في أن السعوديين قد بالغوا في رد الفعل على الدوام للأحداث في عيون واشنطن. ينظر الأميركيون إلى البحرين ويرون أغلبية شيعية مضطهدة تبحث عن قدر من المشاركة السياسية والإستفادة الإقتصادية من نظام الأقلية السنية. أما السعوديون فيرون إنتفاضة جماهيرية مدعومة من إيران التي يمكن أن تنتشر إلى المملكة إذا كانت لتنجح - وهذا هو السبب أن الإيرانيين يساعدونها لكي تفعل ذلك. ينظر الأميركيون إلى الحرب الأهلية اليمنية ويرون مستنقعاً فقط مع دور إيراني بسيط وإحتمال ضئيل لزعزعة إستقرار المملكة العربية السعودية. أما السعوديون فيرون محاولة إيرانية لتقويض المملكة خلسة. يرى الأميركيون رجل دين شيعي سعودي شعبي سيصبح شهيداً إذا نُفّذ في حقه حكم الإعدام. أما السعوديون فيرونه جمرة ثورة مدعومة من إيران في المناطق المنتجة للنفط في بلادهم. في محادثات السلام السورية، يرى الأميركيون حاجة لجلب الإيرانيين إلى الطاولة بسبب دعمهم الحاسم لنظام بشار الأسد. أما السعوديون فيرون أن الولايات المتحدة تريد إضفاء الشرعية على حد سواء، على النفوذ الشيعي/الفارسي/ الإيراني في دولة عربية ذات غالبية سنية، وعلى النظام العلوي الأقلي القاتل. والقائمة تطول.

ولم تقم أميركا، القوة التي تعتمد عليها الرياض لمساعدتها على حل مشاكلها، في أيٍّ من هذه الحالات، بالشيء الكثير. فأين أميركا، إنها فقط في كثير من الأحيان نتعاطف مع إيران أو حتى معارضتها.

وعلى الرغم من أن كثيرين قد إفترضوا دائماً أن السعوديين ينظرون إلى الركب مجاناً في عربة من هو أقوى قوة في المنطقة، فإن التاريخ يفيدنا بالعكس تماماً. بدلاً من ذلك، فإن السعوديين قد خاضوا تقليدياً معارك ضد أي قوة عظمى لم تعجبهم - من الإتحاد السوفياتي إلى عراق صدام حسين - وإيران هي الآن من الواضح في رأس تلك القائمة.

لذا، فإن السعوديين يخشون من المدّ المتصاعد من التعبئة الشعبية والتعبئة الشيعية؛ إنهم خائفون من فقدانهم السيطرة على سوق النفط وما يتم إجبارهم على القيام به على الصعيد المحلي؛ إنهم خائفون من إمتداد الحروب الأهلية في المنطقة، والتكاليف التي يضطرون إلى تحمّلها في

إلى حد كبير مثل جمهورية إيران الإسلامية، فإنه من الصعب جداً على أي شخص خارج أعلى مستويات الدولة السعودية فهم وإدراك حقيقة مخاوفها وإستراتيجياتها. وكما حذّر الخبير "غريغ غوز" بإنتظام، بالنسبة إلى السياسة السعودية، "أولئك الذين يعرفون لا يتكلّمون، والذين يتكلّمون لا يعرفون". إنه تحذيرٌ مهم

محاولة منع الإمتداد من التأثير عليهم؛ ويخافون من أن تتخلى أميركا عنهم لمصلحة إيران. عالم السعوديين، بعبارة أخرى، عالم خائف جداً. وطريقة عملهم اليوم هي نفسها كما كانت دائماً: إنتقاد ومحاولة صد التهديدات التي يرونها وإستعادة السيطرة على ظروفهم وأوضاعهم. من هنا كان تدخّلهم المذهل في اليمن، وتصعيدهم المستمر في سوريا، والآن أحدث تصعيد مع إيران. ولهذا السبب أيضاً لماذا لن يكون للدعوات المستمرة الأميركية للسعوديين بالتهدئة أي تأثير سوى إثارة حفيظتهم أكثر. إلّا إذا كانت واشنطن تريد أن تأخذ بعضاً من هذه الأعباء عن السعوديين (خيارهم الأول، كما هو الحال دائماً)، عندها سوف لن يكون للأميركيين شيء يريده السعوديون. فقد يُضاف إلى الطين بلّة عندما ترفض واشنطن الإعتراف بالتهديدات التي يرونها، ولا تفعل شيئاً لمساعدتهم في تلك التهديدات، ومن ثم تحاول منعهم من القيام بما يعتقدون أنهم بحاجة إلى القيام به لمواجهة تلك التهديدات نفسها.

ولهذا السبب أيضاً لماذا ينبغي لنا أن نتوقع أن نرى أزمات أخرى مثل هذه في المستقبل. إن السعوديين سيستمرون في أخذ كل الإجراءات التي يرونها ضرورية لردع أو هزيمة ما يرونه جهوداً إيرانية لتقويض قوتهم الخارجية وإستقرارهم الداخلي. في منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة في مطلع القرن الـ٢١، إن العدوانية سوف تكون لها آثار لا يمكن التنبؤ بها أبداً. ولكن ما يبدو فوضوي من وجهة نظر واشنطن سيتواصل لأنه يبدو منطقياً تماماً من وجهة نظر المملكة العربية السعودية

---

* كينيث م. بولاك هو مدير مركز "سابان" لسياسة الشرق الأوسط في معهد "بروكينغز" الأميركي.
* كتب المقال بالإنكليزية وعَرّبه قسم الدراسات والأبحاث في "أسواق العرب".

الصراع على القيادة الإقليمية بين الرياض وطهران قد يطول

كيف ساهمت أميركا في إشعال التوتر بين السعودية وإيران

على الرغم من أن بذور الصراع بين الرياض وطهران قديمة العهد، إلّا أن التوتر الجديد، الذي قد يؤدي إلى ما لا يُحمد عقباه إذا لم يُهيمن التعقل في العاصمتين، قد ساهمت فيه واشنطن من حيث تدري أو لا تدري كما يبين التقرير التالي.

واشنطن - محمد زين الدين

وزير الخارجية السعودي عادل الجبير: كان هدفاً للإغتيال

شاه إيران الرحل محمد رضا بهلوي: طموح إيران للهيمنة تعود إلى أيامه

ينطوي توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران على أكثر بكثير من فورة أخرى من التنافس الشيعي – السني، الذي يعود تاريخه إلى معركة كربلاء في القرن السابع، على الرغم من أنه ليس هناك أي شك في أن العداء القديم قد أشعل الإستياء والغضب على كلا الجانبين من هذا الإنقسام الإسلامي الأساسي. أولئك الذين يقولون أن هذا الكلام لم يعد مناسباً من الصعب عليهم إعطاء الشرح المناسب، على سبيل المثال، للعنف السني ضد الشيعة في باكستان، أو التوترات الطويلة الأمد بين السنة والشيعة في المملكة العربية السعودية والبحرين. ومع ذلك، فإن التنافس على القيادة في الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، هو الذي يقود طهران والرياض إلى حافة الحرب.

لم يكن الدين هو العامل الأساسي وراء الجهود الطويلة الأمد التي تبذلها إيران لتحقيق الهيمنة في منطقة الخليج. كانت قوات الشاه العلماني هي التي إستولت في العام ١٩٧١ على جزر أبو موسى من إمارة الشارقة وطنب الكبرى والصغرى من إمارة رأس الخيمة في الوقت الذي كان يجري تشكيل الإمارات العربية المتحدة. كما دعمت قوات الشاه جهود سلطان عُمان قابوس الناجحة في نهاية المطاف لإخماد تمرّد ثوار ظفار الذي دام ١٤ سنة في العام ١٩٧٥؛ وهذا التمرّد كان في البداية مدعوماً من المملكة العربية السعودية.

إن سقوط الشاه وقيام نظام الملالي الجديد في إيران لم يكن وسيلة لتقليص طموحات طهران. لقد إستمرت إيران بالمطالبة بالبحرين كمحافظتها ال١٤. وأصبحت الحليف الإقليمي الرئيسي لحافظ الأسد. وبعد العام ١٩٧٩ كانت مقر إقامة حسن مهدي الشيرازي، رجل الدين الشيعي الفارسي الأصل والمولود في العراق، الذي كان أعلن أن الطائفة العلوية التي تنتمي إليها عائلة الأسد هي فرع من الإسلام الشيعي. والأهم من ذلك، أصبحت إيران الراعي الرئيسي للمنظمات السياسية والعسكرية الإقليمية خصوصاً في العراق ولبنان. وكانت من أوائل المؤيدين والداعمين الثابتين ل"حزب الله" في لبنان. وكان بين أهدافها إغتيال ديبلوماسيين سعوديين. وقد تم إحياء هذه الممارسة مرة أخرى عندما رعت إيران محاولة إغتيال عادل الجبير، الذي كان سفيراً وقتها للرياض في واشنطن في العام ٢٠١١، حسب المصادر الأميركية.

خلال الحرب بين إيران والعراق في ثمانينات القرن الفائت، ردّت طهران على الدعم المالي السعودي لبغداد بتهديد المملكة – وكذلك الكويت، التي كانت أيضاً تموّل العملية العراقية – من طريق إنتهاك طائراتها للأجواء السعودية. وقطع البلدان علاقاتهما الديبلوماسية بعد حادث وقع في أثناء الحج في العام ١٩٨٧، عندما أطلقت وحدات الأمن السعودية النار على متظاهرين إيرانيين وقتلت مئات عدة منهم. ورداً على الحظر السعودي ضد الإيرانيين لزيارة مناسك الحج، نهب المتظاهرون الإيرانيون السفارة السعودية في طهران، كما حدث أخيراً رداً على إعدام الشيخ نمر النمر.

الذكريات طويلة جداً في منطقة الخليج، وبطرق عديدة، والأزمة الحالية بين إيران ودول الخليج السنية بقيادة السعودية هي إستمرار للعداء المستمر منذ عقود بين طهران وليس فقط الرياض، ولكن الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة أيضاً. وقد أرسلت السعودية والإمارات قوات من رجال الأمن إلى البحرين في العام ٢٠١١ رداً على المظاهرات التي قام بها الناشطون الشيعة، الذين تزعم الحكومة البحرينية بانهم مدعومون من الجمهورية الإسلامية. وكان السعوديون والإيرانيين على طرفي نقيض في إثنين من الحروب الأهلية المستمرة. في سوريا، تدعم إيران نظام الرئيس بشار الأسد والسعوديون يدعمون المتمرّدين السنّة. في اليمن، تدعم إيران المتمردين الشيعة الحوثيين، والمملكة العربية السعودية، مع الإمارات، والكويت، والبحرين، وخمس دول سنية أخرى قامت بعمليات عسكرية لدعم حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. والإشتباكات خلال الحج في العام ٢٠١٥، التي قُتل فيها حجاج إيرانيون تذكّر بمتاعب وأحداث ١٩٨٧. كما أن رفع عادل الجبير إلى منصب وزير الخارجية في العام ٢٠١٤، على أن الهدف من محاولة إغتيال برعاية إيرانية صار الآن شخصية أكثر أهمية في دوائر السياسة السعودية.

إن التوتر السعودي الإيراني الأخير، والذي سببه إعدام رجل الدين الشيعي الشيخ نمر باقر النمر بتهم تتعلّق بالإرهاب، هو لذلك حلقة أخرى من التنافس السياسي والديني الطويل الأمد بين الدولتين. إنضمت الكويت والبحرين والسودان إلى السعوديين في قطع العلاقات الديبلوماسية مع طهران، في حين أن الإمارات قد خفضت علاقاتها

تجربة الصواريخ البالستية الإيرانية: لماذا لم ترد عليها واشنطن؟

لم يكن الدين هو العامل الأساسي وراء الجهود الطويلة الأمد التي تبذلها إيران لتحقيق الهيمنة في منطقة الخليج. كانت قوات الشاه العلماني هي التي إستولت في العام ١٩٧١ على جزر أبو موسى من إمارة الشارقة وطنب الكبرى والصغرى من إمارة رأس الخيمة في الوقت الذي كان يجري تشكيل الإمارات العربية المتحدة

مع إيران، وهذا لم يكن مفاجأة كبيرة، بالنظر إلى التاريخ المتوتر لهذه الدول مع جارتها الشمالية القوية. إن حقيقة أن هذا الخلاف الأخير قد ينفجر ويتحوّل إلى أعمال عدائية، مع ذلك، ليس فقط بشبب التاريخ أو الدين، ولكن بسبب الفشل الذريع لسياسات الشرق الأوسط لإدارة أوباما.

أبدى السعوديون وحلفاؤهم قلقهم الشديد لدى إنسحاب واشنطن من العراق الذي ترك فراغاً ملآته إيران منذ ذلك الحين من طريق عملائها العراقيين الشيعة، الذين وفّرت سياستهم ضد أهل السنة حافزاً لظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). كانت الرياض تشعر بقلق عميق لسعي الإدارة الأميركية المستمر ليس فقط إلى الإتفاق النووي مع طهران لكن إلى علاقة جديدة معها التي ستكون نتيجتها واعدة لعودة ظهور إيران كقوة إقليمية مهيمنة. وهذا القلق تأكد لدى الخليجيين عموماً، والسعوديين خصوصاً، من خلال عدم رغبة إدارة أوباما ليس فقط بعدم القيام بأي شيء بالنسبة إلى التجارب الصاروخية الإيرانية التي جرت في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥ – في إنتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن الدولي – ولكن حتى بالرد على إطلاق طهران صواريخ داخل ميل من سفن تابعة للبحرية الأميركية.

إن دعم واشنطن المتواصل للتطبيع مع ايران رغم الرفض المتكرّر من قبل آيات الله، والواقع على أن الولايات المتحدة صارت مرة أخرى مصدّراً رئيسياً للنفط، وبأن سعر النفط قد ظل منخفضاً، أقنع بوضوح عرب الخليج بشكل عام، والسعوديين المضغوطين بشكل متزايد مالياً بشكل خاص، بأنهم موجودون في الساحة لوحدهم، على الأقل طالما بقيت الحكومة الأميركية الحالية في السلطة. مع إستمرار الحروب الأهلية في اليمن وسوريا، والإيرانيون والتحالف الذي تقوده السعودية مستمران في دعم الأطراف المتنازعة، لا يبدو أن هناك نهاية في الأفق لأحدث وأخطر التوترات التي تهز الشرق الأوسط، كما لجهود ووساطة جون كيري لحلها.

إن أقصى ما يمكن تمنّيه الآن، على الأقل حتى يتم إنتخاب رئيس جديد في الولايات المتحدة، هو أن تتراجع إيران والمملكة العربية السعودية عن حافة الهاوية. وما إذا كان هذا الأمل يمكن أن يتحقق هو مشكلة كبيرة، لأن المقيمين في البيت الأبيض لن يتم تغييرهم قبل عام آخر. وهذا هو أكثر من ما يلزم من الوقت لأشياء رهيبة يمكن أن تحدث في المنطقة الأكثر إضطراباً في العالم

بقلم الدكتور عدنان العريضي*

كيف ننقذ الوضع الإقتصادي العربي

يشهد الواقع الإقتصادي والمالي لبعض دول المنطقة كالسعودية وقطر والامارات ولبنان وغيرها والتي تتأثر بالأزمات والحروب الدائرة في بعض الدول العربية كالتي نشهدها في سوريا والعراق واليمن، تراجعاً واضحاً وهذا ما نلمسه كل يوم . فما هي الاسباب والأهداف الكامنة وراء إطالة أمد هذه الحروب التي سميت "محاربة الإرهاب"، وماذا حققت من مبتغاها حتى اليوم؟ وبالتالي ما هي الرؤية المالية التي تساهم والواقع هذا في إعادة القطاع إلى سابق عهده والمضي به نحو الأفضل؟

من الواضح أن من أهم الأسباب هو جعل الدول الغنية في هذه المنطقة أقل غناء وثروة، خصوصاً بعد إقحامها مباشرة في أتون هذه الحرب وما ستدفعه للدول الغنية الصناعية ثمن أسلحة وذخائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلغاء خطر هذه الدول وثرواتها على إسرائيل (أو التخفيف منه في أقل تقدير) التي تتمادى في إستخراج الغاز والنفط في البحر منتهكة حقوق بعض دول المنطقة دون حسيب أو رقيب.

وفي السياق نفسه لا بد أن نتوقف عند الإنخفاض المستمر في أسعار البترول ومشتقاته الذي كانت له تأثيراته السلبية في الدول المُنتجة، إذ إنخفضت موازناتها المعتمدة على البترول ما بين ٧٠ إلى ٩٠ في المئة إلى ما بين ٥٥ و٦٥ في المئة. وهذا ما سينعكس سلباً على قدرتها الإنفاقية على المشاريع التنموية خصوصاً وأن معظم هذه العوائد البترولية ستذهب للمجهود الحربي.

كما وأن الإنخفاض في القدرات المالية الذي سيستمر بعد رفع العقوبات عن إيران وعودتها إلى الأسواق البترولية وبالتالي التأثير سلباً في أسعار النفط والغاز، سيؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية لدى المواطنين في ظل إرتفاع أسعار الواردات والتضخم المتوقع (بحدود ٤ ٪ لعام ٢٠١٦)، وكذلك سيؤدي إلى زياد البطالة وهجرة الأدمغة، كل هذا سيصب في مصلحة الدول الصناعية وليس في مصلحة دول الشرق الاوسط.

ومن هنا ، فإنه حيال هذه المستجدات وقبل فوات الأوان يجب الإسراع بالقيام بالتالي:

١- إنشاء بنك مركزي للدول الخليجية وتكوين مخزون إحتياطي عال من الذهب والعملات الصعبة؛

٢- إرغام المصارف والمؤسسات المالية على تكوين إحتياطات عالية للطوارىء والقروض المتعثّرة؛

٣- السماح للمودعين بأن تكون لديهم نسبة معيّنة من ثرواتهم النقدية في حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية؛

٤- المحافظة على إستمرار المؤسسات في القطاع الخاص عبر مدّها بالسيولة اللازمة؛

٥- تكوين إحتياطات كبيرة في مجال المواد الغذائية الإستراتيجية كالقمح والرز والسكر والطحين؛

٦- المحافظة على معدل مقبول من البطالة وعلى جيل الشباب المنتج عبر الحد من الهجرة؛

٧- تكوين إدارات فاعلة وفعالة لمراقبة الأسعار ومكافحة الغش والإحتكار؛

٨- المحافظة على معدّلات نمو مقبولة للناتج المحلي العام؛

٩- المحافظة على تصنيف دولي عال أو مقبول من طريق الحفاظ على القدرة على الإيفاء بالإلتزامات والتعهدات الدولية في مواعيد إستحقاقاتها.

وإذا ما أردنا الغوص أكثر في آليات تعزيز القطاع المالي - والذي نقصد به البنوك المركزية والجهاز المصرفي في القطاعين العام والخاص والمصارف الإسلامية إضافة إلى صناديق التنمية الإقتصادية والإجتماعية - فتأتي عبر خمس قنوات متلازمة.

ويأتي في مقدمتها خلق الوضع السياسي العام والأجواء الإقتصادية والتشريعية الملائمة لعمل المؤسسات المالية ومواكبة تطورها الإيجابي مروراً بزيادة الرساميل الخاصة لهذه المصارف والصناديق كي تتمكن من زيادة قاعدة الودائع بشكل تحافظ على نسبة الملاءة المطلوبة بموجب إتفاقية بازل ٣ من ناحية وزيادة تسليفاتها للقطاعات الإنتاجية والخدماتية من ناحية أخرى.

وثالثاً يأتي تعزيز الجهاز البشري لهذه المؤسسات بكفاءات شابة متخصصة جديدة، كما حدث في إمارة دبي التي إستطاعت أن تجذب الآلاف من الدولارات لتوظيفها في قطاعاتها وإيداع بعضها لدى مصارفها. وبعدها تعزيز السوق الرأسمالية أو البورصة من طريق التشريعات الحديثة والجهاز البشري الإداري والتقني العالي الكفاءة، والرأسمال العامل الذي يمكنها من القيام بواجباتها وتحقيق الاهداف الوطنية من خلال التوزيع العادل للثروة على الشركات المصدرة للأسهم وسندات الدين .

كل هذا يقودنا إلى وجود سلطة نقدية قوية وفعالة (البنك المركزي) قادرة على إتخاذ القرارات السليمة وعلى حسن تنفيذها وقادرة على: تطوير الجهاز المصرفي والمحافظة عليه؛ وخلق الإستقرار الإقتصادي وتطوره بنمو إيجابي؛ وخلق الإستقرار النقدي؛ وتطوير السوق الرأسمالية الحرة؛ والمساهمة في درس وإصدار التشريعات المالية والنقدية والتشريعات التكنولوجية اللازمة لعمل المؤسسات المالية؛ والإصرار على إنشاء المحاكم المالية المتخصصة وتحسين سبل التبليغ كأن يصبح إلكترونياً وتسريع إصدار الأحكام

* خبير إقتصادي وأستاذ أكاديمي

LE ROYAL HOTELS & RESORTS - BEIRUT

Style, Service and Splendor by the Mediterranean

Overlooking the Mediterranean in all its splendor, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut is just minutes away from the city's modern airport, bustling downtown area, famed Jeita Grotto, Casino Du Liban, old souks of Byblos, majestic ski resorts and upscale shopping districts. With spacious rooms an suites, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut boasts sumptuous dining options, spectacular leisure facilities and sophisticated business amenities in an atmosphere of luxury.

Beirut * | Lebanon | www.leroyalbeirut.com | +961 4 555 555

Luxembourg | Luxembourg *

Hammamet | Tunisia

El Minzah | Morocco

Amman | Jordan

Sharm El Sheikh | Egypt

Villa de France | Morocco

www.leroyal.com

THE LEADING HOTELS OF THE WORLD

سياسة البابا فرنسيس في الشرق الأوسط تهدف إلى حماية المسيحيين

الفاتيكان - إيران: قصة علاقة

أفادت وكالة أنباء الفاتيكان "فيديس" (FIDES) أخيراً (٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥) بأن الرئيس الإيراني حسن روحاني يعمل على إعادة إطلاق الحوار بين العالمين الإسلامي والمسيحي، ويأمل بالتحالف بين إيران والكرسي الرسولي من أجل مواجهة القضايا الرئيسية التي تهزّ الإنسانية مثل مكافحة التطرف والظلم والفقر. وقد أطلق روحاني نداءه، حسب الوكالة، في مناسبة لقائه مع الأسقف ليو بوكاردي، القاصد الرسولي الجديد في إيران. وقد نشر روحاني صورة الإجتماع في حسابه على "تويتر"، حيث كتب أن "الإسلام والمسيحية يحتاجان اليوم إلى الحوار أكثر من أي وقت مضى، إذ أن أساس الصراعات بين الأديان يعود إلى الجهل وعدم الفهم المتبادل". وقد لاحظ روحاني أنه وفقاً للعقيدة الدينية لكل من الدولتين، فإن لدى الفاتيكان وإيران "عدواً مشتركاً" مثل الإرهاب والتطرف، و"أهدافاً مماثلة" حول كيفية هزيمة الظلم والفقر في العالم. وشكر الرئيس الإيراني البابا فرانسيس للتمنيات الطيبة التي بعثها إلى الشعب الإيراني، على أمل أن يتمكّن "البلدان العمل معاً لوقف العنف والتطرف في العالم". وتابعت الوكالة بأن السفير البابوي الجديد في إيران، الأسقف ليو بوكاردي، دعا إلى "توثيق العلاقات الثنائية بين الكرسي الرسولي والجمهورية الإسلامية"، مُعرباً عن أمله في أن يتمكّن البلدان العمل معاً على حل الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الأزمة الحالية في سوريا. كما أن وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أعلن بدوره بأنه نظراً إلى الحضور القوي للجماعات المتطرفة، "فإن حالة الأقليات الدينية في سوريا، مثل المسيحيين، هي مدعاة للقلق بالنسبة إلينا".

لماذا هذا التوجه للفاتيكان بالنسبة إلى إيران؟ هل هو جديد أم يعود إلى فترة بعيدة؟ وما هي نتيجته على المسيحيين في الشرق الأوسط؟

روما - بسام رحال

مع فرار ملايين السوريين من بلادهم التي مزّقتها الحرب، كان هناك إهتمام قليل بأولئك الذين يسعون جاهدين إلى البقاء في وطنهم: الأقلية المسيحية في سوريا، التي تعتقد بأن الحفاظ على أكثر من ٢٠٠٠ سنة من الوجود المسيحي في المنطقة شرطٌ وجودي. في ذروة الجدل حول إعادة توطين اللاجئين، فيما كان كثيرون من رجال الدين المسيحيين الغربيين يضغطون على أوروبا لإستيعاب عدد أكبر من الناس، كان رئيس أساقفة حلب يطلب من إخوته في القارة العجوز ويرجوهم المساعدة لكي تبقى رعيته في سوريا. مثل معظم القادة المسيحيين في الشرق الأوسط، إنه يفضّل حلاً سياسياً للصراع، ذاهباً إلى أبعد من ذلك بالثناء على التدخل العسكري الروسي في بلاد الشام الذي أعطى السكان ما يكفي من الأمل للبقاء. في سوريا بقي المسيحيون وعاشوا إلى حد كبير تحت حماية الجيش السوري. والذين يقطنون خارج دمشق فقد تعرّضوا للإضطهاد من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) و"جبهة النصرة" والميليشيات الإسلامية المختلفة التي تحاول إطاحة الرئيس السوري بشار الأسد. لذا، ليس من المستغرب أنهم يشعرون بأن بقاءهم يتعلّق ببقاء الأسد في السلطة.

وكما أوضح المطران جان كليمان جنبرت، رئيس أساقفة حلب للروم الملكيين الكاثوليك، لهيئة الإذاعة البريطانية في تشرين الأول (أكتوبر) الفائت: "في الوقت الحاضر، إذا ذهب الرئيس الأسد الآن، هناك خوف من أن كل شيء قد ينهار، وسوف تحدث أمور رهيبة في كل مكان في البلاد". الواقع أن وجهة نظر المطران جنبرت تعكس مشاعر الفاتيكان بالنسبة إلى الأسد أيضاً والذي يُدرك أن روسيا وإيران هما الجهّتان الفاعلتان الحاسمتان ليس فقط في حل الحرب الجارية، ولكن أيضاً في تأمين وضمان بقاء المسيحية إقليمياً. إن علاقات الكرسي الرسولي مع روسيا هي أقوى من أي وقت مضى، والإنخراط الهادىء بين روما وطهران على مدى ٣٠ عاماً تَعمَّق خلال العامين الماضيين لدرجة أن خبراء الفاتيكان يشيرون إلى "الخيار الشيعي" عند مناقشة الديبلوماسية البابوية. اليوم، يمكن للإيرانيين حتى قراءة إعترافات القديس أوغسطين والتعليم المسيحي الكاثوليكي الكنسي الفارسي – وهو نتاج جهد علماء إيرانيين في مجال الترجمة دام فترة ١٢ عاماً.

موقف البابا بالنسبة إلى سوريا

بدأ إنخراط البابا فرانسيس المباشر في سوريا في العام ٢٠١٣ عندما نُشرت تقارير تفيد بأن الأسد قد يكون إستخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه. كانت الولايات المتحدة تدرس إتخاذ قرار حول ما إذا كانت ستقوم بضربات جوية ضد النظام في دمشق. في أيلول (سبتمبر) من ذلك العام، دعا البابا لليوم العالمي للصلاة من أجل سوريا فيما هي تتفكك الى مزيد من الفوضى. جنباً إلى جنب

البابا بولس السادس: دعا إلى نظرة أكثر إيجابية إلى الإسلام

مع الموقف الإحتجاجي، فقد أطلع الفاتيكان نحو ٧٠ سفيراً على موقف البابا – وهو أن التدخل من شأنه أن يفاقم النزاع فقط وبالتالي ينبغي إلتماس الطريق الذي يوصل إلى حل سلمي. كما كتب البابا فرانسيس رسالة إلى زعماء مجموعة دول العشرين (G-20)، خلال مؤتمرهم الذي عُقد في روسيا، معتبراً أن التدخل العسكري غير مجد. وعندما إختارت واشنطن عدم التدخل عسكرياً والإستعاضة عن ذلك بنقل ترسانة الأسد الكيميائية إلى هيئة دولية، ظهر الكرسي الرسولي مثل أسد–قاتل. لقد ولّدت هذه الخطوة علاقة وثيقة بين البابا والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي كان يهتم أيضاً بحماية المسيحيين في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين بدأ الإثنان ينسّقان الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية.

بدورها أبدت إيران، أيضاً، إعجابها بموقف الكرسي الرسولي من الغارات الجوية على سوريا. في أوائل العام ٢٠١٤، وصف سفير إيران لدى الفاتيكان، محمد طاهر رباني، البابا فرانسيس بأنه "شخصية فاضلة ... وهو ممتلىء بالأخلاق والتواضع، والشعب الإيراني يتوقّع منه أن يقاوم الظالمين والأقوياء، بمساعدة إلهية، تماماً

الفاتيكان: إنفتاح على إيران

مثل يسوع المسيح".

وحسب أعضاء السلك الديبلوماسي في الفاتيكان، فإن البابا يرى إيران كلاعب لا غنى عنه يمكنه المساعدة على وضع حد للصراع السوري. إن "إيران هي جزء مهم من ... المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى السلام، أو إلى وقف فوري للعنف في الشرق الأوسط ... على وجه الخصوص في ما يتعلق بسوريا"، قال ممثل البابا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. في الواقع، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، كرّس الفاتيكان المطران سركيس الداوودي لخدمة الأرمن الكاثوليك في مدينة أصفهان الإيرانية – وهي وظيفة شاغرة منذ العام ٢٠٠٥. وقد ولد الداوودي في حلب، واحدة من أكبر المدن المسيحية في الشرق الأوسط حتى وقوع الحرب. وهو يقول بأن مهمته هي "التعاون من أجل السلام"، وهذا يعني التفاوض مع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين مثل إيران، التي تدعم نظام الأسد، وتُعتبَر حامية موثوقة للأقلية المسيحية الإيرانية أيضاً.

يمنح الدستور الإيراني المسيحيين واليهود والزرادشتيين حقوق العبادة بحرية، ويعيّن ثلاثة مقاعد للمسيحيين في البرلمان. ويقول قادة أكبر الطوائف المسيحية المحلية في إيران أنهم يشعرون بالأمان. وقد أشار مطران الأرمن الارثوذكس بابكن شاريان في وقت سابق من العام الفائت: "إن الأقليات الدينية لديها علاقات ودية مع المسلمين في إيران، وإذا كان لدى سكان العالم معنويات سلمية مثل الإيرانيين، فإن العالم سيكون في سلام وهدوء".

إيران والكرسي الرسولي

على الرغم من أن علاقات إيران والكرسي الرسولي قد أصبحت أوثق في الآونة الأخيرة، فإن العلاقات الديبلوماسية بينهما قد بدأت في العام ١٩٥٤، والتي إستمر الفاتيكان في الحفاظ عليها حتى بعد الثورة الإسلامية. وقد كتب الباحث ساسان توسلي أنه بعد العام ١٩٧٩، روّج بعض الأئمة البارزين الإيرانيين على نحو متزايد للحوار بين الأديان، حيث أشاروا إلى آيات في القرآن تقبل التعددية الدينية، وغالباً ما ذكّروا بحياة وتعاليم السيد المسيح، مشيرين إلى تقليد الخطاب العقلاني بين أئمة الشيعة والقادة المسيحيين.

على الرغم من عدم الدعاية لها بشكل كبير، فقد بدأت جمهورية إيران الإسلامية تحديد أولوياتها بالتعامل مع الكنائس المسيحية في العام ١٩٩٢، عندما عقد رجال الدين الشيعة إجتماعهم الأول

البابا فرنسيس:
يريد من إيران المساعدة على حماية المسيحيين

المرشد الأعلى علي خامنئي:
فتوى ضد إستخدام الطاقة النووية في الأسلحة العسكرية

لحوار الأديان في أثينا مع الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية. على الرغم من أن الجالية اليونانية في إيران ضئيلة العدد (الكنيسة الرسولية الأرمنية، وهي جزء من العائلة الأرثوذكسية الشرقية، هي أكبر كنيسة مسيحية هناك، ويبلغ عددها ٢٠٠،٠٠٠ شخص)، فإن المفكرين والعلماء الإيرانيين يبدون إعجابهم بالكنيسة الأرثوذكسية لحفاظها على القيم والهوية التقليدية في مواجهة العولمة المدفوعة غربياً. في العام ١٩٨٥، في أثناء الحرب العراقية الإيرانية المدمِّرة، دعت إيران أول لاهوتي غربي، الكاهن الكاثوليكي السويسري هانس كونغ، لتبادل وجهات النظر مع نظرائه المسلمين. وقد أبدى كونغ إعجابه لرؤية آيات الله،

يرى البابا إيران كلاعب لا غنى عنه يمكنه المساعدة على وضع حد للصراع السوري. إن "إيران هي جزء مهم من ... المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى السلام، أو إلى وقف فوري للعنف في الشرق الأوسط ... على وجه الخصوص في ما يتعلق بسوريا"، قال ممثل البابا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

والمسؤولين في الدولة، وحتى أفراد أسرة المرشد الأعلى يومها، آية الله روح الله الخميني، بين الذين حضروا ندواته. وقد كتب في ذلك الوقت، "بدلاً من النزاع ينبغي الحوار. هذه هي العبارة المُذهلة التي سمعتها في طهران. أنا مقتنعٌ بأن دافعها في المقام الأول دينيٌّ، وسوف تستمر ... وسوف تؤتي ثمارها".

الواقع أن الحماس للحوار مع المسيحيين لا يزال قائماً. في العام ١٩٩٥، رعت منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية في إيران أولى مناقشاتها مع المجلس البابوي في الفاتيكان للحوار بين الأديان (والتي أسفرت عن إلتزام للإجتماع كل سنتين) ومجلس الكنائس العالمي، الذي أطلق أيضاً إجتماعات دورية منتظمة مع نظيراته من المنظمات والمؤسسات الإسلامية. كما أنشأت الحكومة الإيرانية كيانات عدة مهمّتها البحث والمناقشة والحوار بين الأديان، مثل مركز الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي العالمي للحوار بين الثقافات والحضارات. وفي رد مباشر على مقال لصموئيل هنتنغتون الذي نشره في مجلة "فورين أفيرز" الأميركية الفصلية بعنوان "صراع الحضارات"، إقترح خاتمي أنه ينبغي أن يكون هناك "حوار بين الحضارات".

في ظلّ خليفة خاتمي، الرئيس محمود أحمدي نجاد، إستمر وتواصَل الحوار بين الأديان. في العام ٢٠١١، ساعد إثنان من كبار الأساقفة الأميركيين على التفاوض للإفراج الناجح عن مواطنَين أميركيين، اللذين سُجِنا في إيران في ٢٠٠٩ تحت إدّعاء بأنهما جاسوسان. لقد عمل الأسقف الأنغليكاني المطران جون برايسون شين

الرئيس حسن روحاني:
روزنامة زيارته إلى الفاتيكان مليئة بالمواضيع

السفير الإيراني لدى الفاتيكان محمد طاهر رباني:
البابا فرنسيس شخصية فاضلة

والكاردينال الكاثوليكي تيودور ماك كاريك للوصول إلى إتفاق العفو لأكثر من سنة -- بعدما أبلغت وزارة الخارجية الأميركية أفراد أسرة السجينين بأن خياراتها نفدت. لقد نجح تشاين فعلياً في القيام بإتصالات متقدّمة مع النخبة الإيرانية بإعتباره الأميركي الوحيد الذي إلتقى المرشد الأعلى علي خامنئي.

من جهتها فقد أكّدت الكنيسة الكاثوليكية أيضاً على التعاون بين الأديان. كنتيجة للمجمع الفاتيكاني الثاني، فإن الكنيسة الكاثوليكية تعتقد بأن المسيحيين والمسلمين يعبدون الإله نفسه. إن منشور العصر، الذي أصدره البابا بولس السادس في العام ١٩٦٥، أمر عملياً المؤمنين بالتحوّل من الأحكام المُسبَقة الماضية والنظر إلى الإسلام بطريقة إيجابية جديدة. في الواقع، يرى بعض اللاهوتيين أن الإسلام الشيعي يشبه المسيحية في عدد من الطرق، من الناحية العملية إن لم يكن في العقيدة. في إيران، تبدو السلطة الدينية أكثر مركزية من السلطات الدينية الموجودة في البلدان ذات الغالبية السنية: يتم إنتخاب المرشد الأعلى من مجلس الخبراء، الذي يتألف حالياً من ٨٦ عضواً من رجال الدين يمثلون ٣٠ محافظة يتم إنتخابهم من طريق الإقتراع الشعبي المباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات. هذا النظام مماثل للنظم الأرثوذكسية والكاثوليكية في إختيار البطاركة والباباوات. كما أن أئمة الشيعة، مثل القساوسة الكاثوليك، يُعتبرون متلقّين للنعمة الإلهية. وكثير من المسيحيين والشيعة يتشاركون أيضاً بإخلاصهم وتمجيدهم لشخصية نسائية روحية: مريم، والدة يسوع المسيح، تلعب دوراً مماثلاً لفاطمة (المعروفة بالزهراء)، إبنة النبي محمد المُفضَّلة لديه.

قصة الإمام الحسين، حفيد النبي محمد، تتشارك أيضاً بأوجه تشابه مع تضحية يسوع وصلبه. كان الحسين إبن الإمام علي، الذي يعتقد الشيعة بأنه كان خليفة الرسول المشروع وهو مركز الخلاف التاريخي مع أهل السنة، قد قُتل بوحشية خلال معركة كربلاء في العام ٦٨٠ . وفي كل عام، في يوم عاشوراء المقدس، يُحيي الشيعة ذكرى تضحية الحسين. في إيران، يجلد بعضهم نفسه بالسوط لعله يعاني كما عانى الحسين.

الإتفاق النووي

أدّت العلاقات التاريخية التي تقوم على الدين،

كتب الباحث ساسان توسلي أنه بعد العام ١٩٧٩، روّج بعض الأئمة البارزين في إيران على نحو متزايد للحوار بين الأديان، حيث أشاروا إلى آيات في القرآن تقبل التعددية الدينية، وغالباً ما ذكّروا بحياة وتعاليم السيد المسيح، مشيرين إلى تقليد الخطاب العقلاني بين أئمة الشيعة والقادة المسيحيين

والتوقعات المشتركة بالنسبة إلى سوريا إلى تحالف سياسي صريح حول الإتفاق النووي. في نيسان (إبريل) ٢٠١٤، إلتقى وفد من المؤتمر الأميركي للأساقفة الكاثوليك مع المجلس الأعلى للثورة الإيرانية لمعلّمي الدين في قم وتوصّلا إلى موقف مشترك ضد الأسلحة النووية. وأصدرا بياناً مشتركاً، الذي أشار إلى أن الإسلام الشيعي "يعارض ويحظّر إنتاج وتخزين وإستخدام والتهديد بإستخدام أسلحة الدمار الشامل. والكاثوليكية تعمل أيضا لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وتدعو جميع الدول إلى التخلص من هذه الأسلحة العشوائية". وكان الأساقفة الأميركيون، بالتشاور مع الفاتيكان، الأكثر تأثراً من حقيقة أن مُرشدَي الثورة الإيرانية الإمامين روح الله الخميني وعلي خامنئي كانا أصدرا فتاوى ضد إستخدام الأسلحة النووية والكيميائية. وعندما أشاد البابا فرانسيس بالصفقة الأميركية – الإيرانية في الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) الفائت، فقد تحدّث عن صفات "الصدق والصبر والثبات" التي أدت إلى تحقيق ذلك. وقد ضغطت الكيانات الكاثوليكية في الولايات المتحدة، بتشجيع من الكرسي الرسولي، على الكونغرس للموافقة على الصفقة. وفي الآونة الأخيرة، سعى الفاتيكان إلى إدراج إيران في الجولة الثانية من محادثات السلام بشأن سوريا في فيينا. الواقع أن موضوع ما إذا كان يستطيع الفاتيكان وإيران إيجاد السبل للتعاون للضغط على المجتمع الدولي للتوصل إلى إتفاق سلام في سوريا هو الموضوع الأساس للبابا فرانسيس والرئيس الإيراني حسن روحاني خلال لقائهما المرتقب في النصف الثاني من كانون الثاني (يناير) الجاري، والذي كان من المقرر أصلاً في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، وتم تأجيله بسبب الهجمات الإرهابية في باريس في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر). في جدول الأعمال سيكون إنتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان، ودعم الفاتيكان لوقف إطلاق النار المحلي مثل ذلك الذي تم التفاوض بشأنه أخيراً في مدينة حمص، وفي أيلول (سبتمبر) في الزبداني، وهي مدينة تقع على الحدود مع لبنان حيث أن إيران هي التي فاوضت نيابة عن نظام الأسد.

إن الفاتيكان، كما تفيد مصادره، يريد المساعدة على بناء قوة دفع لعملية سلام تحترم دور إيران الإقليمي لأن الكرسي الرسولي يرى في طهران شريكة لا غنى عنها: مستعدة للحفاظ على الجماعات الدينية، وخصوصاً المسيحيين، وحمايتها، وهو أمرٌ فشلت الدول الغربية، حتى الآن، إلى حد كبير في تحقيقه

motrice
EQUIPAMENTOS E PROCESSOS

IPPEL
DRUM DRYER MOTRICE

The Best Brazilian Technology In Food Thermal Processing

Motrice Equipamentos e Processos Ltda is a Brazilian company specializing in process of food industry, especially in the heat treatment through equipment like Drum Dryer, Spray Dryer, Paddle Dryer, Fluidized Bed Systems, Lyophilisation and also type Tunnel forced air dryers.

Motrice has a pilot plant in Curitiba, Brazil, with the possibility to provide the following services:

- Product development
- Prototyping Product
- Exploratory testing.
- Support projects and supports the technical area of new lines

And through its Innovation Centre, already serve and provide support in the development of processes for manufacturing flakes fruits, starches and modified gelatin, milk, flour, instant cereal flakes, dried yeast and others...

Equipment

Drum dryer is a suitable drying equipment for temperature sensitive products that present in liquid or paste form and that the drying occurs in a few seconds by forming a thin layer on the cylinder surface without causing oxidation in the product since this process does not no product contact with air.

Motrice projects and manufactures heavy load equipment of high precision for the agribusiness and chemical industry. It works to innovate the conception of equipment focusing the commercial and production needs of the industry.
As complemental services of processes engineering, Motrice makes available a research team with engineers dedicated to new concepts of products, besides a pilot plant for the development of processes and preparation of samples for market tests.
Maintenance and technical support are also the focus of Motrice, which renders services of evaluation, recovery, reconditioning and modernization of complex machines, including from other suppliers.

For More information write to MOTRICE, R São Simão 36,
P.O. Box: 82900-290, Curitiba, Paraná, Brazil, Phone: +5541-3366-7226
Or visit: www.motrice.com.br, or www.ippel.com.br
Middle East & North Africa Agent: TERRASTONE FINANCE, Istanbul, Turkey
For more Information visit: www.terrastonefinance.com

المؤشر

ماذا يعني إنضمام الرنمينبي إلى سلّة عملات الإحتياط؟

حتى إنضمام العملة الصينية إلى "حقوق السحب الخاصة" لدى صندوق النقد الدولي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥ نادراً ما جذب هذا المصطلح العناوين. لقد أحدث هذا الحدث إهتماماً كبيراً لأن كثيرين يرون إدراج الرنمينبي (اليوان) من قبل صندوق النقد الدولي على أنه إقرار بمكانة الصين كقوة إقتصادية عالمية. الواقع أن الرنمينبي هو أول عملة في الأسواق الناشئة تُضاف الى سلة النخبة وأول واحدة جديدة منذ إنشاء حقوق السحب الخاصة قبل ما يقرب من ٥٠ عاماً. بالنسبة إلى الصين، فقد سعت كثيراً من أجل تحقيق هذا الهدف. في الأهمية المالية، مع ذلك، فإن الأمر لا يزال رمزياً الى حد كبير نظراً إلى أنه ستمضي عقود قبل أن يصبح الرنمينبي عملة دولية كبرى.

ضم اليوان إلى سلة عملات الإحتياط - للإنضمام إلى الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني- كان خطوة متوقّعة واضحة نظراً إلى الوزن الإقتصادي للصين في الإقتصاد العالمي، ويمكن أن تُعتبر على أنها هدية من القوى المالية الغربية - لكنها تحمل أيضاً عبئاً ثقيلاً قد تندم وتتأسف عليها بكين بعد حين. وفقاً لقواعد التأهيل ينبغي على الوافد الجديد تلبية معيارين. يجب أن يكون المرشّح بلداً تجارياً كبيراً، الأمر الذي ينطبق على الصين. ويجب أن تكون عملته "قابلة للإستخدام بحرية". في البداية كان من المفهوم أن هذا يعني "عملة قابلة للتحويل والتداول بحرية"، وإذا كان الأمر كذلك، فإن الرنمينبي لن يكون مؤهلاً نظراً إلى ضوابط رأس المال الواسعة في الصين. لكن صندوق النقد الدولي توصل إلى التفسير الذي يعني الوسائل المستخدمة على نطاق واسع في المعاملات الدولية - وهذا الشرط ينطبق على الصين نظراً إلى إستخدامها له في تمويل التجارة وترتيبات التبادل والأسواق الفورية للعملة.

ولما كانت القوى الكبرى بدت مستعدة للذهاب إلى جانب هذا التفسير فقد بدا الأمر مفاجئاً نظراً إلى الممارسات السابقة في التعامل بحزم مع الصين بسبب المخاوف الإقتصادية العالمية، بما في ذلك إلتزامها توجيهات منظمة التجارة العالمية. مع ذلك، لم تكن الخطوة في الحقيقة تنازلاً إذ أن الهدف النهائي كان إستخدام إدراج حقوق السحب الخاصة كوسيلة للضغط على بكين من أجل المزيد من الإصلاحات في الأسواق، لا سيما تحسين الأسواق المالية في البلاد والقضاء على ضوابط رأس المال.

من ناحية أخرى، فإن مبدأ صندوق النقد الدولي بأن الرنمينبي يفي بإختبار "قابل للإستخدام بحرية" سيكون له تأثير ضئيل إلى أن يصبح توريد العملة الصينية متاحاً أكثر على الصعيد العالمي. والحقيقة أن هناك إعترافاً قليلاً بمدى الصعوبة لجعل عملة بلد ما تتوفر في النظام المالي العالمي. لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك من طريق عجز تجاري ضخم ودفعت بالدولار. كما نشرت الدولارات خارجياً من طريق برامج مساعداتها. لكن الصين لن ترغب في إدارة عجز تجاري بدلاً من الفوائض، كما لن يكون من المنطق بالنسبة إلى بلد نام أن يُعطي المال إلى الدول الغنية. الخيار الآخر الوحيد هو أن تفتح بكين أسواق رأس المال لديها على نحو أكمل للمقترضين الخارجيين حتى يتمكنوا من شراء الرنمينبي. وهذا من المرجح أن يزيد من التقلبات والمخاطر في أسواق البلاد المالية التي هي نسبياً متخلّفة وغير مُنَظّمة بشكل كاف.

إن تعزيز قيمة الرنمينبي كعملة عالمية يجعل من الصعب على بكين إدارة النمو وإحتياجات الإستقرار الأكثر إلحاحاً. هناك تعارض بين لعب دور كعملة دولية - وهو ما يعني واحدة قوية ومستقرة - والحاجة إلى السماح لقوى السوق أن تحدّد قيمتها إستجابة للتغيرات الدورية. لذا لا يمكن للقيادة الصينية تبنّي كلا الإتجاهين إلّا إذا إتخذت نهجاً مختلفاً لإدارة تعديلات سعر الصرف.

يتمثّل التحدّي الرئيسي الآن بالنسبة إلى بكين في الحفاظ على قدر من إستقرار سعر الصرف في الوقت الذي يُسمح لقوى السوق للعب هذا الدور. ويبدو أن الصين تجد نفسها حالياً في ورطة. من جهة، إذا سمحت لقيمة الرنمينبي أن تنخفض بشكل كبير، من المحتمل أن تتلقى إنتقاداً من الولايات المتحدة، التي لا تزال ترى أن العملة الصينية مقيَّمة بأقل من قيمتها. ومن جهة أخرى، ستكون الصين أيضاً عرضة لمخاوف جيرانها بأنها تنخرط في منافسة تقوم على تخفيض قيمة عملتها للحفاظ على مزايا تجارية. لكن، بربطها سعر عملتها بالدولار، فإن غالبية مراقبي السوق، بإستثناء واشنطن، ترى بأن قيمة الرنمينبي مبالغٌ فيها نظراً إلى إنخفاض قيمة العملات الهائل لشركائها التجاريين الرئيسيين في آسيا وإستمرار التدفق المحتمل لرؤوس الأموال إلى الخارج حيث يسعى المستثمرون الصينيون إلى تنويع حيازاتهم .

على الرغم من ذلك، هناك مسار يمكنه التوفيق بين هدف تعزيز إستخدام الرنمينبي في الخارج في الوقت الذي يتجه إلى المزيد من الحركات القائمة على السوق. وهذا يكمن في التركيز أكثر على التجارة الإقليمية وأنماط الإستثمار. إن ما يقرب من نصف التجارة في البلاد هي ذات صلة بالتجهيز والتجميع - أجزاء ومكونات من دول شرق آسيا الأخرى يتم تجميعها في الصين لتصديرها إلى الغرب. وهناك عملات عدة في بلدان آسيوية تتبع فعلياً الرنمينبي بشكل أوثق من الدولار، وهو ما يعني أنه يمكن أن يُستخدم ك"عملة مرجعية". إن آسيا سوف تستفيد عموماً من التوسع في إستخدام الرنمينبي لتحسين كفاءة التجارة وتقليل مخاطر سعر الصرف في التجارة الإقليمية الداخلية.

كعملة مرجعية، يجب على الرنمينبي أن يتحرك أكثر إنسجاماً مع العملات الآسيوية وأن يُلغى إرتباطه بالدولار الأميركي. وبالتالي فإن بعض التخفيض في قيمته محتمل ولكن ينبغي أن يتم ذلك من خلال تعديل سعر الصرف تدريجاً ووبشكل أكثر مرونة بدلاً من ربطه بتعديلات كبيرة غير متوقّعة على مدى بضعة أيام. وبالتالي فإن العملة الصينية ستكون مستقرة نسبياً بالنسبة إلى شركائها التجاريين الرئيسيين في آسيا ولكن تتحرك بمرونة أكبر في ما يتعلق بالدولار.

بكين - عبد السلام فريد

وسام فتوح: أداء جيد للمصارف العربية في ٢٠١٥

إعتبر الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح أن القطاع المصرفي العربي حقق أداءً جيداً حتى الفصل الثالث من سنة ٢٠١٥، وفق البيانات الصادرة عن المصارف العربية والبنوك المركزية العربية. وإذ توقع أن يستمر هذا الاداء الجيد، أشار الى أن تقديرات إتحاد المصارف العربية تفيد أن متوسط نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي العربي بلغت حتى نهاية أيلول (سبتمبر) المنصرم نحو ٧٪، لتتخطّى الموجودات المجمّعة عتبة ٢,٣ تريليونات دولار. ورأى ان التراجع الكبير في أسعار النفط لم يمثل أي مشكلة نظامية (systematic) بالنسبة الى مصارف الخليج بدليل إستمرارها في تحقيق نسب نمو إيجابية، مشيراً الى أن احد الأسباب الرئيسية لهذا الأمر هو إستمرار حكومات تلك الدول بضخّ السيولة في الأسواق، معتمدة في ذلك على الإحتياطات المالية الضخمة التي راكمتها خلال الأعوام الماضية، والإستمرار في تمويل المشاريع الإستثمارية ومشاريع البنية التحتية.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح

أما بالنسبة الى توقعات سنة ٢٠١٦، فرأى أن التراجع المتوقع في النمو الإقتصادي للمنطقة العربية عموماً، ودول الخليج بشكل خاص (التي تمثل إيراداتها النفطية أهم مصدر للسيولة في أسواقها)، سوف يؤدي على المدى المتوسط إلى آثار سلبية على أداء المصارف العربية. إذ أن تراجع الأوضاع الاقتصادية ونسب النمو وإنخفاض فوائض الحكومات بسبب الإنخفاض المستمر لأسعار النفط المنخفضة (تدنّت عن ٤٠ دولاراً للبرميل خلال النصف الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥)، سوف يؤثر في قدرة تلك الدول على الإستمرار في ضخّ السيولة في الأسواق وفي تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى. وسوف يكون لإنخفاض السيولة في الأسواق العربية – والخليجية خصوصاً – آثار سلبية على المصارف قد تتمثل في إستمرار التراجع في نسب نمو الودائع والسيولة المتوافرة.

"المعرفة المالية": تونس أولى ولبنان الثاني عربياً

أصدرت مؤسسة الخدمات المالية "ستاندرد أند بورز" بالتعاون مع البنك الدولي ومركز "غالوب" للإستطلاعات، مؤشرها العالمي السنوي للمعرفة المالية والذي يقيس مدى إلمام الشعوب بالمفاهيم المالية الأساسية، وقد شمل الإستطلاع أكثر من ١٥٠ ألف شخص في أكثر من ١٤٤ دولة. وإعتبر المؤشر ان الجهل بهذه المفاهيم يصرف العديد من الشرائح الاجتماعية، وبخاصة الفقراء والنساء، عن الإستفادة من الخدمات والأدوات المالية، مما يجعلهم خارج نطاق السوق المالية العالمية. وقد سأل الباحثون المشاركون في هذه الدراسة عن إلمامهم ومعرفتهم بـ٤ مفاهيم مالية أساسية عبر توجيه أسئلة يسهل فهمها من كل فئات المجتمع. وتمحورت هذه الاسئلة على أسعار الفائدة والفائدة المركبة، إضافة الى معلومات عن التضخم وتنويع الإستثمار لتقليص نسب المخاطر. ووفق نتائج الإستطلاع، إحتل لبنان المرتبة الثانية عربياً ضمن تصنيف الدول العربية في مؤشر المعرفة المالية، والمرتبة ٣٣ ضمن الترتيب العالمي، بعدما وصلت نسبة المعرفة المالية بين المواطنين فيه الى نحو ٤٤٪ من عددهم الاجمالي، وهي أرقام تعتبر جديدة ومرتفعة نسبة الى المستويات المسجلة في الدول العربية الاخرى. وإستحوذت تونس على المرتبة الاولى ضمن التصنيف العربي و٣٢ عالمياً، بعدما سجلت نسبة وصول المعرفة المالية بين مواطنيها الى نحو ٤٥٪. وقد حلّت اليمن في المرتبة الأخيرة في المؤشر وفي المركز ١٤٤ عالمياً، اذ لم تتخطَّ نسبة المعرفة المالية بين مواطنيها الـ١٣٪.

من الأسواق

توقّع صندوق النقد العربي أن تسجّل أسواق المال العربية خلال العام الحالي أداءً إيجابياً مدفوعاً بتوقعات التحسن النسبي في الأداء الاقتصادي للدول العربية المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية التي تنفذها السلطات. وتوقع الصندوق في تقرير أصدره أخيراً عن تطورات أداء أسواق المال العربية في العام ٢٠١٥، أن تنجح الدول العربية في دخول أسواق المال العالمية بنجاح خلال العام الحالي، إذ يقدر أن تلقى إصدارات الدول العربية المصدرة للنفط من السندات والصكوك ترحيباً من المستثمرين في ظل إنخفاض مستويات المديونية والجدارة الإئتمانية لهذه الدول.

إرتفع إجمالي الأصول في المصارف الإماراتية الـ٤٩، واحداً في المئة من ٤٢٠,٤ تريليون درهم (٦٦٠ مليار دولار) نهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، إلى ٤٤٦,٢ تريليون (٦٦٦,٤ مليار دولار) نهاية تشرين الثاني (نوفمبر). وأكد مصرف الإمارات المركزي في بيان إحصائي لتشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، أن إجمالي الإئتمان المصرفي إرتفع ٠,٦ في المئة من ٤٨٢,١ تريليون درهم نهاية تشرين الأول (أكتوبر)، إلى ٤٨٩,١ تريليون درهم نهاية تشرن الثاني (نوفمبر) الماضي. وإرتفع إجمالي الودائع المصرفية ١٤,١ مليار درهم إلى ٤٤٩,١ تريليون درهم. وعزا المصرف هذا الارتفاع إلى زيادة ودائع المقيمين ١٢,١ مليار درهم، وودائع غير المقيمين ملياري درهم.

حاز المصرف اللبناني فرنسبنك جائزة "النخبة لتقدير جودة العمليات" من مصرف "جي بي مورغان تشيس"، وهي أرفع تقدير تمنحه هذه المؤسسة المالية العالمية للمصارف التي تسجّل معدلات تعدّ الأفضل في فئتها، وذلك بفضل دقة عمليات المدفوعات والتحويلات المالية الدولية. وخصّ "جي بي مورغان تشيس"، فرنسبنك بجائزة فئة النخبة، بعد تسجيل هذا الأخير معدلات معالجة مباشرة من دون أخطاء بلغت ٩٩,٦٧٪، وهي نسبة عالية، إن دلت على شيء فإنما تدل على جودة إستثنائية في معاملات الدفع التي تتم بواسطة المصرف.

في خطوة كانت متوقعة، أعلن "البنك الأوروبي للإعمار والتنمية" أخيراً ان مجلس المحافظين وافق بعد إجتماعه على طلب لبنان الإنضمام إليه كمساهم، بما قد يسمح له الحصول على إستثمارات في المستقبل.

آثار إنخفاض أسعار النفط وصلت إليها

النمو الإقتصادي البطيء يُجبر البنوك الإماراتية على البحث عن أسواق جديدة

تزايد تباطؤ الإقتصاد وشح السيولة يقدّمان للمُقرضين في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة جديدة من التحديات. هل أن توسيع وجودها الدولي سوف يقدم حلاً؟ التقرير التالي يحاول الإجابة عن هذا السؤال.

أبو ظبي - سامر العريان

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل جدي ونشيط على تنويع إقتصادها في السنوات الأخيرة. وقد أدّت هذه الجهود إلى رفع مساهمات القطاع غير النفطي إلى حوالي ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وفقاً لوزارة الإقتصاد. ولكن، كما حصل مع مُصدّري السلع الأساسية الآخرين، لم تكن دولة الإمارات بمنأى عن تأثير الإنخفاض في أسعار النفط العالمية. ومع توقع أن يظلّ سعر النفط الخام مكتئباً في المدى المتوسط، فإنه يجري الآن إمتحان ووضع نموذج النمو في البلاد على المحك.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات إلى ٣٪ في العام ٢٠١٥، وهو إنخفاض ملحوظ من نسبة ٤,٦٪ المسجّلة في العام ٢٠١٤. وفي هذه البيئة الأقل نمواً، من المتوقع أن تنخفض الإيرادات الحكومية – حيث أن ٦٠٪ منها يأتي من قطاع النفط والغاز – بنحو ٢٠٪ في العام ٢٠١٥. وفي الوقت عينه، من المرجح أن يكون التوازن المالي في البلاد سلبياً في ٢٠١٥ و٢٠١٦، على الرغم من الإحتياطات المالية الكبيرة التي سوف تعوّض عن تأثير هذا العجز في السنوات المقبلة.

تأثير أسعار النفط

"إن إنخفاض أسعار النفط كان من المتوقع دائماً أن يضرب الإقتصاد ويصيبه بتأخّر طفيف، وهذا التأخّر قد مرّ الآن. نحن نتوقع أن نرى نمواً بطيئاً للفترة المتبقية من هذا العام وحتى في العام ٢٠١٦.

ويبدو من المرجح أن تستمر بيئة ضعف أسعار النفط لفترة أطول من عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وإذا كانت هذه هي الحالة فإن إتجاه النمو سوف يسير

العديد من المُقرضين في الإمارات يسعى الآن بنشاط إلى إيجاد فرص نمو في الخارج. ومن المتوقع أن تؤدي المنافسة الشديدة في السوق المحلية، إلى جانب تدهور البيئة الإقتصادية الكلية، إلى تسريع هذه العملية

رئيس بنك أبو ظبي الوطني شاين نيلسون: المصارف الإماراتية قد تتطلع إلى الخارج للتمويل

نزولاً، وهذا سوف ينعكس في هبوط أسعار الأصول، بما فيها الأسهم والعقارات"، يقول سايمون وليامز، كبير الإقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك "أتش أس بي سي" (HSBC). تراكمياً، هذه الظروف تعني أن الأمور ستصبح أكثر صعوبة بالنسبة إلى البنوك والمؤسسات المالية في البلاد. في السنوات التي تلت الأزمة المالية، تمتع القطاع المصرفي في دولة الإمارات بمعدلات نمو قوية على ظهر إقتصاد مزدهر، وإرتفاع أسعار النفط، وإنفاق حكومي سخي. ومع ذلك، فإن البيئة التنظيمية الحكيمة التي أنشأها البنك المركزي في البلاد قد ضمنت توجيه هذا النمو بشكل فعّال، حيث أن البنوك في دولة الإمارات تبدو الآن في وضع جيد لتحمّل هذه البيئة الأكثر تحدّياً. وبحلول نهاية العام ٢٠١٤ كان القطاع يتمتع بمتوسط نسبة كفاية في رأس المال بلغ ١٨,٢٪، وعائد كلّي على الأصول وعائد على حقوق المساهمين بلغا ١,٧٪ و ١٣,٦٪ على التوالي، وفقاً للبنك المركزي.

مع ذلك، فإن الصعوبات الناجمة عن إنخفاض أسعار النفط قد شعر بها معظم المقرضين في الإمارات. خلال الفصول المقبلة، من المتوقع أن ترتفع خسائر الإئتمان مع تباطؤ نمو الأرباح وإنخفاض جودة الأصول. بالإضافة إلى ذلك، إن سحب الودائع الكبيرة من قبل الحكومة والكيانات ذات العلاقة مع الدولة من القطاع المصرفي يساهم بالفعل في تضييق السيولة.

تحديات السيولة

"أعتقد أن بيئة السيولة ستضيق وتتشدّد، إذ أن إحتياجات الإقتراض ستزيد والجهات الحكومية ستجد نفسها تدير عجزاً بدلاً من الفوائض، ومع إرتفاع معدل الفائدة في الولايات المتحدة فإن كل هذا من شأنه أن يضع مزيداً من الضغوط على القطاع"، يقول وليامز.

في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، ذكر بنك أبوظبي الوطني بأن هناك إنخفاضاً بلغ ١٣ مليار دولار في الودائع الحكومية خلال العام السابق. وقد إنعكس هذا الإتجاه على القطاع ككل، الذي سجّل إنخفاضاً بنسبة ١٢٪ في الودائع الحكومية منذ بداية العام ٢٠١٥، وفقاً لبيانات من وكالة "ستاندرد آند بورز". إن التقلبات في أسعار سوق المال في البلاد في الأشهر الأخيرة تعكس موقف السيولة السيّىء والمتفاقم. بين عشية وضحاها، إرتفعت أسعار الفائدة بين البنوك لثلاثة أشهر وسنة إلى مستويات قياسية لم تعرفها منذ سنوات طوال النصف الثاني من العام، الأمر الذي ولّد قلقاً متزايداً بين المُقرضين في البلاد.

"رداً على بيئة سيولة أكثر تحدّياً، فإن السوق قد تشهد زيادة عدد المصارف الإماراتية التي تتطلع إلى الحصول على التمويل من خلال أسواق رأس المال الإئتمانية. قد تكون هناك أيضاً زيادة شهية لإصدار السندات من الحكومات في المنطقة"، يقول شاين نيلسون، الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني، أكبر بنك في الامارات من حيث رأس المال فئة ١.

وتواجه الأسواق في أماكن أخرى في المنطقة تحدّيات سيولة مماثلة. إن برنامج إصدار السندات المحلية في المملكة العربية السعودية، الذي بدأ مع إصدار الـ٥ مليارات دولار في منتصف العام ٢٠١٥، هو دليل على خسائر ما يقدر بـ٣٦٠ مليار دولار في عائدات التصدير التي عانت منها دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العام الماضي. كما أن برنامج إصدار السندات المحلية في البلاد، والذي تم عرضه لسد العجز في الموازنة له آثار على البنوك الإماراتية أيضاً.

"تعمل المؤسسات المالية السعودية كمقدمة وموفّرة مهمة للأموال للسوق المصرفية الخليجية على نطاق أوسع، لذلك أي تدهور في وضع السيولة في المملكة له بعض التأثير في النظام المصرفي في دولة الإمارات"، تقول سهى عرقان، المديرة المساعدة لتصنيفات الخدمات المالية في "ستاندرد آند بورز".

بأخذ كل الإعتبارات معاً، فإن أداء البنوك الإماراتية بدأ الآن يبرد. في الواقع، أظهرت غالبية المصارف علامات تباطؤ في نتائج الربع الثالث من ٢٠١٥. فقد سجل بنك الإمارات ◀◀

بنك الإمارات دبي الوطني: التطلع إلى الخارج لتسريع النمو

دبي الوطني نسبة ٢٪ فقط كصافي أرباح على أساس فصلي، في حين إنخفض صافي أرباح بنك أبو ظبي الوطني بنسبة ٣٪ على أساس سنوي، و ٨٪ على أساس فصلي. وفي الوقت عينه، كانت الأرباح الصافية لبنك الخليج الأول ومقره أبوظبي مُسطّحة بشكل فعال خلال الربع الثالث مقارنة مع الفترة عينها من العام ٢٠١٤.

"في المجموع أتوقع رؤية تباطؤ نمو الإئتمان في القطاع المصرفي خلال العام المقبل. وسيرافق ذلك زيادة في تكلفة الأموال"، يقول وليامز.

حذر الشركات الصغيرة والمتوسطة

في الوقت عينه، تضع بيئة السوق الأكثر تحدّياً ضغطاً على الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. على الرغم من أن هذه الشركات تُسهم بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات وتمثّل ٩٢٪ من جميع الشركات في البلاد، وفقاً للأرقام الصادرة عن بنك الإمارات دبي الوطني، فإن مستويات الإقراض المصرفي للقطاع ما زالت منخفضة بشكل إستثنائي. وتشير التقديرات الحالية إلى أن حوالي ٥٪ فقط من جميع القروض المصرفية تتجه نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

لكن، في ظل الظروف الراهنة، فإن معدلات التخلف عن الدفع لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة آخذة في الإرتفاع، الأمر الذي أدّى بدوره إلى مزيد من الحذر بين المُقرضين في البلاد. "بالنسبة إلى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة نتوقع أن نرى إرتفاع معدّلات التخلف عن الدفع في الربع الأخير من ٢٠١٥ والربع الأول من العام المقبل"، تقول عرقان.

"بنك طوكيو ميتسوبيشي يو أف جي": صارت لديه نافذة للمصرفية الإسلامية في دبي

علاوة على ذلك، فقد إفتتح مكتب الإتحاد للمعلومات الإئتمانية في أواخر العام ٢٠١٤ الذي يقدّم الآن للبنوك المعلومات الإئتمانية عن المستهلكين والشركات التي يعود تاريخها إلى تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٢. وفي حين أن هذا المكتب قد زاد مستويات الشفافية وسيؤدي إلى تحسّن السوق في المدى الطويل، فإنه أوضح أيضاً حالة المديونية لدى بعض الشركات. ونتيجة لذلك، فإن عدداً من المُقرضين أخذ يحدّ الآن من تعرّضه لعملاء أكثر خطورة من طريق طلب إعادة قروضهم فوراً وبأسرع وقت والحد من أنشطة إقراضهم.

في الوقت عينه، بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تركّز على الأسواق التجارية والعالمية، يمكن القول بأن الوضع لم يساعد بسبب تقدير قيمة الدرهم، وفقاً لويليامز من بنك "أتش أس بي سي": "تقريباً كل العملات في الأسواق الناشئة قد ضعفت أمام الدولار الأميركي خلال العام الماضي. لكن، بسبب ربط الدرهم بالعملة الأميركية، لم يكن هناك تغيير إسمي مقابل الدولار في دولة الإمارات ولكن بالقيمة الحقيقية فإن العملة قد إرتفعت في الواقع"، كما يقول.

بالنسبة إلى المُقرضين الدوليين، فإن سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد هي أيضاً مصدر لبعض المخاطر. إن قرار بنك "ستاندرد تشارترد" بإنهاء أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت مبيعاته السنوية ١٠ ملايين دولار في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤ جاء نتيجة لضغوط من المنظمين في الولايات المتحدة الذين كانوا يمارسون الضغط على المُقرض للحدّ من تعرضه للمخاطر. في الواقع، لقد إنسحب عدد من المُقرضين الدوليين من السوق المصرفية الإماراتية في السنوات الأخيرة، فيما تغيّرت الديناميات التنظيمية والسوق سلباً. على سبيل المثال خفّضت المصارف البريطانية "رويال بنك أوف سكوتلاند" و"لويدز" و"باركليز" من وجودها في البلاد.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات إلى ٣٪ في العام ٢٠١٥، وهو إنخفاض ملحوظ من نسبة ٤،٦٪ المسجّلة في العام ٢٠١٤. وفي هذه البيئة الأقل نمواً، من المتوقع أن تنخفض الإيرادات الحكومية – حيث أن ٦٠٪ منها يأتي من قطاع النفط والغاز – بنحو ٢٠٪ في العام ٢٠١٥

التمويل الإسلامي

ثمة إستثناء ملحوظ في هذا الإتجاه يتمثّل بالذراع المصرفية لمجموعة ميتسوبيشي المالية، "بنك طوكيو ميتسوبيشي يو أف جي". في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، أعلن البنك عن إطلاق نافذته للتمويل الإسلامي إنطلاقاً من دبي. مغطّياً منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، فإن هذه الخطوة تأتي بعد غزوة البنك لسوق الصكوك من خلال وحدته في ماليزيا في العام ٢٠١٤، حيث أصبح أول بنك ياباني يستفيد من سوق السندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتضمّنت الصفقة أيضاً أول صكوك تُقوَّم بالين في العالم.

"قرّرنا أن نجعل فرعنا في دبي المحور- المركز لإستراتيجيتنا للتمويل الإسلامي لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وهذا لأننا نرى أن هناك إمكانات هائلة للنمو في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. لقد بدأنا مع منتجات بسيطة جداً، بما في ذلك سلع تمويل وودائع المرابحة. ونخطط في النصف الأول من ٢٠١٦ إدخال منتجات الإستصناع والقائمة على الإجارة"، يقول شيشيتو توباري، العضو المنتدب والرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في "بنك طوكيو ميتسوبيشي يو أف جي".

وكما أشار تقرير مجلة "ذي بانكر" المالية في تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت عن أهم المؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٥، في حين بدأ نمو سوق المصرفية الإسلامية العالمي يتسطّح فإنه لا يزال يتفوّق على نظيره التقليدي ببعض المقاييس. على هذا النحو، ينظر "بنك طوكيو ميتسوبيشي يو أف جي" إلى خطوته إلى حيز التمويل المتوافق مع الشريعة بإعتبارها وسيلة للإستفادة من هذه الإمكانات، فضلاً عن توسيع قاعدة عملائه.

"تتطلب غالبية البلدان في المنطقة إستثمارات كبيرة في البنى التحتية، ونحن نرى الكثير من الفرص للإستفادة من هذا الطلب. وفي جميع أنحاء المنطقة فإن المؤسسات السيادية والخاصة على حد سواء تبحث عن السيولة بالدولار الأميركي وهنا نجد أن لدينا ميزة بسبب تمتّعنا بموازنة قوية"، يقول توباري.

الإبتكار الرقمي

على الرغم من التحديات، فإن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة يسعى إلى البناء على سمعته كقطاع رائد إقليمياً من حيث الإبتكار التكنولوجي والرقمي. في حين أن عدداً من الأسواق المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي قد إستثمر بكثافة في هذه النواحي في السنوات الأخيرة، فإن الإمارات ظهرت على أنها متميزة في هذا المجال. وهذا واضح سواء من حيث المنتجات والخدمات التي تقدمها، وكذلك من خلال الطرق التي يتعامل بها العملاء الآن مع البنوك.

"بلغت نسبة عملاء [بنك الإمارات دبي الوطني] الذين يستخدمون بصورة منتظمة الخدمات الرقمية ٤٢٪ من قاعدة العملاء، مع وصول المعاملات التي تتم خارج شبكة الفروع الآن إلى ٨٧٪، وهذا مَعلَمٌ جديد للصناعة المصرفية الإقليمية وعلى قدم المساواة مع أفضل الممارسات الدولية في الأسواق المتقدمة"، يقول نيلسون.

وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك الإمارات دبي الوطني، فقد وصل البنك الآن إلى نقطة إنعطاف حيث يرى أن المعاملات الرقمية قد زادت بنسبة ٢٩٪ سنوياً مقابل إنخفاض ١٧٪ في المعاملات التي تتم في الفروع. في المقابل، فإن هذه العملية تساعد المُقرض على إدارة تكاليف فروعه في حين يجتذب حوالي ١٠٪ إلى ١٥٪ من أعمال جديدة من خلال قنوات رقمية.

في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، أصبح بنك الإمارات دبي الوطني أول بنك في وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا يشارك في برنامج المشاركة الرقمية لـ"فيزا" (Visa's Digital Engagement Programme). وهذا البرنامج يربط المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا من أجل تسريع تطوير خدمات وطرق دفع جديدة وتجارية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن طرح البنك لتكنولوجيا محمولة لإيداع الشيكات، فضلاً عن تطبيق التحويلات المجانية التي تغطي الهند والفليبين وباكستان، تشير إلى الإتجاه المتزايد للرقمنة في السوق.

البنك المركزي الإماراتي: توجيهاته كانت أساسية للمصارف الإماراتية

الصعوبات الناجمة عن إنخفاض أسعار النفط قد شعر بها معظم المقرضين في الإمارات. خلال الفصول المقبلة، من المتوقع أن ترتفع خسائر الإئتمان مع تباطؤ نمو الأرباح وإنخفاض جودة الأصول. بالإضافة إلى ذلك، إن سحب الودائع الكبيرة من قبل الحكومة والكيانات ذات العلاقة مع الدولة من القطاع المصرفي يساهم بالفعل في تضييق السيولة

النمو العالمي

وإستشرافاً للمستقبل، فإن عدداً من المُقرضين في الإمارات العربية المتحدة يسعى الآن بنشاط إلى إيجاد فرص نمو في الخارج. ومن المتوقع أن تؤدي المنافسة الشديدة في السوق المحلية، إلى جانب تدهور البيئة الإقتصادية الكلية، إلى تسريع هذه العملية. وقال الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي الإسلامي، طراد المحمود، الذي كان يتحدث في حدث إعلامي في تموز (يوليو)، أن البنك يدرس أهدافاً للإستحواذ في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠١٦.

والمعلوم أن بنك أبوظبي الوطني بدأ عملياته في الهند في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥. وقد مُنح البنك رخصة مصرفية كاملة من البنك الإحتياطي الهندي (المركزي)، وسيوفّر خدمات مصرفية بالجملة، بما في ذلك نشأة وتوزيع الدين، وتمويل المشاريع، والتمويل التجاري وتمويل الأصول. وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص بنك أبوظبي الوطني على تطوير موقعه على طول ما يسمى ممر الغرب والشرق. وبالمثل، يبدو أن بنك الإمارات دبي الوطني سيواصل إستراتيجيته للتوسع العضوي وغير العضوي على حد سواء خلال العام المقبل.

"يستخدم بنك الإمارات دبي الوطني مزيجاً من المبادرات العضوية وغير العضوية لتوسيع وجوده الدولي. مع ذلك، ليس لدينا أي إطار زمني مُحدَّد، والأسواق المغطاة ضمن خططنا الحالية هي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وجنوب آسيا"، كما يقول نيلسون

البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا ماليزيا): قراره أثر في سوق الصكوك

وضعت لبنة الأساس لتمويل عجزها المالي

دول الخليج تتطلع إلى عام أفضل للصكوك في ٢٠١٦

فيما عرف العام الفائت إنخفاضاً على صعيد إصدارات الصكوك في منطقة الخليج عن العام ٢٠١٤، يبدو أن العام الجديد ٢٠١٦ سيعرف إنتعاشاً في هذا المجال نظراً إلى العجز المالي الذي تواجهه غالبية موازنات الدول الخليجية بسبب هبوط أسعار النفط.

دبي - بشير حاطوم

أثار إصدار عُمان الأول للصكوك السيادية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥ إهتماماً كبيراً في الأسواق الخليجية، إذ أنها كانت أحدث الدول الوافدة إلى نادي مُصدري الديون الإسلامية التي تضيف بريقاً متجدّداً إلى السوق المالية الإسلامية. لم تواكب السلطنة غزوات جيرانها الخليجيين لسوق رأس المال المُقترض الإسلامي على مدى العقد الماضي. ولكن في حين أثار إصدار مسقط لصكوك تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون ريال عُماني (٥٢٠ مليون دولار) لمدة خمس سنوات إقبالاً قوياً، فلا ينبغي أن يُنظر إلى هذا الأمر بإعتباره علامة على أن سوق الصكوك العالمية تتمتع بسنة قوية. في الواقع، كان ٢٠١٥ عاماً يفضّل البعض أن ينساه.

تُظهر الأرقام على أن هناك إصدارات جديدة أقل بكثير من الصكوك في العام ٢٠١٥ مقارنة مع العام ٢٠١٤. وإحصاءات "طومسون رويترز" تؤكد على أن إجمالي الصكوك الصادرة في الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٥ إنخفض ٣٨,٦ في المئة إلى ٤٨,٨ مليار دولار من ٧٩,٥ مليار دولار للفترة نفسها من العام ٢٠١٤. وعلى الصعيد العالمي، صدرت الصكوك في ١٢ عملة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٥، مقارنة مع ١٦ في الفترة عينها من العام ٢٠١٤.

هناك مجموعة متنوعة من الأسباب لماذا لن تُعتبَر ٢٠١٥ سنة ممتازة لسوق الصكوك، وليست كلها لها علاقة بسوق الشريعة نفسها. الواقع أن التقلب في الأسواق العالمية قد ضخّم حذر المُصدِرين بالنسبة إلى قرارات التمويل عموماً. ربما أكثر إقناعاً، كان التباطؤ في إصدارات الصكوك له جذوره في أحداث في ماليزيا، التي لا تزال تُعتبر مركز إصدار الصكوك المهيمن في العالم. إن قرار البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا ماليزيا) الذي أمر بوقف إصدار الصكوك والتحوّل إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة كان له تأثير سلبي في السوق الأوسع.

تُظهر الأرقام على أن هناك إصدارات جديدة أقل بكثير من الصكوك في العام ٢٠١٥ مقارنة مع العام ٢٠١٤. وإحصاءات "طومسون رويترز" تؤكد على أن إجمالي الصكوك الصادرة في الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٥ إنخفض ٣٨,٦ في المئة إلى ٤٨,٨ مليار دولار من ٧٩,٥ مليار دولار للفترة نفسها من العام ٢٠١٤

محي الدين قرنفل: ٢٠١٥ كان مرناً لسوق الصكوك المقوّمة بالدولار

وقد عزت وكالة التصنيف الدولية "موديز" إنخفاض حجم الإصدارات العالمية بما يقرب من ٥٠٪ في العام ٢٠١٥ في المقام الأول إلى تخفيض سوق الصكوك الماليزية القصيرة الأجل من قبل البنك المركزي بنسبة ٨٠ في المئة، فضلاً عن التباطؤ في إصدارات الخليج بسبب تدفقات الأسواق الناشئة، وعدم الإستقرار الإقليمي، وعدم اليقين الذي طال أمده بشأن إرتفاع الفائدة في الولايات المتحدة.

في بداية العام ٢٠١٥، إنسحب البنك المركزي الماليزي من سوق الصكوك لأن الصكوك لم تكن تصل إلى مستثمريها المقصودين، وتحوّلت إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة محفوظة للبنوك.

بالنسبة إلى مديري أدوات الدين الإسلامية، فإن الوضع لا يدعو إلى القلق. "لقد كان هذا العام (٢٠١٥) واحداً مرناً لسوق الصكوك المقوّمة بالدولار"، يقول محيي الدين (دينو) قرنفل، مدير الإستثمار في الصكوك العالمية لمنطقة الشرق الأوسط في شركة "فرانكلين تمبلتون للإستثمار" (Franklin Templeton Investments).

مضيفاً: "إن سوق الصكوك صمدت بشكل جيد إلى حد ما على الرغم من تقلبات السوق وعدم

اليقين حول مواضيع رئيسية كانت مهيمنة على الأسواق، سواء في ما يتعلق بإرتفاع معدل الفائدة من قبل الإحتياطي الفيديرالي الأميركي وضعف النمو الصيني أو أسعار السلع الأساسية".

على أساس نسبي، نظراً إلى هذا الوضع المثير للتحدّي، فإن أسواق الصكوك قد صمدت بشكل جيد للغاية، قال قرنفل، الذي يشير إلى أن المؤشر العالمي قد إرتفع إثنين في المئة، والسوق لا تزال تُعطي عوائد تنافسية مع تقلبات منخفضة وإرتباط بفئات أصول أخرى .

ومع ذلك، فإن مؤشر الصكوك لا يلتقط بعض نقاط الضغط التي واجهت مستثمري الصكوك – وأكبرها هو التحدي من عملات جنوب شرق آسيا.

"إذا شملتَ الدولار القوي والناتج المحلي الإجمالي الصيني، والقضايا المحلية في إندونيسيا وماليزيا، فمن الواضح أن هناك الكثير من القلق بالنسبة إلى الحفاظ على نمو محلي قوي" ، يقول قرنفل.

إن إنخفاض أسعار النفط هو سيف ذو حدين، تشير وكالة "فيتش"؛ بلدانٌ عدة مصدِّرة للنفط، مثل البحرين والمملكة العربية السعودية، بدأت تعتبر الصكوك كمصدر للتمويل لتغطية العجز في موازناتها. وتفيد الوكالة أنه من المتوقع أن ينمو خط أنابيب العرض والطلب المحتمل من الصكوك.

من ناحية أخرى، إن إنخفاض السيولة وتدني نمو الإيداع في دول مجلس التعاون الخليجي جنباً إلى جنب مع نمو الإئتمان المستمر تجبر المصارف الخليجية على زيادة تمويل السوق – خط أنابيب كبير من المعاملات المتأخرة لـ٢٠١٦ هو النتيجة.

ويقول قرنفل: "النفط عند ٤٠ دولاراً للبرميل يعرض بعض التحديات المالية الخطيرة. حسب معظم التقديرات نحن قد نرى حوالي ١٤٠ مليار دولار من العجز في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الجديد. وليس من الواقعي أن نعتقد أن كل هذا سوف يتم تمويله من طريق الإحتياطات. ومن المرجح أن يكون مزيجاً من ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح الهيكلي وإصدار ديون جديدة".

وقد مُهِّد الطريق لإصدار صكوك سيادية أكثر في العام ٢٠١٦، مع إمكانية إصدارها مع هوامش معقولة. الواقع أن منطقة الخليج تستعد لكي تكون مركز إصدار مهيمناً، مع إتخاذ حكوماتها خطوات لتسهيل إصدار صكوك. على سبيل المثال، سعت حكومة دبي إلى تشجيع الشركات التي لها صلة مع الدولة على زيادة التمويل من طريق إصدار الصكوك. في الواقع، من حيث إدراج الصكوك في الأسواق المحلية، فقد تجاوزت دبي ماليزيا، حيث إرتفعت قوائم الإدراج لتبلغ ٣٦,٧ مليار دولار في حزيران (يونيو) ٢٠١٥ من مجرد ٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٤، وفقاً لبيانات "فرانكلين تمبلتون". وكانت أبرز إصدارات الصكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ٢٠١٥ من بنك دبي الإسلامي ٧٥٠ مليون دولار، وبنك نور ٥٠٠ مليون دولار. وتعتزم السعودية الآن فتح أسواق الصكوك المحلية. كما أن دخول صكوك عُمان هو أيضاً أمرٌ إيجابي.

"إن دخول عُمان سوق الصكوك يُعتبر بالتأكيد شيئاً إضافياً. وقد شهد العام ٢٠١٥ رصيده يصل إلى ٢٢ إصداراً سيادياً التي دخلت إلى السوق مع عروض صكوك، وأتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في العام ٢٠١٦، مع أمثال المغرب والأردن اللذين يبدوان مُصدرَين محتملَين. إن وتيرة النمو من المتوقع أن تواصل مسيرتها" ، يقول قرنفل.

في الخليج، بدت الكويت أنها تبث حياة جديدة في سوق الصكوك، لقد أفرجت الهيئة العامة لسوق المال في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥ عن قواعد جديدة تمهّد الطريق لإصدارات جديدة من الشركات. وفقاً لـ"فيتش" ، إن عدم وجود إطار قانوني متخصص للصكوك كان عاملاً رئيسياً للحدّ من الإصدارات في الكويت على مدى السنوات القليلة الماضية، وبالتالي يمكن للقواعد الجديدة أن تكون خطوة مهمة. يمكن أيضاً للمُصدرين الكويتيين الإستفادة من مكانة دبي كمركز إقليمي للصكوك. وقد إعتُبرت مذكرة التفاهم الأخيرة بين الهيئة العامة لسوق المال الكويتية وسلطة دبي للخدمات المالية خطوة نحو السماح للمؤسسات المالية الكويتية للعمل في مركز دبي المالي العالمي، والذي يبرز كمحور عالمي لإدراج الصكوك كما تقول وكالة "فيتش". وهذا يمكن ان يزيد في نهاية المطاف قاعدة المستثمرين المُحتَملين للصكوك الكويتية من خلال تمكينهم من إدراجها في دبي.

دولة جديدة أخرى مُحتَمِلّة للدخول إلى كتلة الصكوك هي تونس، التي يتوقع أن تصدر حكومتها في النصف الأول من ٢٠١٦ أول إصدار صكوك، بقيمة مليار دينار (٥٠٥ ملايين دولار)، في حين تأمل مصر أن تصدر أول صكوك سيادية في الربع الأول من ٢٠١٦.

من ناحية أخرى بدأ خط أنابيب صكوك الشركات أيضاً يتضخّم. لا يزال هناك عدد من صكوك الشركات في الخليج في خط الأنابيب. الشركة العُمانية للإتصالات "عُمانتل" تخطّط لبيع ٥٠ مليون دينار عُماني في أوائل العام ٢٠١٦. والشركة السعودية للكهرباء قد تحصل على موافقة اللجنة التنفيذية لإعداد برنامج صكوك بقيمة تصل إلى ١,٥ مليار دولار. في البحرين، تسعى شركة ألومنيوم البحرين (ألبا) إلى الحصول على تصنيف إئتماني قبل محادثاتها مع بنوك بشأن تدبير الأموال اللازمة لها بقيمة ٣,٥ مليارات دولار لخط التوسع ٦، مع صكوك مُحتَملة في وقت مبكر من العام ٢٠١٦. في قطر، وافق مساهمو بنك بروة على خطط لبرنامج صكوك كبير غير مضمون بقيمة ملياري دولار.

وأعلن بنك بوبيان في الكويت في تشرين الثاني (نوفمبر) بأنه في المراحل الأولية لدراسة إصدار سندات إسلامية التي من شأنها تعزيز إحتياطات رأس المال. وسيتم إصدار الصكوك بالإمتثال لقواعد "بازل III" لكفاية رأس المال، كما أفاد بيان صادر عن البورصة. إن حاجة البنوك الخليجية إلى بناء إحتياطات رأسمالها توفّر فرصاً واسعة لإصدار صكوك.

بنوك عدة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية سعت بالفعل إلى إصدار صكوك مؤهّلة لمعاملة مستوى رأسمال ١ حسب "بازل III". وهذا من غير المرجح أن يقدّم دفعة في المدى القريب لهذا القطاع. كما تشير وكالة "ستاندرد آند بورز" ، أن دفعة متوسّطة الأجل للسوق هي أكثر إحتمالاً. إن تنفيذ نسبة تغطية السيولة ل"بازل ٣" ، على سبيل المثال، ستتم على مراحل وتدريجاً على مدى سنوات عدة عبر كل بلد على حدة. بالنسبة إلى بعض البلدان، بدأ التنفيذ في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، مع نسبة تغطية سيولة لا تقل عن ٦٠ في المئة تزداد بنسبة ١٠ في المئة سنوياً إلى ١٠٠ في المئة بحلول العام ٢٠١٩.

وهناك مصدر إصدار جديد آخر يمكن أن يأتي من مخطط السندات الدولية والمنح الجديدة لمساعدة البلدان على التعامل مع تداعيات الحرب وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط. لقد أعلن البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية أخيراً مبادرة من شأنها أن تطلب من البلدان المانحة تقديم ضمانات للسندات التي تجمع الأموال لبعض المشاريع بدءاً من دعم اللاجئين لإعادة بناء بلدانهم ليتسنى لهم العودة إلى ديارهم.

دفعة مهمة تأتي مع عودة إيران إلى الحظيرة الدولية. وفقاً لوكالة التصنيف "موديز": "إذا وعندما يتم رفع العقوبات، نعتقد أن قدراً كبيراً من المشاريع الإستثمارية سوف تجد بطبيعة الحال طريقها إلى صناعة التمويل الإسلامي، سعياً إلى التمويل".

القطاع المصرفي الإيراني وحده لا يمكنه التعامل مع هذه المشاريع لأن لديه تحدياته الخاصة. إن إصدار الصكوك قد يكون طريقاً صحيحاً للتمويل، شريطة أن تصدر إيران التعديلات التنظيمية اللازمة. ويمثل القطاع المصرفي في إيران حالياً نحو ٤٠ في المئة من أصول الصناعة المالية الإسلامية.

يبقى أنه يمكن أن يتغير الكثير إذا تحوّل إتجاه الأسعار الحالية للنفط.

"ليس هناك شك أن إرتفاع أسعار النفط سيخفّف بعض الضغط والخوف اللذين نراهما في المنطقة، وسوف يزيل أيضاً بعض القلق. وهذا سيكون نبأ ساراً" .

بنك دبي الإسلامي: صكوك بـ٧٥٠ مليون دولار

بنك نور: صكوك بـ٥٠٠ مليون دولار

عزت وكالة التصنيف الدولية "موديز" إنخفاض حجم الإصدارات العالمية بما يقرب من ٥٠٪ في العام ٢٠١٥ في المقام الأول إلى تخفيض سوق الصكوك الماليزية القصيرة الأجل من قبل البنك المركزي بنسبة ٨٠ في المئة، فضلاً عن التباطؤ في إصدارات الخليج

دولة جديدة أخرى مُحتَمِلّة للدخول إلى كتلة الصكوك هي تونس، التي يتوقع أن تصدر حكومتها في النصف الأول من ٢٠١٦ أول إصدار صكوك، بقيمة مليار دينار (٥٠٥ ملايين دولار)، في حين تأمل مصر أن تصدر أول صكوك سيادية في الربع الأول من ٢٠١٦

بقلم الدكتور جاسم عجاقة*

هل تسرّع الإحتياطي الأميركي برفع الفائدة على الدولار؟

يبقى الدولار الأميركي العملة الرئيسية في العالم التي تُستخدَم لتقويم المواد الأولية وللتبادل التجاري العالمي. لذا من المنطقي القول أن سعر صرف الدولار (والفائدة عليه) له تداعيات على إقتصادات الدول الأخرى. فما هي تداعيات رفع الفائدة الأخير على الإقتصادات الخليجية والنامية وخصوصاً تلك التي ترتبط عملتها بالعملة الخضراء؟

في خطوة شبه مُتوقعة من قبل الأسواق، قام البنك الإحتياطي الفديرالي في الشهر الفائت برفع سعر الفائدة على الدولار بـ٢٥ نقطة أساس لتكون بذلك المرة الأولى التي يرفع فيها أسعار الفائدة خلال العقد الماضي. هذه الزيادة التي دفعت بسعر صرف الدولار الأميركي صعوداً، كانت لها أصداء سيئة في الإقتصادات العالمية وخصوصاً تلك التي تربط عملتها بالعملة الأميركية.

تتميز العملة الأميركية بإنها عملة التبادل التجاري العالمي وبالتالي فإن معظم المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وغيرها مُقوّمة به. وإرتفاع قيمة سعر صرفه له تأثير مباشر في التبادل التجاري لبعض الدول التي لا تكون عملتها الدولار مثل اليابان، والبلدان الأوروبية، والصين، والهند، والبرازيل (من أكبر مستهلكي النفط في العالم) حيث أن إرتفاع الدولار يزيد الفاتورة الإستيرادية على هذه الدول. لكن هذا الأمر ليس بالوحيد، فالتأثير المالي كبير جداً في الدول التي تربط عملتها بالعملة الأميركية من ناحية أن إرتفاع سعر الدولار يزيد الكلفة المالية على الدول صاحبة العملة المُرتبطة به. وينصّ مثلث عدم التوافق (أو مثلث ماندیل) على أنه لا يُمكن تحقيق الأشياء الثلاثة التالية في آن واحد: (١) سعر صرف عملة ثابت؛ (٢) حرية تنقل رؤوس الأموال؛ و(٣) سياسة نقدية مُستقلة. لذا من الضروري القول أنه في الإقتصادات التي تتسم بحرية تنقل رؤوس الأموال وسعر صرف عملة ثابت، لا يُمكن للسلطات النقدية أن تتمتع بإستقلالية في سياساتها النقدية وبالتالي من المفروض عليها إتباع خطوات البنك الإحتياطي الفديرالي الأميركي صاحب العملة المرجع للعملة الوطنية. وهذا ما حصل في دول الخليج العربي حيث قامت معظم هذه الدول برفع فوائدها كنتيجة لرفع الإحتياطي الفيديرالي الأميركي أسعار الفائدة على الدولار. وللتذكير فإن دول الخليج العربية تربط عملاتها بالدولار الأميركي على شكل هامش تتحرك فيه وبالتالي، فإن المصرف المركزي في كل من هذه الدول يتدخل في حال كان هناك من ضغط صعوداً أو نزولاً على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي. وهذا يعني أن رفع الفائدة على الدولار في الولايات المُتحدة سيرفع كلفة الإستيدان في العالم أجمع خصوصاً على المصارف التي رفعت أسعار الفائدة كالمصارف الإماراتية التي قامت بزيادة الفائدة على الأدوات المالية لفترة ٣ أشهر من ٠,٦٧٧٪ في أوائل العام ٢٠١٥ إلى ٠,٩٨٥٪ حالياً بهدف تغطية الزيادة المُتوقعة في كلفة التمويل على المصارف الإماراتية وتغطية الكلفة الناتجة من تراجع سعر صرف العملة الوطنية.

وتعرّضت عملات بعض الدول الخليجية إلى ضغوطات كبيرة كالريال السعودي الذي شهد مضاربات في أسواق العقود بأجل على الريال نتيجة رفع الفائدة على الدولار الأميركي ما يعني إنخفاض الريال السعودي. وهذا ما دفع كل من السعودية إلى رفع سعر الفائدة على الريال السعودي بـ ٢٥ نقطة أساس، والكويت بـ ٢٥ نقطة أساس، والبحرين بـ ٥٠ نقطة أساس والإمارات بـ ٢٥ نقطة أساس، وذلك على الرغم من تراجع أسعار النفط العالمية. وكرد فعل تجاوبت الأسواق المالية في هذه البلدان إيجابياً حيث إرتفعت مؤشرات أسواق الأسهم فيها بإستثناء البحرين. أما قطر التي لم تُخفّض فوائدها بالنسب عينها للإحتياطي الفيديرالي الأميركي خلال الأزمة المالية العالمية، فقد حافظت على سعر الفائدة عينه.

وإذا كان الضرر على إقتصادات دول الخليج هو مالياً في الدرجة الأولى، إلّا أن الضرر على إقتصادات الدول النامية هو ضرب للماكينة الإقتصادية التي ستتعرض في الأمدين المتوسط والبعيد لضغوطات كبيرة من ناحية أن رؤوس الأموال المُستثمرة في هذه البلدان والتي بلغت ٩ تريليونات دولار منذ العام ٢٠٠٥، ستعود أدراجها إلى الأسواق الأميركية خصوصاً مع مخطط الإحتياطي الفيديرالي برفع الفائدة خلال العام ٢٠١٦. وهذا الأمر إذا ما حصل ستكون له تداعيات سلبية على مديونية الشركات في هذه البلدان والتي قد تأخذ أبعاداً كارثية مع تراجع عملات هذه الدول، ما سيؤدي إلى تداعيات سلبية على الناتج المحلّي الإجمالي العالمي بحكم أن الدول النامية تُساهم بأكثر من ٣٥٪ من هذا الناتج. وفي التفاصيل، فإن الخطر سيكون بتخلّف الشركات في هذه الدول عن دفع مستحقّاتها مع التشدّد في إعطاء القروض إلى الأسواق النامية والتي لن تكون قادرة على دفع فائدة على رؤوس الأموال (نسبة إلى المخاطر) أعلى من الفوائد التي تدفعها الشركات الأميركية (نسبة إلى المخاطر). أضف إلى ذلك أن الكثير من هذه الشركات إستدانت بالدولار الأميركي في حين أن مدخولها في العملة المحلية ومع تراجع هذه الأخيرة نسبة إلى الدولار، ستكون كلفة هذه القروض أعلى. ومن أكثر الدول التي ستتعرض لهذه الظاهرة روسيا (التي تخضع أيضاً لعقوبات إقتصادية من قبل الغرب)، البرازيل، أفريقيا الجنوبية، وأندونيسيا. أما في الصين، فإن الوضع سيكون مُختلفاً من ناحية أنه من المُتوقع أن تعمد السلطات النقدية الصينية إلى خفض سعر الفائدة في العام ٢٠١٦ لتُصبح بذلك العملة الصينية (اليوان) أضعف بكثير من الدولار. وهذا الحدث سيكون له تأثيره في الصادرات الأميركية إلى الصين والصادرات الصينية إلى الولايات المُتحدة حيث أن الأولى ستقل بحكم زيادة الكلفة على الشركات الصينية والثانية ستزيد بحكم قلّة الكلفة على الشركات الأميركية، وهذا الوضع سيُحفزّ الإستثمار في الشركات الصينية. وما يدعم هذه السياسة النقدية الصينية الإحتياطي من العملات الأجنبية التي تملكها والبالغ ٣٥٠٠ مليار دولار وسيدفع الصين من دون أدنى شك إلى خوض حرب عملات مع الولايات المُتحدة والدول الأوروبية واليابان. هذه الحرب إذا ما بدأت ستُغيّر قواعد اللعبة العالمية من ناحية أن بعض الإقتصادات الأوروبية واليابان ستتضرر بشكل تكون معه ردة الفعل عنيفة وتُطيح النمو الإقتصادي في العالم. لذا يُمكن الإستنتاج أنه قد يكون البنك الإحتياطي الفيديرالي الأميركي قد تسرّع بعض الشيء في رفع الفائدة ومن المُحتمل أن تكون التداعيات السلبية أكبر في العام ٢٠١٦ إذا ما إستمر برفع الفوائد على الدولار الأميركي بحسب خطته

* خبير إقتصادي وإستراتيجي

FALCON AMERICAS GROUP
WE KNOW FINANCE
Our Services
Private equity
Asset Management
Portfolio Structuring
Infrastructure Investment
Our Address:
2233 Ponce De Leon Boulevard, Coral Gables,
Miami, Fl 33134, U.S.A. Tel: +1 (305) 767 1357,
Email: info@falconamericas.com
falconamericas.com

رياح كثيرة تعصف بصناعتها المالية فهل تستطيع مواجهتها؟

البحرين تُصدِر معايير جديدة لتحافظ على ريادتها في مجال المصرفية الإسلامية

تعمل الحكومة البحرينية منذ مدة على إصدار قوانين ووضع أنظمة جديدة يمكن أن تساعد البلاد على الحفاظ على مكانتها القوية في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية، ولكن يبدو أن هناك الكثير من الرياح المعاكسة لهذه الصناعة التي يمكنها أن تُخرِج سفينة الحكومة عن مسارها كما يروي التحقيق التالي:

المنامة - عباس الأحمد

أعلن مصرف البحرين المركزي أنه سيطلق مجلساً شرعياً مركزياً للبنوك الإسلامية في وقت مبكر من العام ٢٠١٦. وكانت تقارير سابقة أشارت إلى أن المجلس سيبدأ أعماله قبل نهاية العام ٢٠١٥، وليس من الواضح بعد ما الذي أدى إلى تأخير إنطلاقته.

مع ذلك، يمكن لهذه الخطوة أن توفّر دفعة قوية مفيدة للقطاع المصرفي الإسلامي المحلي في الوقت الذي يواجه إقتصاد المملكة الخليجية الصغيرة بيئة إقليمية صعبة، مع هبوط أسعار النفط وإنخفاض الإنفاق الحكومي.

وسيقوم المجلس الجديد بالإشراف على تطوير المنتجات وإمتثال المؤسسات المالية الإسلامية في البلاد، وتوفير التوجيه لمصرف البحرين المركزي عندما يود أن يضع قوانين جديدة، وللمحاكم عندما تواجه قضايا قانونية تنطوي على التمويل الإسلامي. وهذا من شأنه أن يساعد على ضمان وجود قدر أكبر من الوضوح في الطريقة التي تُطبق فيها مبادئ الشريعة – وهي مسألة مهمة بالنظر إلى أن الإفتقار إلى توحيد المعايير كثيراً ما يُوجَّه إليه اللوم في كبح نمو صناعة التمويل الإسلامي. ولكن هناك العديد من القضايا الأخرى التي تُعيق الصناعة وسيكون لزاماً على البحرين الإستمرار في الإبتكار إذا كانت تود الحفاظ على مكانتها كمركز إقليمي للتمويل الإسلامي.

وقد تلقت مبادرة المجلس الشرعي المركزي دعماً وتأييداً من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي يوجد مقرها في البحرين، والتي تُعدّ واحدة من العديد من المنظمات في جميع أنحاء العالم التي تضع معايير لهذه الصناعة.

من الناحية الجغرافية، لم يحرز التمويل الإسلامي تقدماً يُذكر. وكما هو عليه الوضع حالياً، فإن نسبة ٦٥ في المئة من أصول هذه الصناعة موجودة في ثلاثة بلدان فقط – ماليزيا، والمملكة العربية السعودية وإيران. ومثل هذه الإخفاقات يُعترف بها على نطاق واسع في الصناعة، وليس فقط في البحرين

الرئيسة التنفيذية لـ"سيكو" نجلاء الشيراوي: إصدارات البحرين ستكون في معظمها تقليدية

"لقد أجرينا الكثير من المناقشات مع مصرف البحرين المركزي في ما يتعلق بالمجلس الشرعي المركزي"، يقول خيرول نظام، مساعد الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مضيفاً بانها "يمكنها أن تساعدنا على تبني وإعتماد أقوى لمعاييرنا. في ماليزيا، على سبيل المثال، هناك مجلس شرعي مركزي وهو يستخدم معاييرنا كأساس لعمله. ولا شك أن وجود مجلس شرعي مركزي يساعد بالتأكيد على تشجيع إعتماد معايير موحدة".

مع ذلك، فإنه أشار إلى أن هذه المبادرة ليست مُلزمة لتحقيق النجاح. "عندما يتعلق الأمر بمجالس الشريعة المركزية، فليس هناك مقياس واحد يناسب كل نموذج"، يضيف. "لقد نجحت في بعض الولايات القضائية، ونأمل أنها سوف تنجح في البحرين، ولكن قد لا تكون نموذجاً مناسباً في بعض الولايات القضائية الأخرى"، مؤكداً.

يوجد حالياً في البحرين ٢٥ مصرفاً إسلامياً، بما في ذلك ستة مصارف لقطاع التجزئة و ١٩ بنكاً للجملة. وأحدث المصارف الذي مُنح ترخيصاً كان بنك الخرطوم السوداني، الذي أطلق رسمياً عملياته في البلاد في أوائل كانون الاول (ديسمبر) الفائت.

يبدو بعض البنوك المحلية بأن عملياته تسير بشكل جيد للغاية. البحوث الأخيرة التي أجرتها شركة إستشارات الشرق الأوسط العالمية (Middle East Global Advisors) سمّت بنك البحرين الإسلامي كأفضل مؤسسة إسلامية أداءً في العالم من حيث العائد على متوسط حقوق المساهمين والعائد على متوسط الموجودات – وكلاهما من المؤشرات الرئيسية لأداء البنوك وقدرتها على خلق قيمة للمساهمين.

هذه المقاييس ليست إنعكاساً للحجم، مع ذلك، وغالبية المؤسسات الشرعية للشكوى ما زالت صغيرة جداً. متحدّثاً في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في المنامة في أوائل كانون الأول (ديسمبر)، إعترف محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج بأن هذا الأمر يولد مشكلة. "يواصل بنك البحرين المركزي تشجيع البنوك الإسلامية بقوة للدمج أو لإستحواذ مؤسسات أخرى"، يقول. متابعاً بأنه "نظراً إلى البيئة التنظيمية الأكثر صرامة وصعوبة، والتحديات لنموذج أعمالها، وزيادة المنافسة من البنوك الإسلامية والتقليدية، فإن المسار المُفضّل، لا سيما بالنسبة إلى البنوك الإستثمارية الإسلامية، هو الدمج من أجل إنشاء مؤسسات ذات حجم. وهذا ليس فقط يزيد من فرصها في البقاء والصمود من خلال تمكينها من المشاركة في الصفقات الكبيرة، ولكن أيضاً يساعدها على جذب الموارد البشرية الصحيحة".

عموماً، تلعب البحرين أعلى بكثير من وزنها في التمويل الإسلامي. تتمتع البلاد بالسوق السابعة الأكبر للتمويل الإسلامي في العالم، مع أصول تبلغ قيمتها ٧٣ مليار دولار، وفقاً لوكالة "طومسون رويترز". وهي ليست بعيدة وراء قطر والكويت، اللتين تبلغ أصول التمويل الإسلامي لديهما ٨٧ مليار دولار و٩٨ مليار دولار على التوالي، على الرغم من أنهما يملكان إقتصادين أكبر بكثير. وتتفوق البحرين أيضاً بسهولة على أمثال تركيا وإندونيسيا ومصر في هذا المجال.

يوجد حالياً في البحرين ٢٥ مصرفاً إسلامياً، بما في ذلك ستة مصارف لقطاع التجزئة و ١٩ بنكاً للجملة. وأحدث المصارف الذي مُنح ترخيصاً كان بنك الخرطوم السوداني، الذي أطلق رسمياً عملياته في البلاد في أوائل كانون الاول (ديسمبر) الفائت

محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج: غالبية المؤسسات الشرعية للشكوى ما زالت صغيرة

ومع ذلك، فإن أداء قطاع التمويل الإسلامي بشكل عام كان صامتاً في الآونة الأخيرة. فقد تراجع إصدار الصكوك في السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال. وفقاً لتقرير نشرته "طومسون رويترز" في أوائل كانون الأول (ديسمبر) الفائت، إنخفض عدد إصدارات الصكوك من ٨٣٤ في العام ٢٠١٣ إلى ٨٠٩ في العام ٢٠١٤، وكان هناك ٥١٣ إصداراً فقط في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٥. كما أن المبالغ ألتي جُمعت عبر هذه السندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إنخفضت بمعدل أكثر إثارة للقلق، من ١٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١٢ إلى ١١٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣، وإلى ١٠٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤ وفقط ٤٩ مليار للفترة ما بين كانون الثاني (يناير) وأيلول (سبتمبر) ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك، تكافح الصناعة للخروج من قاعدة ضيّقة. حوالي ٧٤ في المئة من مجموع الأصول المالية الإسلامية تحتفظ بها البنوك، مع ١٦ في المئة أخرى في شكل صكوك، وفقاً لـ"طومسون رويترز". وهذا يترك مجالات أخرى مثل التأمين والموارد المالية الإسلامية صغيرة بشكل خاص.

من الناحية الجغرافية، لم يحرز التمويل الإسلامي أيضاً تقدماً يُذكر. وكما هو عليه الوضع حالياً، فإن نسبة ٦٥ في المئة من أصول هذه الصناعة موجودة في ثلاثة بلدان فقط – ماليزيا، والمملكة العربية السعودية وإيران. ومثل هذه الإخفاقات يُعترف بها على نطاق واسع في الصناعة، وليس فقط في البحرين.

"التمويل الإسلامي مليء بالمبادئ الجيدة"

بنك البحرين الإسلامي: أفضل بنك إسلامي من حيث الأداء

والممارسات العادلة، ومع ذلك، فقد فشلت هذه الصناعة في التواصل وتسويقها بشكل علني"، قال خالد حمد عبد الرحمن حمد، المدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بينما كان يتحدث في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية.

ويوافق المسؤولون المصرفيون المحليون على هذا الكلام. "إن إمكانات التمويل الإسلامي هي أكثر مما حصل بالفعل حتى الآن"، يقول أحمد المطوع، رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي في المملكة. وقال: "هناك حاجة إلى خلق وعي أكبر للتمويل الإسلامي، حتى في البلدان الإسلامية. وعدم وجود الوعي، وعدم وجود الفهم، يحدّان من المناطق التي يمكن للتمويل الإسلامي أن يصلها ويعمل فيها، وهذا هو السبب في أننا نرى هذا التركيز [الجغرافي]. وعندما يصبح هناك فهم أفضل، أعتقد أنه سوف يصل إلى مجالات أوسع وإلى أكثر الإقتصادات في جميع أنحاء العالم".

مثل هذه التعليقات تشير إلى أن المشكلات التي تعانيها الصناعة تكمن في عدم وجود تسويق لائق. بالتأكيد إن ذلك يشكل عاملاً، ولكن هناك المزيد من القضايا التقنية على المحك أيضاً. في كلمته أشار حمد إلى أن الصناعة ضعيفة في عدد من المناطق المهمة، مشيراً إلى عدم وجود سوق لرأس المال نشيطة وكفوءة أو أسواق للمال والإئتمان متطورة. كما أشار إلى أن هناك نقصاً في المهارات في العديد من المجالات الرئيسية لهذه الصناعة، بما في ذلك المتخصصون في المراجعة المحاسبية الشرعية، والرؤساء التنفيذيون والمسؤولون الماليون الذين هم على دراية جيدة بالتمويل الإسلامي.

كما هو الحال مع توحيد المعايير، فإن الحاجة إلى تطوير المهارات والمواهب هي قضية تواجه الصناعة في جميع أنحاء العالم. ويدّعي البعض بأن البحرين هي في وضع أفضل من معظم الدول الأخرى من حيث قاعدة مهاراتها، على الأقل في منطقة الخليج. ويقول البنك المركزي إن البحرينيين يشكّلون ٧٧ في المئة من القوى العاملة في البنوك، وحوالي ٦٨ في المئة من جميع الموظفين في القطاع المالي على نطاق أوسع.

"على الرغم من أن هناك العديد من مراكز التمويل الإسلامي الآن في دول مجلس التعاون الخليجي والتي قد تنافس البحرين، فعلى مستوى الموارد البشرية لا تزال المملكة الصغيرة هي الأفضل"، يقول المطوع من بيت التمويل الخليجي. مشيراً إلى "انها قوى عاملة أكثريتها من السكان الأصليين في مجال التمويل الإسلامي بدلاً من المهاجرين. وهذه قوّتها. وهذا ليس صحيحاً في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى".

رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي أحمد المطوع: "على الرغم من أن هناك العديد من مراكز التمويل الإسلامي الآن في دول مجلس التعاون الخليجي والتي قد تنافس البحرين، فعلى مستوى الموارد البشرية لا تزال المملكة الصغيرة هي الأفضل"

"طومسون رويترز": "إنخفض عدد إصدارات الصكوك من ٨٣٤ في العام ٢٠١٣ إلى ٨٠٩ في العام ٢٠١٤، وكان هناك ٥١٣ إصداراً فقط في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٥. كما أن المبالغ ألتي جُمعت عبر هذه السندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إنخفضت بمعدل أكثر إثارة للقلق، من ١٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١٢ إلى ١١٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣، وإلى ١٠٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤ وفقط ٤٩ مليار للفترة ما بين كانون الثاني (يناير) وأيلول (سبتمبر) ٢٠١٥"

وهناك عيب آخر للصناعة العالمية وهو أنه يُلاحَظ في كثير من الأحيان عدم وجود أدوات لإدارة السيولة، الأمر الذي يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة إلى البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

"إن إدارة السيولة هي محدودة للغاية وتختلف من بلد إلى آخر"، يقول رياز رياز الدين، نائب محافظ بنك دولة باكستان، البنك المركزي في البلاد. مضيفاً بأنه "يلزم بذل جهود متضافرة لمعالجة هذه المسألة. لقد كانت أدوات إدارة السيولة المحدودة بين القضايا الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية في معظم الولايات القضائية".

من جهتها بذلت السلطات البحرينية جهوداً لمعالجة هذه القضية خلال العام الفائت. في نيسان (إبريل) ٢٠١٥ أطلق مصرف البحرين المركزي أداة لإدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تُدعى "وكالة". وهي تهدف إلى إمتصاص السيولة الفائضة لبنوك التجزئة الإسلامية المحلية من طريق السماح لها بوضع الأموال الزائدة مع البنك المركزي. الأداة تستمر مدة أسبوع في وقت واحد وتتم إتاحتها للبنوك كل يوم ثلاثاء. وأي أموال مودعة لدى البنك المركزي تُستثمر نيابة عن بنوك التجزئة في محفظة صكوك.

من ناحية أخرى، تُقدَّم المساعدة إلى السوق من طريق إصدار المزيد من الصكوك من قبل الحكومة. ولكن على الرغم من أن هناك حاجة واضحة إلى دول مجلس التعاون الخليجي لتمويل عجز موازنتها المتزايد، فإن هناك توقعاً بأن حكومة المنامة تفضّل إصدارات السندات التقليدية على الصكوك في هذه الأيام.

وتقول نجلاء الشيراوي، الرئيسة التنفيذية ل"سيكو"، وهو بنك بحريني للجملة، بأنها تتوقع بأن تركّز البحرين على إصدارات تقليدية في المدى القصير: "بالنسبة إلى البحرين سوف نرى المزيد من الإصدارات التقليدية. وبالنسبة إلى البلدان الأخرى فسوف يعتمد الأمر في الغالب على الشهية المحلية. كما سوف نرى في السعودية إصدارات تقليدية مباشرة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون الإصدارات مزيجاً من الإسلامية والتقليدية".

في غضون ذلك، فإنه ليس من الواضح في هذه المرحلة مدى شعبية وسيلة "الوكالة" مع البنوك المحلية. ولكن مثل هذه المبادرات، جنباً إلى جنب مع المجلس الشرعي المركزي المقبل، ستعمل إلى حد ما على مساعدة البلاد للحفاظ على سمعة طيبة في صناعة التمويل الإسلامي كمحور مهم.

"أي ولاية قضائية تفكّر بالتمويل الإسلامي سوف تقصد دائماً البحرين للتعلم من التجربة"، يقول نظام. مضيفاً: "لقد قدمت البحرين كولاية قضائية متخصّصة قيادة عالية للتمويل الإسلامي لفترة طويلة، وأنا لا أقول ذلك لكي أكون لطيفاً".

يبقى أن نعلم بأن أصول صناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم خلال العام الماضي قدّرت بنحو ١,٨ تريليون دولار، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم تقريباً بحلول العام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,٢ تريليونات دولار، وفقاً لبيانات مؤشر التنمية المالية الإسلامية الصادر عن "طومسون رويترز" والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

مصرف البحرين المركزي: الحفاظ على الريادة في المصرفية الإسلامية

خبراء إقتصاديون وماليون دوليون يدلون بدلوهم لـ"أسواق العرب":

هذه هي التوقعات الإقتصادية والمصرفية العالمية للعام ٢٠١٦

مع نهاية العام ٢٠١٥ وبداية العام ٢٠١٦، جمعت "أسواق العرب" مجموعة من الخبراء البارزين في عالم المال والبحوث الاقتصادية للوقوف على آرائهم وتوقعاتهم لما سيحدث في الأشهر ال ١٢ المقبلة. لقد دعاهم سمير صفير إلى تبادل وجهات النظر حول الإقتصاد العالمي والعوامل التي ستشكّل القطاع المصرفي الدولي في العام الجديد. والمشتركون هم: روبرتو سيتوبال، الرئيس التنفيذي لبنك "إيتو أونيبنكو" (ITAU Unibanco)؛ ومايك ريس، نائب الرئيس التنفيذي لبنك "ستاندرد تشارترد"؛ وجانيت هنري، كبيرة الإقتصاديين الدوليين في مصرف "أتش أس بي سي" (HSBC)؛ وإريكا نجاريان، رئيسة قسم أبحاث أصول البنوك الأميركية في بنك أوف أميركا ميريل لينش؛ وإريك نيلسن، كبير الإقتصاديين الدوليين في مصرف "يوني كريدت" (UniCredit).

لندن - سمير صفير

أصبح مصطلح "المتوسط الجديد" الإختزال الأكثر شعبية لوصف حالة مُزمنة من النمو الإقتصادي المُسطَّح والآفاق المستقبلية المحدودة التي تواجهها غالبية البلدان في جميع أنحاء العالم. في الواقع، من المتوقع أن ينمو الإقتصاد العالمي ب٣,١٪ في العام ٢٠١٥، وفقاً لصندوق النقد الدولي، وهو إنخفاض هامشي من العام ٢٠١٤، مع إرتفاع تدريجي في البلدان المتقدمة وتباطؤ في الإقتصادات الناشئة.

ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن يتحسّن معدل النمو العالمي في العام ٢٠١٦، ولكنه يحذّر من مخاطر النمو دون المستوى الطويل الأمد. والواقع أن الخبراء الذين إستطلعتهم "أسواق العرب" يشتركون في المخاوف عينها، على الرغم من أنهم يسلّطون الضوء أيضاً على بعض النقاط المضيئة التي قد تنشأ خلاف ذلك من الصورة الباهتة. وفي ما يلي أفكارهم حول التوقعات الإقتصادية والمصرفية للعام الجديد، فضلاً عن القضايا الرئيسية مثل التنظيم والتكنولوجيا:

"أسواق العرب": هل يستمر "المتوسط الجديد" للنمو الإقتصادي في حكم الأسواق العالمية في العام ٢٠١٦؟ ما هي الإقتصادات الأكثر إثارة للقلق والإقتصادات الواعدة في العالم – سواء بين الأسواق المتقدمة والناشئة – ولماذا؟

مايك ريس: لا أعتقد أن يستمر النمو العالمي في إتجاهه الحالي في العام ٢٠١٦. إن العالم لا يزال يتعافى من الأزمة المالية العالمية، ونحن حتى الآن لم نفطم أنفسنا كلياً عن "أدوية" التسهيل الكمي (quantitative easing) و"حزمات" التحفيز. إننا نشهد تصحيحاً في السلع، مع فائزين وخاسرين، وبينما الأمر هو دوري، ستكون هناك آثار هيكلية، بما في ذلك إنخفاض الإستثمار للمضي قدماً.

مع ذلك، فإن معدلات النمو العالمية تخفي صورة مختلطة للغاية. في حين أن النمو في الإقتصادات المتقدمة سيظل بطيئاً نسبياً، فإن معدلات النمو في الأسواق الناشئة ستستمر لتكون جذابة نسبياً. وعلى الرغم من المخاوف من التباطؤ، فلا يزال هناك مجال جيد للنمو في

جانيت هنري:
"لا يزال الإقتصاد العالمي يعيش في نوع من بيئة مشوَّشة من خلال ضعف النمو العالمي الإسمي الذي يتطلب سياسة فضفاضة مستمرة من البنوك المركزية الكبرى لمعالجة الإنخفاض المستمر للتضخم"

المدى المتوسط. إذا نظرنا في بعض التوجهات التي نشهدها، مثل زيادة التحضر، والتغييرات الديموغرافية والتحوّلات إلى إقتصادات يقودها الإستهلاك أكثر، فإن أسواقاً مثل أفريقيا وجنوب آسيا ستجلب فرصاً كبيرة في المدى الطويل. الأسواق التي أنا قلق بشأنها أكثر هي في الشرق الأوسط. نظراً إلى إنعدام اليقين الجيوسياسي وإنخفاض أسعار النفط، فمن الصعب أن نرى كيف ستسير الامور هناك في المديين ◄◄

القصير والمتوسط.

جانيت هنري: لا يزال الإقتصاد العالمي يعيش في نوع من بيئة مشوَّشة من خلال ضعف النمو العالمي الإسمي الذي يتطلب سياسة فضفاضة مستمرة من البنوك المركزية الكبرى لمعالجة الإنخفاض المستمر للتضخم. في حين أننا نتوقع هبوطاً حاداً في واردات الصين، فإن إنتقال البلاد التدريجي بعيداً من نموٍّ يحرّكه الإستثمار إلى نمو يقوده الإستهلاك يعني أنه من غير المرجح أن يكون لذلك تأثير كبير على الطلب على السلع العالمية، أو نمو التجارة العالمية على نطاق أوسع، كما كان الأمر في سنوات ما بعد الأزمة.

في العام ٢٠١٦، ستظل الإقتصادات الأضعف منتجة للسلع الأساسية في الأسواق الناشئة، لا سيما روسيا والبرازيل، والتي نتوقع أن تواصل إنكماشها. ولا تزال جنوب أفريقيا أيضاً بقعة مثيرة للقلق. حتى أن تركيا المستهلكة للسلع من المرجح أن تستمر في تخييب الأمال.

من ناحية أخرى، يواصل المستهلكون في العالم المتقدّم تحقيق نتائج أفضل، مدعومة بتحسّن أسواق العمل والدفعة الناجمة من النفط على الأجور الحقيقية، على الرغم من أن نمو الإنفاق الإستثماري من المتوقع أن يظل ضعيفاً وقوة الدولار الأميركي تساهم في السحب من صافي التجارة في الولايات المتحدة. وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يستمر الإنتعاش البطيء، بدعم من الإنفاق الإستهلاكي والحكومي.

إن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بمعدل ١,٤٪ في العام ٢٠١٦ لا يزال أعلى قليلاً من إمكاناتها – فهو لا يكفي لتحقيق تقدم بالنسبة إلى الأعداد الهائلة من العاطلين في سوق العمل في الاقتصاد أو تآكل أعباء الديون الكبيرة. ومع توقع أن يستمر التضخم منخفضاً، نتوقع أن يستمر البنك المركزي الأوروبي في التسهيل الكمي إلى ما بعد أيلول (سبتمبر) ٢٠١٦، على خلفية أن الإحتياطي الفيديرالي الأميركي بدأ أخيراً في رفع معدل الفائدة تدريجاً.

روبرتو سيتوبال: من المرجح أن يستمر النمو الإقتصادي عند مستوى معتدل في العام المقبل. نتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في العالم بنسبة ٣,١ في العام ٢٠١٥ وبنسبة ٣,٣٪ في العام ٢٠١٦. ونشير إلى أن هذه التوقعات

مايك رايس:
التنظيم المصرفي سلاح ذو حدين

جانيت هنري:
دور البنوك المركزية الكبرى في مواجهة التضخم

ل٢٠١٦ تتماشى مع متوسط ٣,٤٪ شهدناه بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. ولكننا لا نرى عوامل يمكنها دفع النمو إلى أعلى من ذلك – إن الدول المتقدّمة هي فعلياً تواجه صعوبات متزايدة للنمو بالمعدلات الحالية، وسيواصل النمو في الصين تباطؤه، وغيرها من الأسواق الناشئة لا تزال بحاجة إلى العثور على نموذج نمو يعتمد بدرجة أقل على السلع.

وستواصل الصين في تشكيل الخطر الرئيسي على الإقتصاد العالمي في العام ٢٠١٦، كما أنها ما زالت تحتاج الى إعادة موازنة إقتصادها وسط مستويات دين مرتفعة في القطاعات

إريكا نجاريان: "جزء آخر من التنظيم الذي نعتقد أنه سوف يكون له تأثير كبير في المصارف هو نسبة تغطية السيولة. على مدى عقود، كانت القاعدة الأساسية في إستثمار البنك دائماً شراء الأسهم من البائعين المحتملين. ونحن نعتقد أن ذلك لا يزال سارياً، ولكننا نعتقد ما هو مختلف هذه المرة هو أن التنظيم قد غيّر ديناميات عمليات الإندماج والإستحواذ"

الحكومية والشركات المحلية. الهند هي نقطة واحدة مضيئة من بين الأسواق الناشئة، ويمكن ان تسجل نمواً بأكثر من ٧٪ لبضع سنوات. ولكن الصين ستبقى أهم إقتصاد بالنسبة إلى العالم – ومساهمة الهند في النمو العالمي يبقى حوالي ٥٠٪ من مساهمة الصين حتى نهاية العقد الحالي. وسوف تعرف البرازيل ضعفاً في نموها الإقتصادي في العام ٢٠١٦.

إريك نيلسن: سيستمر النمو العالمي الضعيف في العام ٢٠١٦، ولكن من المهم أن نلاحظ إختلافات واضحة بين المناطق المختلفة: سوف تستمر الولايات المتحدة في النمو في الإتجاه، وستواصل أوروبا النمو قليلاً فوق الإتجاه، في حين أن الأسواق الناشئة سوف تصحّح وتكيف وضعها في بيئة معدل نمو جديدة أقل بكثير من السنوات السعيدة التي أدت إلى الأزمة. إني قلق خصوصاً حول بعض الأسواق الناشئة الكبيرة، التي ضُربت بإنخفاض أسعار السلع الأساسية وسياسة إستجابة مقلقة. وفي هذا المجال يتبادر إلى ذهني البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا.

الدول الأكثر إحتمالاً للمفاجأة على الجانب العلوي – نسبة إلى التوقعات – هي بلدان عدة طرفية في منطقة اليورو، بما في ذلك إيطاليا وأسبانيا، وكذلك ألمانيا، التي هي على حد سواء تواجه التباطؤ في الصين بشكل جيد للغاية، في حين تخلق فرص عمل للمهاجرين في سرعة مذهلة.

أسواق العرب: التنظيم والتكنولوجيا يعيدان تشكيل إستراتيجيات التوسّع ونماذج الأعمال للبنوك. أية عناصر، إن كانت في مجال التنظيم

روبرتو سيتوبال:
التنظيم يعيد تشكيل إستراتيجية البنوك

إريك نيلسن:
عبء مجموع قدرات إمتصاص الخسائر

أو الإبتكار المالي، سيكون لها الأثر الأكبر في الخدمات المصرفية في العام الجديد، ولماذا؟

مايك ريس: يمكن أن يكون التنظيم سلاحاً ذا حدّين. من جهة، تاريخياً كانت البنوك ضعيفة مالياً وتحتاج إلى عازل من رؤوس الأموال الكبيرة لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية. ومن ناحية أخرى، إن النمو الإقتصادي يعتمد على ألّا يكون التنظيم أكثر من اللزوم، لذلك هذا هو ميزان مهم للتحقيق. في الأسواق المتقدمة، شهدنا عدداً كبيراً من التنظيمات، بما في ذلك "بازل III"، و"دود-فرانك، فاتكا" (قانون إمتثال الحسابات الخارجية للضرائب)، والمادة ٥٥، وفولكر وتنظيم البنية الأساسية للسوق الأوروبية على سبيل المثال لا الحصر. ونتيجة لذلك، عبر الخدمات المالية، فإن البنوك تغيّر نماذج أعمالها، والحدّ من الأصول المُثقلة بالمخاطر، وإعادة التوازن بعيداً من الموازنة العمومية الثقيلة للشركات نحو مجالات برأسمال خفيف، مثل الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الثروات. ومن المقرر أن يستمر هذا الاتجاه.

مع ذلك، في بعض الأسواق الناشئة، ولا سيما الصين، نحن نشهد تحرير الأسواق، وهذا أمر مثير ومهم للغاية. إن زيادة إستخدام الرنمينبي وإدراجه في سلة حقوق السحب الخاصة [الأصول الإحتياطية الدولية التي أنشأها صندوق النقد الدولي التي تقوم قيمتها حالياً على الدولار، الجنيه الإسترليني، اليورو والين] تمثل منطقة نمو حقيقي لأولئك الذين يمكنهم الإستفادة من الفرصة.

من وجهة نظر تقنية، كان لدى عدد من المصارف قضايا إرث، ولكن هذا لا يكفي لتصحيح القضايا السابقة. الإبتكار المالي ضروري إذا أردنا إلتقاط الفرص حول الرقمنة. هذه هي الأيام الأولى ولكن هناك عدداً من المجالات التي تستكشفها البنوك، على سبيل المثال، إستخدام "سلسلة الكتل" [التكنولوجيا التي تستخدم في بيتكوين] في تمويل التجارة وتأثير طباعة الأبعاد الثلاثة "دي ٣" (3D) على سلاسل التوريد المادية.

لذلك، في حين أن كليهما سوف يكون لهما تأثير في المصارف، فإني أعتقد أن التنظيم سيكون

إريك نيلسن: واجهت الصناعة المصرفية "تسونامي" من متطلبات إضافية لرأس المال وتغييرات تنظيمية في السنوات الأخيرة، وفيما هذه الصناعة تتعدّل وتتكيف، بما في ذلك عبر تسريح ضخم للموظفين، فإن مجموع قدرات إمتصاص الخسائر الذي إقترحه مجلس الإستقرار المالي هو الآن على وشك إضافة عبء آخر على الموازنات العمومية للصناعة وهيكلة رأس المال

له تأثير أقوى في العام ٢٠١٦ إلّا أن التأثيرات السلبية الناجمة عن التكنولوجيا لن تكون بعيدة جداً للحاق بالركب.

إريكا نجاريان: في التنظيم، فإن الخبر السار هو أن الرؤية في هذه الصناعة بالنسبة إلى التنظيم في تحسن مستمر. بإستثناء نسبة صافي التمويل المستقر، لدينا شعور جيد عن كيفية تفكير المنظّمين في الولايات المتحدة من خلال حساء الأبجدية من القواعد الإحترازية. بالنسبة إلى البنوك الأكبر، نعتقد أن تحليل رأس المال الشامل ومراجعته سوف يستمر لكي يكون له التأثير الأقوى، فيما العديد من البنوك مع أكثر من ٥٠ مليار دولار من الأصول إعتبر إختبار الإجهاد عائقاً ملزماً في نهاية المطاف. أعتقد أن القرارات الإستراتيجية ستكون مرتبطة بقيود تحليل رأس المال ومراجعته.

جزء آخر من التنظيم الذي نعتقد أنه سوف يكون له تأثير كبير هو نسبة تغطية السيولة. على مدى عقود، كانت القاعدة الأساسية في إستثمار البنك دائماً شراء الأسهم من البائعين المحتملين. ونحن نعتقد أن ذلك لا يزال سارياً، ولكننا نعتقد ما هو مختلف هذه المرة هو أن التنظيم قد غيّر ديناميات عمليات الإندماج والإستحواذ.

في الماضي، كان يمكن للمشترين المحتملين إختيار أجزاء من موازنة البائع العمومية. الودائع لا تزال قيِّمة، خصوصاً في بيئة معدل فائدة مرتفع، ولكن الودائع وجميع المطلوبات الهادفة ينبغي الآن أن تسير من خلال تحليل مختلف. اذا كان المشتري بنكاً مع أكثر من ٥٠ مليار من الأصول، فإن البنك المشتري ينبغي عليه الآن أن يملك بعض المبالغ من الأصول السائلة عالية الجودة مقابل المطلوبات المُكتسبة. وهذا يختلف عن مجرد ضرب الرافعة المالية في البنك البائع، وهو ما حدث في الماضي. ولم تنشأ كل المطلوبات على قدم المساواة. نسبة تغطية السيولة تقيِّم كثيراً الودائع منخفضة التدفق، مثل فحص التجزئة، بشكل عال جداً. لذلك، أكثر من ذي قبل، نحن نعتقد بأن مصرفاً مع مكونات ودائع تجزئة كبيرة مُدقّقة هو أكثر جاذبية. على العكس من ذلك، من الناحية النظرية، إن بنكاً مع المزيد من الودائع التجارية التي هي غير تشغيلية قد تبلغ قيمتها أقل، حتى إذا كانت لديه ودائع زائدة بالنسبة إلى حجم قروضه، بالنظر إلى أن بنكاً مشترياً عليه

أن يكون لديه المزيد من الموجودات السائلة عالية الجودة ذات العائد المنخفض في الموازنة العمومية.

أما بالنسبة إلى الإبتكار المالي، يتعيّن على البنوك أن تنظر إلى ما أسميه الإبتكار المالي الدفاعي – مثل الخدمات المصرفية المتنقلة – والتفكير في كيفية العمل على إبتكار "هجومي" من دون خطر. على سبيل المثال، هل يمكن أن تتعلم البنوك من التكنولوجيا المالية المبتدئة، وتعلّم كيف يرغب العميل في التعامل مع هذه الصناعة، من دون التضحية بمخاطر الموازنة العامة وأمن العميل؟ أيضاً، هل هناك تكنولوجيا يمكن أن تساعد على القضاء على تكاليف المكاتب الخلفية اليدوية التي يمكنها عملياً التكيف، مثل دفاتر التوزيع؟

أنا لست متأكدة مما إذا كان ٢٠١٦ سيكون "سنة كبيسة" للإبتكار، لكن أنجح البنوك تفكر بإستمرار في دفع مغلف الإبتكار، مرة أخرى، من دون التضحية بالخطر.

إريك نيلسن: واجهت الصناعة المصرفية "تسونامي" من متطلبات إضافية لرأس المال وتغييرات تنظيمية في السنوات الأخيرة، وفيما هذه الصناعة تتعدّل وتتكيف، بما في ذلك عبر تسريح ضخم للموظفين، فإن مجموع قدرات إمتصاص الخسائر الذي إقترحه مجلس الإستقرار المالي هو الآن على وشك إضافة عبء آخر على الموازنات العمومية للصناعة وهيكلة رأس المال.

روبرتو سيتوبال: التنظيم يعيد تشكيل إستراتيجية البنوك، وأنشطة رأس المال المكثف يجري إعادة صياغتها أو وقفها، وسوف يكون على البنوك تحقيق توازن بين أنشطة رأس المال المكثف، مثل القروض، مع أنشطة رأس المال الخفيف مثل الخدمات، وإدارة الأصول والمدفوعات وما إلى ذلك. هذا هو تغيير كبير للبنوك التقليدية. على صعيد التقنية، يطالب العملاء بعلاقات رقمية. وهذا يتطلب أيضاً من البنوك الإستثمار بكثافة في مجال التكنولوجيا لتغيير نموذج الأعمال. والبنوك التي لا تستثمر في هذا الاتجاه اليوم بالتأكيد ستتخلف عن الركب في وقت قريب جداً.

أسواق العرب: ما هي أهم القضايا التي لم تُعطَ الإهتمام الكافي ويجب على البنوك إيلاءها إهتماماً أكبر فيما ندخل العام ٢٠١٦ وما هي الأكثر مبالغة – وتشتيتاً – بينها؟

مايك ريس: لست متأكداً إذا كانت البنوك فكرت بما فيه الكفاية لما سيبدو العالم بعدما تم سحب التيسير الكمي و"حزمات" التحفيز. سوف تكون السيولة أكثر صرامة وأضيق بكثير وقد نرى بداية هذا الأمر يدخل حيز التنفيذ أكثر في العام الجديد.

مايك ريس: "يمكن أن يكون تنظيم القطاع المصرفي سلاحاً ذا حدّين. من جهة، تاريخياً كانت البنوك ضعيفة مالياً وتحتاج إلى عازل من رؤوس الأموال الكبيرة لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية. ومن ناحية أخرى، إن النمو الإقتصادي يعتمد على ألّا يكون التنظيم أكثر من اللزوم، لذلك هذا هو ميزان مهم للتحقيق"

روبرتو سيتوبال: التنظيم يعيد تشكيل إستراتيجية البنوك، وأنشطة رأس المال المكثف يجري إعادة صياغتها أو وقفها، وسوف يكون على البنوك تحقيق توازن بين أنشطة رأس المال المكثف، مثل القروض، مع أنشطة رأس المال الخفيف مثل الخدمات، وإدارة الأصول والمدفوعات وما إلى ذلك

تحتاج البنوك أيضاً إلى دفع المزيد من الإهتمام للمنافسين غير التقليديين. أمثال المنصات الإلكترونية مانحة قروض الند للند تعطي المستهلكين بدائل قابلة للتطبيق وأقل تكلفة. فهي أقل تنظيماً، ومنخفضة التكلفة وتتميز بتصميم أكثر رشاقة من المؤسسات المالية التقليدية، والمصارف بحاجة إلى الإبتكار أو التعاون لمواكبة هذا النوع الجديد من المنافسين.

وأود القول بأن التأثير في الإقتصاد العالمي من التباطؤ في الصين قد تم المبالغة فيه إلى حد ما. في حين أن هناك قضايا تحتاج الصين إلى معالجتها من خلال برنامجها للإصلاحات، فإن التباطؤ في النمو هو جزء طبيعي من عملية التكيف، فيما تتحول الصين إلى نموذج إقتصادي جديد – بعيداً من التركيز على التصنيع ونحو المزيد من إقتصاد يقوده الإستهلاك والخدمات. على الرغم من التباطؤ، فإن المساهمة الإقتصادية المتزايدة لقطاع الخدمات الأكثر كثافة بالعمالة تعني بأن سوق العمل الصينية ما زالت قوية.

لذا في حين أنه يجب علينا أن نبقي العين الساهرة على نطاق ووتيرة الإصلاحات، ينبغي علينا أيضاً أن نضع الأمور في نصابها. قصة الصين في المدى الطويل هي واحدة إيجابية أكثر مما إعتقد البعض منا.

إريكا نجاريان: لا أعرف ما إذا كان هذا الأمر قد إستخفت به البنوك الكبيرة، ولكني أعتقد أن الصناعة قد تُفاجَأ في كيفية السرعة التي قد تعيد تسعير ودائع التجزئة في بيئة فائدة مرتفعة، نظراً إلى أن التنظيم الجديد بعد الأزمة قد وضع المزيد من القيمة على هذه الأنواع من الودائع.

القضية الأكثر إستهانة أو إستخفافاً: في حين يحتاج القطاع المصرفي إلى دفع نفسه بإستمرار إلى الإبتكار، أعتقد أنه أمر مشتت ومحيّر للتفكير في أن مقدمي الإئتمان التكنولوجيي المالي هم منافسون رئيسيون للبنوك. أنا لا أعتقد أن مقدمي الائتمان والبنوك – وخصوصاً البنوك التي خضعت لتحليل رأس المال الشامل ومراجعته – يعملون في مربع مخاطر الإئتمان ذاته.

روبرتو سيتوبال: إلغاء الوسطاء الماليين يحدث في أماكن مختلفة في خطوات متميزة. في هذا السياق، تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً، نظراً إلى أنها لاعب تمكين قوي. الجانب التنظيمي هو أيضاً شيء ينبغي أن يولى إهتماماً. أنا لا أرى أي قضية تبالغ بها البنوك.

إريك نيلسن: مجموع القدرات لإستيعاب الخسارة هو أهم عبء إستخفت به البنوك الأوروبية جنباً إلى جنب مع بيئة معدلات فائدة سلبية

من الآبار

روسيا وخط أنابيب "تابي"

في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) الفائت، وضعت تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند حجر الأساس للبدء ببناء منشآت خط أنابيب جديد للغاز الطبيعي الذي سيحمل الغاز التركمانستاني شرقاً نحو الدول الشريكة الثلاث الأخرى. هذا المشروع الذي أطلق عليه إسم "تابي" كان، في شكل أو آخر، قيد الطرح والدرس منذ عشرين عاماً، عندما حاولت شركة "يونيون أويل كامبني أوف كاليفورنيا" الأميركية، من دون نجاح، الإتفاق مع حركة طالبان في العام ١٩٩٥ لتنفيذه. ونظراً إلى موقعه وقدرته على تخفيف العديد من المشاكل الإقتصادية والطاقة الحيوية في أفغانستان وباكستان والهند، فإن هذا الخط كان موضوع تنافس جيوسياسي هائل ومناورة طوال هذه الفترة.

بقدر ما تلقّى هذا الخط من الدعم السياسي المستمر من الولايات المتحدة لأنه سيمكّن تركمانستان من العثور على بديل آخر من إعتمادها على روسيا لتصدير غازها، فإن الأخيرة بدت متشككة جداً بالنسبة إلى المشروع. مع ذلك، في منتصف العام ٢٠١٠، أعلنت موسكو بحذر دعماً ظاهرياً ووعدت بالتعاون مع الأعضاء المؤسسين في مشروع "تابي". ولكن حتى في ذلك الحين لم يكن عرضها كافياً. على الرغم من أن موسكو وضعت على ما يبدو أربعة أطر مختلفة ممكنة لمشاركتها، فإن "عشق آباد" رفضتها كلها. ونتيجة لذلك، فإن روسيا تدرس وتعزّز الآن البدائل المختلفة من خط أنابيب "تابي". وتتماشى هذه المقترحات الجديدة بشكل واضح مع التطورات الأخيرة في السياسة الخارجية الروسية، وتحديداً الجهود الرامية إلى الإبقاء على صداقة ودعم الهند فيما تتواصل بشكل متزايد مع باكستان. على وجه الخصوص، تعرض موسكو سلاحين رئيسيين تقليدين من سياستها الخارجية: بيع الطاقة والأسلحة.

نتيجة لذلك، في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، إقترحت روسيا بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي بين الجنوب والشمال في باكستان. وخط الأنابيب الروسي هذا سيمتد تقريباً حوالي ١١٠٠ كيلومتر، من ميناء كراتشي شمالاً إلى لاهور، وينقل الغاز الإيراني المشحون إلى باكستان عبر بحر العرب بواسطة ناقلات الغاز الطبيعي المسال. ويستند المخطط بأكمله على مقايضة بين إيران وروسيا للغاز الأصلي. على هذا النحو، مع ذلك، فإن هذا المشروع يتناقض بشكل مباشر مع منطق خط أنابيب "تابي" فضلاً عن الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة بعرقلة هيمنة كلٍّ من إيران وروسيا على تدفق الطاقة إلى جنوب آسيا. وفي الوقت عينه، فإن موسكو تناقش مع نيودلهي إمكانية تصدير ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز إلى الهند عبر إيران من طريق المقايضة أو، بدلاً من ذلك، من خلال نقله عبر خط أنابيب "تابي".

وهكذا، وبشكل مميز، تحاول موسكو الحصول على كعكتها وأكلها في الوقت ذاته من طريق طرح عروض لإرسال الغاز عبر خط أنابيب "تابي" أو الإلتفاف عليه، وبالتالي التقليل من إمكاناته. مما لا شك فيه، أن الكرملين يدرك أنه في حين أن خط الأنابيب هو الآن رسمياً قيد الإنشاء، فإن إستكماله وتشغيله ليسا بأي حال أكيدين لأن هناك قضايا رئيسية ما زالت عالقة مرتبطة بتأمين التمويل الكافي للمشروع. كما أن ضمان بيئة مستقرة وآمنة في أفغانستان لا يزال أيضاً مسألة مثيرة للقلق. لذلك، من وجهة نظر موسكو، فمن الأجدى إن لم يكن أكثر فائدة أن يكون لديها بديل حاضر مستعدة لتقديمه، وهذا من شأنه أن يزيد من نفوذ روسيا في باكستان وكذلك الحفاظ على مكانتها في الهند. خصوصاً في ضوء إحتياجات الطاقة العاجلة لكل من الهند وباكستان، ورغبة موسكو الإلتزام بالإحتفاظ بقدر ممكن من النفوذ على الغاز في تركمانستان. هذه السياسة تعني منطقاً ممتازاً لروسيا، حتى لو كان ذلك يتناقض بشكل مباشر على حد سواء مع مصالح وسياسات تركمانستان والولايات المتحدة.

في الوقت عينه، فإن المناورات المعقّدة حول خط أنابيب "تابي" هي جزء من قوة المنافسات الكبيرة على وسط وجنوب آسيا: فمن ناحية، تتنافس موسكو وواشنطن وبكين بقوة من أجل المواقع والنفوذ في الهند وباكستان وأفغانستان، بينما من ناحية أخرى، يستمر التنافس بين الهند وباكستان في شبه القارة وفي أفغانستان أيضاً بلا هوادة. من الواضح أن قدراً كبيراً - بالإضافة إلى توفير الحاجة الماسة إلى الطاقة - معقود على خط أنابيب "تابي" بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية. ولكن طالما هناك شك بشأن ما إذا كان هذا المشروع يمكن أن يتحقق في الواقع، فإن موسكو سيكون لديها حافز إما للإلتفاف عليه أو السعي إلى كسب نفوذ داخله. إن وضع روسيا كمصدّر رئيسي للغاز إلى آسيا وتأثيرها الكلي في جنوب، وإلى حد ما، في وسط آسيا قد تأثّرا من هذا الخط، الذي هو مشروع جيوسياسي بقدر ما هو مشروع للطاقة.

لذا، لا تستطيع روسيا في نهاية المطاف الوقوف على هامش تطورات الطاقة المختلفة والجيوسياسية الأخرى في وسط وجنوب آسيا. ولكن إذا أخذنا هذا السياق في الإعتبار، فإن السؤال عندها يصبح: ماذا يمكن أو تستطيع أن تفعل موسكو من أجل الحفاظ على ما يبدو تآكل وضعها وموقعها في كلٍّ من تلك المناطق؟ في الوقت الحاضر على الأقل، فإن الجواب عن هذا السؤال لا يزال بعيد المنال.

لندن - هاني مكارم

تراجع إنتاج النفط الصخري يحدّ من وفرة العرض

أشار الخبير الإقتصادي في شركة "آسيا للإستثمار" جوردي روف في تقرير إلى أن "الولايات المتحدة دعمت نمو إنتاج النفط في السنوات الأخيرة بما يمثل ٨٢ و٣٦ في المئة من إنتاج النفط في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي، بينما بلغت حصتها كمنتج للنفط الخام نحو الضعف بعد ثورة النفط الصخري، إذ ارتفعت من نحو ٧ إلى ١٢ في المئة من إنتاج النفط العالمي، ما يقلل من تأثير أوبك وسيطرتها على الوضع الراهن".

وأضاف: "طالما تضخ الولايات المتحدة مزيداً من النفط الخام في السوق العالمية، فإن أثر خفض الإنتاج على الأسعار قد لا يكون كبيراً، وقد تكون الولايات المتحدة خفّضت حصتها في السوق لمصلحة المنافسين". وإعتبر أن "تحركات سوق النفط في الولايات المتحدة بدأت تتغير لجهة العرض، إذ إستقر ضخ النفط في مطلع العام الحالي، وبدأت زيادة الإنتاج في المناطق التي تتمتع بوفرة النفط الصخري بالتلاشي بفضل التقدم في تقنيات التكسير الهيدروليكي". وأشار إلى أن "الإنتاج بلغ ذروته في كل من المناطق الرئيسية الثلاث، وهي النسر فورد وباكن ونيوبرارا، وهي تنتج ٤١ في المئة من إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة، كما شهدت منطقة برمينا ركوداً منذ مطلع السنة، وهي منطقة النفط الصخري التي يتركّز فيها ٢٢ في المئة من إجمالي الإنتاج".

وأضاف روف: "على رغم الإنخفاض الحاد في عدد الحفارات الذي شهدته كل مناطق النفط الصخري، إلا أن الإنتاج إرتفع في شكل ملحوظ، ويُرجّح أن يكون السبب سعي الشركات إلى زيادة ربحيتها في ظل وجود بيئة منخفضة السعر، كما أظهرت المناطق الرئيسية تزايد معدلات الإستنزاف، ما يشير إلى إنخفاض الإنتاج في شكل أكثر حدة في المستقبل".

العراق: صادرات نفطيّة قياسيّة

سجّل العراق مستوى قياسياً للصادرات النفطية في العام الفائت، يزيد معدله عن ٢,٩ مليوني برميل يومياً (ثلثها تقريباً يصدّر الى الصين)، وفقاً لوزير النفط عادل عبدالمهدي. وبلغ مجمل الريع النفطي للعام الحالي، نحو ٤٩,٥ مليار دولار. وأضاف عبدالمهدي أن معدل الإنتاج المقدر في موازنة ٢٠١٦ يقترب من ٤,٥ ملايين برميل يومياً، بينما تبلغ تقديرات الصادرات للعام المقبل نحو ٣,٦ ملايين برميل يومياً. ويعود السبب في زيادة الصادرات الى تشييد البنى التحتية وتحسينها في حقول الإنتاج وموانئ البصرة، إضافة الى تصدير نوعين من نفط البصرة هذا العام (الخفيف والثقيل). ويلاحظ أن هذه الصادرات هي فقط من المنافذ التصديرية الجنوبية. فقد توقفت صادرات الحكومة الفيديرالية من المنافذ الشمالية منذ أيلول (سبتمبر) الماضي. ومن ثم، لا تشمل أرقام الصادرات العراقية تلك المصدرة من إقليم حكومة كردستان أو حقول كركوك الشمالية التي سيطرت عليها "البشمركة" بعد المعارك مع "داعش" في حزيران (يونيو) ٢٠١٤. وبلغ مجمل صادرات حقول كردستان وكركوك نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً، مع خطط لزيادتها الى نحو مليون برميل يومياً في ٢٠١٦. ويذكر أن معدل الإنتاج العراقي الفيديرالي يضعه في منزلة رابع أكبر دولة منتجة في العالم (بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة). وتفيد معلومات وكالة الطاقة الدولية، بأن العراق زاد إنتاجه نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً خلال العام ٢٠١٥، ما يعني أنه كان الأول من هذه الناحية هذه السنة.

وزير النفط العراقي عادل عبدالمهدي

بإيجاز

لفت قول نائب وزير المال الروسي ماكسيم أورشكين ان وزارته تتوقع بقاء النفط في نطاق ٤٠ إلى ٦٠ دولاراً للبرميل على مدى الأعوام السبعة المقبلة، وتهاوت الأسعار العالمية للنفط، وهو السلعة الرئيسية التي تصدرها روسيا، على مدى سنة ونصف سنة، ما زاد الضغوط على ماليتها المتضررة أصلاً من عقوبات دولية فُرضت عليها بسبب دورها في الأزمة الأوكرانية. وقال أورشكين في مؤتمر صحافي: "وفق تقديراتنا، يصعب توقع أي نمو حقيقي لسعر النفط فوق ٥٠ دولاراً. صناعة النفط تمر بتغيرات هيكلية وما قد يحدث هو أن الاقتصاد العالمي لن يحتاج إلى ذلك القدر الكبير من النفط المتوافر في السوق".

❖❖❖❖

أفادت وكالة الانباء السعودية "واس" أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أمر بمساعدة مصر في تلبية حاجاتها النفطية خلال السنوات الخمس المقبلة وزيادة الإستثمارات السعودية هناك لتصل إلى أكثر من ٣٠ مليار ريال (ثمانية مليارات دولار).

وأضافت ان الملك سلمان أمر "بأن تزيد الإستثمارات السعودية في جمهورية مصر العربية على ثلاثين مليار ريال وأن يتم الإسهام في توفير إحتياجات مصر من البترول لمدة خمس سنوات".

❖❖❖❖

وقع وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني إبراهيم سيف، ومؤسس "مجموعة خالد بن الوليد للاستثمار" ومالكها، الأمير خالد بن الوليد بن طلال، مذكرة تفاهم لتطوير إنارة الطرق وإنشاء مصنع وحدات إنارة بتقنية "LED" في الأردن بكلفة ٩ ملايين دولار، في حضور رئيس "هيئة الإستثمار" منتصر العقلة.

وأشاد سيف باختيار خالد بن الوليد الأردن كوجهة لمشاريعه الاستثمارية، مؤكداً أن الأردن دولة معتدلة ولديها مقومات لإستقطاب الإستثمارات العربية والدولية في مجالات الطاقة المختلفة.

❖❖❖❖

أعلن وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، أن "منظمة البلدان المصدرة للنفط" (أوبك) ستتمسك بالقرار الذي اتخذته في ٤ من الشهر الفائت، بالإبقاء على سياسة عدم وضع سقف للإنتاج على رغم هبوط الأسعار العالمية للخام، مضيفاً أن أي خفض للإنتاج بهدف زيادة الأسعار سيكون بالتنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة.

الطاقة النووية وتحلية المياه في المملكة العربية السعودية

لماذا تَستَخدِم الرياض مفاعلاً نووياً لم يُستَخدَم أو يُجرَّب من قبل؟

تتصدر السعودية دول العالم في إنتاج المياه المحلاة بإنتاج تجاوز مليار وستة ملايين متر مكعب من المياه سنوياً بنسبة ١٨٪ من الإنتاج العالمي. ولا تزال المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر منتج للمياه المحلاة في العالم، بإنتاج يبلغ ١٠٠٦,٦ ملايين متر مكعب، منها ٤٩٥,٣ مليون متر مكعب من محطات الساحل الشرقي بنسبة ٤٩,٢٪، و٥١١,٣ مليون متر مكعب من محطات الساحل الغربي بنسبة ٥٠,٨٪ من إجمالي تصدير المؤسسة. وبلغ حجم الطاقة الكهربائية المولَّدة في محطات التحلية البالغ عددها ٢٧ محطة تحلية عاملة ٢٤،٨٨٤،٨٠٧ ميغاواط في الساعة. ومنذ فترة تسعى السعودية إلى تنويع مصادر الحصول على الطاقة وعدم الإعتماد على الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي للحصول على الطاقة الكهربائية. وترى الرياض في إستخدام الطاقة النووية الحل الأمثل لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، وفي هذا الإطار تخطط المملكة لبناء نحو ١٦ مفاعلاً نووياً للطاقة السلمية بتكلفة تصل إلى ٨٠ مليار دولار حتى العام ٢٠٤٠.

الرياض - سمير الحسيني

يصرّ النظام السعودي أن الدافع الأساسي لبناء برنامجه النووي هو تطوير مصدر طاقة مستدام لمحطات تحلية المياه في البلاد. في العام ٢٠٠٩ صدر مرسوم ملكي حدّد سياسة الطاقة في المملكة العربية السعودية حيث وضّح الهدف ب: "أن تطوير الطاقة النووية هو أمر ضروري لتلبية الإحتياجات المتزايدة في المملكة للحصول على الطاقة لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة، وتقليل الإعتماد على إستنزاف الموارد الهيدروكربونية". سطحياً، يبدو هذا الأمر منطقياً ومعقولاً تماماً. فالسعوديون بحاجة إلى الماء. وللحصول على المياه، فإنهم يحتاجون إلى الطاقة. ولديهم ما يكفي من رأس المال - السياسي والإقتصادي - لتحقيق ذلك.

المملكة العربية السعودية هي دولة صحراوية حيث لا وجود لأنهار أو بحيرات دائمة وتتميَّز بعدم إنتظام هطول الأمطار. وتغطّي الغالبية العظمى من أراضيها – ٩٥ في المئة - واحدة من ثلاث صحاري: الربع الخالي، النفود الكبير أو الدهناء. معظم الخزانات الطبيعية في المملكة، مثل تكاوين المياه الجوفية: الساق والوجيد وتبوك والمنجور والبياض وأم رضمة والدمام والنيوجين، يتم إستغلالها تقريبا بشكل كبير. على الرغم من أنه تم العثور على خزانات واعدة أخرى -- على سبيل المثال، تكوين الوسيع، والذي يُعتقد بأنه يختزن كمية من الماء تقدّر بما يختزنه كامل الخليج العربي – فهي تقع في عمق الصحراء، بعيداً من المناطق الحضرية. إن الإستفادة من كامل إمكاناتها تستغرق سنوات عدة ومليارات الدولارات. وعلى هذا الأساس، تحوّلت المملكة إلى حل واضح:

بعض التصاميم التي تنافست للحصول على العقد السعودي، مثل مفاعلات "بابكوك أند ويلكوكس باور"، إقترحت إستخدام مبرّدات بديلة مثل الماء أو الهواء. والمعلوم أن التبريد بالهواء يُسفر عن خسارة عشرة في المئة من الكفاءة، ولكن في الحالة السعودية، لا يهم هذا الأمر كثيراً، بالنظر إلى الحجم الهائل للبرنامج المُقترَح وأهمية الصعوبات لتوفير المياه

المياه المحلاّة من البحر الأحمر والخليج العربي. وفقاً لأحدث التقديرات، فإن البلاد تستهلك ما يقدر بنحو ٣,٢ ملايين من الأمتار المكعبة من المياه المحلاّة يومياً، وتوفّر عملية تحلية المياه ٧٠ في المئة من إمدادات المياه في المناطق الحضرية.

أخذ وإزالة الملح من المياه هي عملية كثيفة الإستهلاك للطاقة حيث تستخدم حوالي ١٥،٠٠٠ كيلوواط في الساعة من الطاقة لكل مليون غالون من المياه العذبة المُنتَجة. وكثاني أكبر منتج للنفط في العالم، يمكن للمملكة تحمّل نفقات الطاقة. فهي تحرق فعلياً ما يساوي نحو ١,٥ مليون برميل من النفط الخام يومياً، مع جزء كبير من هذه البراميل يذهب إلى إنتاج الطاقة في محطات تحلية المياه. ولكن محطات تحلية المياه بالطاقة النفطية ليست مُستدامة. ذلك أن الإحتياطات النفطية سوف تجفّ في نهاية المطاف، وسوف يستمر العطش للماء في المملكة العربية السعودية.

وهكذا إندفعت الرياض قدماً في خطط أخرى. على مدى العقود القليلة المقبلة، سوف تستثمر المملكة أكثر من ٥٥ مليار دولار في مشاريع تحلية المياه. بحلول العام ٢٠٣٢، فإنها سوف تستثمر أكثر من ١٠٩ مليارات دولار للوصول إلى تحقيق ثلث الطلب على الطاقة من مصادر بديلة. وستكون الطاقة النووية حجر الزاوية في هذه الخطط. وهي مصدر، على الرغم من أنه مُكلف، يمكنه أن

حادثة "تشرنوبيل": عندما فشل التبريد وقعت الكارثة

فوكوشيما: التسونامي كانت سبب الكارثة

يوفر كميات كبيرة من الطاقة تقريباً إلى أجل غير مسمى. والمعروف أن متوسط عمر محطة للطاقة النووية يُصمَّم لكي يكون لفترة ٤٠ سنة، في حين أن ديناميكيات تصميم محطات توليد الطاقة الحرارية التقليدية – التي هي المنصة الوحيدة الأخرى التي يمكنها أن تنافس محطة الطاقة النووية – مُصمَّمة لكي يكون عمرها ٢٠-٢٥ سنة. وقد وقّعت الرياض أخيراً صفقة مع كوريا الجنوبية تبلغ قيمتها ملياري دولار لدراسة وتحقيق بناء مشترك لمفاعلين نوويين على مدى السنوات الـ٢٠ المقبلة. في المجموع، تخطط المملكة العربية السعودية لبناء ١٦ مفاعلاً نووياً بحلول ٢٠٣٢. وبحلول العام ٢٠٤٠، فإنها تأمل في أن تضيف ١٧ جيغاواط من قدرات الطاقة -- ما يكفي لتوفير ١٥٪ من متطلبات الطاقة في البلاد.

ومع ذلك، فإن على السعوديين التغلّب على مشكلة كبيرة إذا كانوا يرغبون في تطوير الطاقة النووية بنجاح. إن مفاعلات الماء الخفيف، التي تنوي المملكة بناءها، تستخدم المياه العذبة كمبرِّد. إذا لم يتم تبريد قلب المفاعل بما فيه الكفاية بشكل مستمر، فإنه يذوب، على غرار مفاعل "تشرنوبيل" في روسيا. إن كمية المياه التي تحتاجها المفاعلات النووية تختلف بإختلاف أنواعها، ولكنها يمكنها سحب ما يصل إلى ٦٠،٠٠٠ غالون لكل ميغاواط في الساعة، أو مليار غالون يومياً. الكمية التي يتم إستهلاكها (أي التي تتبخر) هي أصغر من ذلك بكثير، حوالي ٦٠٠-٨٠٠ غالون لكل ميغاواط في الساعة، ولكن المفاعلات ستبقى بحاجة إلى إمدادات هائلة من المياه المُتاحة.

ولأن محطات التحلية النووية عادة تضع عشرة في المئة من إنتاج الطاقة لديها لتحلية مياه البحر، ولأن تحلية المياه هي عملية كثيفة الإستهلاك للطاقة، فإن عدم الكفاءة في العمل واضحة. ويشير تقدير تقريبي أن محطات الطاقة النووية سوف تستهلك غالوناً واحداً من المياه لكل عشرة غالونات من التي تولّدها، ولكن على المحطة أن تسحب المياه العذبة أو المُعاد تدويرها إلى ما يقرب من مقياس ١: ١.

الماء الخفيف هو مصطلح فني لـ"H2O" أي الماء العادي الذي نشربه، والسبب الذي من أجله تستخدمه المفاعلات هو أنه لا يترك أي بقايا. من ناحية أخرى، إن المياه المالحة ليست مبرّداً قابلاً للتطبيق. إذا تُركت لكي تغلي داخل المفاعل، فإنها تترك وراءها جبالاً من الملح التي سيكون من المستحيل جرفها. وعلاوة على ذلك، فإن الملح يشكل قشرة على قضبان وقود اليورانيوم، حيث يعزل بينها ويسبب لها إرتفاعاً في درجة الحرارة.

الواقع أن التبريد الفاشل هو الطريق الأكيد لكارثة نووية. في "تشيرنوبيل"، أدّى فشل قضبان التحكّم في ردّ فعل خارج عن السيطرة إلى توليد حرارة مُفرطة، مما أدّى بدوره إلى تراكم بخار هائل إنفجر في نهاية المطاف، فاتحاً غرفة الإحتواء وكأنه إنفجار طنجرة ضغط. في "فوكوشيما" اليابانية، غمرت موجة "التسونامي" مضخات تبريد المياه، مُعطِّلةً تدفق سائل التبريد إلى المفاعلات. وقد أجبر فشل المضخّة، جنباً إلى جنب مع إنقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، هيئة الكهرباء اليابانية "تيبكو" على إستخدام مياه البحر كمبرّد مؤقت. وبعد أسبوعين فقط، كان حوالي ١٠٠،٠٠٠ رطل من الملح قد تراكمت في المفاعلات.

تبدو المملكة العربية السعودية أنها غير مبالية في هذا المجال. إن بعض التصاميم التي تنافست للحصول على العقد السعودي، مثل مفاعلات "بابكوك أند ويلكوكس باور"، إقترحت إستخدام مبرّدات بديلة مثل الماء أو الهواء. والمعلوم أن التبريد بالهواء يُسفر عن خسارة عشرة في المئة من الكفاءة، ولكن في الحالة السعودية، لا يهم هذا الأمر كثيراً، بالنظر إلى الحجم الهائل للبرنامج المُقترَح وأهمية الصعوبات لتوفير المياه.

وبالمثل، كان بإمكان السعوديين أن يستكشفوا مفاعل الغاز المُرتفع الحرارة (HTGR) مثل "أنتار" (Antare) الذي تنتجه "أريفا" (AREVA)، والذي إختارته الولايات المتحدة لمشروع الجيل المقبل لتوليد الطاقة، ويتوقع أن يبدأ إستخدامه في العام ٢٠٢١. ويستخدم هذا المفاعل غاز الهيليوم المُشع والخامل كيميائياً، بدلاً من الماء، كمبرِّد. وعلى عكس مفاعلات المياه القائمة، التي ليست لها آلية تبريد إحتياطية، فإن مفاعل الغاز المرتفع الحرارة له ميزات تصميم تسمح له أن يبرد تلقائياً، حتى إذا فشل نظام التبريد الرئيسي جرّاء وقوع حادث. إن إستخدامه لقوالب وقود مغلّفة بالسيراميك يخلق تأثيراً يُعرف بـ"درجة الحرارة السلبية" التي تقمع تلقائياً التفاعل النووي. وعلاوة على ذلك، بسبب التأثير عينه، فإن مفاعل الغاز يسخن أبطأ بكثير من المفاعلات الأخرى، مما يسمح للمشغّلين المزيد من الوقت للإستجابة في حالات الطوارئ إذا لزم الأمر. وأخيراً لدى مفاعل الغاز المُرتفع الحرارة قضبان تحكم وضعت على رأس المفاعل، التي تسقط تلقائياً إلى مكان محدّد آمن في حالة فشل التبريد، وهي عملية لا تتطلب إدخال أي مشغّل.

في تصاميم مفاعل الغاز المرتفع الحرارة، علاوة على ذلك، فإن الوعاء ومولّد البخار في المفاعل هما منفصلان عن بعضهما البعض. يدخل غاز الهيليوم البارد إلى وعاء المفاعل، ويمتص الحرارة من المفاعل، ثم يتابع سيره بعد ذلك إلى مولّدات البخار، حيث يمكن إستخدام البخار الناتج لإنتاج الكهرباء أو في التطبيقات الصناعية الكبرى.

يفضّل السعوديون تصميم المفاعل المضغوط بالماء، وتحديداً المفاعل الكوري الجنوبي الذي يتميز بنظام متقدم متكامل الوحدات (سمارت) (System-Integrated Modular Advanced Reactor) الذي هو أيضاً تصميم غير مُجرَّب، كما لا يوجد لديه وحدة تجريب أولية، وعلاوة على ذلك ليس هناك أي مشتر آخر له غير السعوديين

على مدى العقود القليلة المقبلة، سوف تستثمر المملكة العربية السعودية أكثر من ٥٥ مليار دولار في مشاريع تحلية المياه. بحلول العام ٢٠٣٢، فإنها سوف تستثمر أكثر من ١٠٩ مليارات دولار للوصول إلى تحقيق ثلث الطلب على الطاقة من مصادر بديلة. وستكون الطاقة النووية حجر الزاوية في هذه الخطط

تحلية المياه في السعودية: ستتحول في غالبيتها إلى الطاقة النووية

وبالتالي، فإن مفاعل الغاز المُرتفع الحرارة هو فعّال بشكل خاص في مشاريع تحلية المياه، إذ أن التصميم يسمح بسهولة تطويع مولّدات البخار لأغراض تحلية المياه الحرارية. بالنسبة إلى بلد يسعى في وقت واحد إلى معالجة تحديات الطاقة والمياه، فإن مثل هذا التصميم له مزايا لا تُضاهى – والتي كما يبدو لم يهتم بها السعوديون.

بدلاً من ذلك، يفضّل السعوديون تصميم المفاعل المضغوط بالماء، وتحديداً المفاعل الكوري الجنوبي ذو النظام المتقدم المتكامل الوحدات (سمارت) (System-Integrated Modular Advanced Reactor). إن القدرات التقنية لهذا المفاعل لا تتطابق تماماً مع تلك التصاميم الأخرى، مثل "أم باور" (mPowe) أو "أنتار" (Antare). والمعروف أن "سمارت" هو أيضاً تصميم غير مُجرَّب، كما لا يوجد لديه وحدة تجريب أولية، وعلاوة على ذلك ليس هناك أي مشتر آخر له غير السعوديين. في المقابل، فقد إعتمد تصميم "أنتار" بالفعل في الولايات المتحدة واليابان وكازاخستان. لذا أمام كل هذه السلبيات، جنباً إلى جنب مع نظام تبريد المياه القائم في "سمارت" الواضح المعالم، يطرح خيار السعوديين للمفاعل الكوري الجنوبي أسئلة عدة.

الآن، ينبغي على المفاعلات السعودية أن تؤمن مصدر المياه لمحطة الطاقة النووية من محطات التحلية، وهذا يعني أنه من المرجح أن تُبنى المفاعلات على مقربة من الساحل. مع ذلك، فإن كلاً من ساحل البحر الأحمر وساحل الخليج غير مستقر زلزالياً، مما يزيد من مخاطر حدث زلزالي الذي يمكن أن يؤدي إلى فشل التبريد -- كما حدث في فوكوشيما. على الرغم من أن هناك فراغات داخلية في المملكة من دون نشاط زلزالي، لكن المشكلة أن لا وجود للماء فيها. فإن الخيار الوحيد يكمن في ضخ المياه الداخلية، ولكن سيكون عليها السفر أكثر من ٣٠ ميلاً للوصول إلى مواقع داخلية ملائمة قابلة للتطبيق، مع تشكيل كل ميل من خطوط الأنابيب المُكلفة خطر إضافي بتعرضه للكسر أو التخريب. وثمة إقتراح آخر يقوم على إستخدام مياه الصرف الصحي المُعالَجة كمبرّد للمفاعل، ولكن هذه العملية تستهلك كمية كبيرة من توليد الطاقة للمفاعلات، وموارد المياه المُستعملة نادرة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الأمر يشكّل تحدّياً فنياً كبيراً -- حالياً، هناك مفاعل نووي فقط يستخدم المياه المُستعملة كمبرّد وحيد، وليس من الواضح أن تصميم "سمارت" سيكون متوافقاً مع هذه العملية.

بإعتراف الجميع، من الصعب فهم لماذا ظلت الرياض غافلة عن تحديات المياه في البلاد. أحد الإحتمالات هو أن الحكومة كانت غير عقلانية بشكل كبير، حيث لم تكلف نفسها عناء تشغيل الأرقام. بعد كل شيء، فهي غارقة في دولارات عائدات النفط وعلى إستعداد لدفع أي قسط للخيار النووي الذي يروق لها. إحتمال آخر، مع ذلك، هو أن الدوافع لتطوير الطاقة النووية تتجاوز تحلية المياه. هذا لا يعني أن المملكة العربية السعودية لم تكن لديها أسباب مشروعة للحصول على الطاقة النووية – فلديها الأسباب. ولكن إذا كانت الحكومة تسعى أيضاً إلى الحفاظ على إمكانية إستخدام البنية التحتية النووية في البلاد لكي تصبح قوة نووية، فإن إختيارها لتصميم أكثر تقليدية والذي تم إختباره وثبت بأنه وسيلة ناجعة لهذا الغرض سيكون مفهوماً ومعقولاً. وفي كل الحالات، فقد أساءت الرياض إلى هدفها المُعلن المتمثّل في خلق المزيد من المياه العذبة لجميع مواطنيها

بقلم الدكتور عبدالله ناصر الدين*

تأثير رفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي على السعودية

شـكّل قرار الكونغرس الأخيـر برفع الحظر عـن تصدير النفط الأميركي حدثـاً أضيف إلى الأحداث الكثيرة المُتشـابكة والتي ترمـي بثقلهـا على أسـواق النفط و تجعل مـن تحليل الأسـباب والأبعاد والنتائج مهمة شائكة تكثر فيها التكهنات والفرضيات لا سيما الجيوسياسية منها. نسـعى هنا إلى تسليط بعض الضوء على نتائج هذا القرار وبالتحديد تلك النتائج المرتبطة بالأثار التي قد يخلّفها على الإقتصاد السـعودي. فإلى أيـن يتجه إقتصاد المملكة في ظل التغيّر الحاصل في أسـواق النفط؟ هل أن إحتياطات المملكة كافية لمواجهة هذه التغيّرات؟ وما هي أهمية لجم الإنفاق وبالتالي ما هي مخاطره؟

عندمـا صدر قرار حظر تصدير النفط في الولايات المتحدة في العام ١٩٧٥ كانـت دول منظمة "أوبك" تنتج ما يزيد عن ٥٢٪ من الإنتاج العالمي بينما حصتها اليوم لا تتعـدى الـ٤٢٪. في العقود الأربعة الماضية تغيَّرت خارطة إنتـاج النفط في العالم، وإزدادت حصة الدول المنتجة من خارج المنظمة، و منهـا الولايات المتحدة، والتي إسـتطاعت أن ترفع إنتاجها إلى ما يقارب الـ١٠ ملايين برميل في اليوم وتقليص وارداتها مـن ٦٠٪ في العام ٢٠٠٥ إلـى أقل من ٤٠٪ مـن حاجتها اليوم بفضـل تكنولوجيا إسـتخراج النفط الصخـري. من هذا المنطلـق، ورغم أن أميركا بعيدة مـن الإكتفاء الذاتي مـن إنتـاج النفط، إلا أن أي حصار نفطي عليها اليـوم كالذي فرضه العرب عليهـا في العام ١٩٧٣ لن يجـدي نفعاً. فالولايات المتحدة تسـتورد اليوم أقل من مليوني برميل فقط من الدول العربية. أمام هذا المشـهد الجديد رفعت واشنطن الحظر عن تصدير النفط، وهو قرارٌ يجعلها لاعباً نفطياً من الطراز الأول في الأسـواق العالمية وله تداعيات كبيرة جداً على مسـتقبل إقتصاد المملكة العربية السـعودية وذلك بسبب دخول منافس جديد في الأسـواق (في ٢٠١٦/١/١ إتجهت أول ناقلة نفط إلى إيطاليا)، وهو منافس طالما كان أكبر مسـتورد للنفط فـي العالم، الأمر الذي يغيِّر من ديناميكية هيكلية السـوق أي التحوّل من إقتصاد القلـة الإحتكاري إلى إقتصاد القلة الذي يبدي أهمية أقل للسعر مقابل التركيز على كمية الإنتاج. هذا التحوّل نلحظـه بوضوح عندما نرى قرار الرياض مجـاراة أي زيادة إنتاج من خارج منظمة "أوبك" وفي تصريحات مسـؤولين سـعوديين ولا سـيما التصريح الأخير لوزير النفط السـعودي علي النعيمي بأن "للمملكة قدرات إنتاجية أكبر و تستطيع زيادة إنتاجها".

هـذه التحوّلات تجعـل الوضع الإقتصادي في المملكة على مدى العشـر سـنين المقبلة أمام تحديـات هيكلية صعبة للغايـة. ويمكن تلخيص تلك النتائج بثلاث محاور رئيسية: في المحور الأول، سينعكس إستمرار المملكة في السياسـة النفطية الحالية إلى بقاء الأسـعار على مسـتويات منخفضة مـا سـيكون له تأثيرات مباشـرة على حـال المواطن السـعودي في دولة الرفاهية مع تراجع الدعم الحكومي للعديد من السلع إضافة إلى تسهيلات أخرى كالسـكن و الطبابة و التربية. في المحور الثاني يمكن وضع النتائج المرتبطـة بمالية الدولة والتـي أعلنت اخيراً عن عجز فـي الموازنة وصل إلـى ٩٨ مليـار دولار والأعلى في تاريخ البلاد. هـذا العجز يعكس بوضوح المخاطر المالية التي قد تعصف بإقتصاد المملكة إذا بقيت الأسـعار على مسـتوياتها المنخفضة مما يسـتدعي مـن المملكة إتخاذ قـرارات حازمة ومريرة لطالما تجنّبتها. هذه القرارات تتطلب تعديلات بنيوية على إنفاقها. ولعل القرار الأخير بالرفع النسـبي للدعم عن المشـتقات النفطية (والذي أدى إلى إنخفاضه ٤٠٪) يشـكّل قراراً صائباً وإن أتى متأخراً، وإن إسـتُكمل بقرارات مماثلة على الماء و الكهرباء، فقد يأتي بتوفير كبير على الموازنة. وبنـاءً عليه تلحظ موازنة العام ٢٠١٦ التي أقرَّت أخيراً إنخفاضاً في العجز بنسـبة ١١٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٥ كما يتوقـع أن ينخفض العجز إلى ١٠,٨٪ مـن الناتـج المحلي من ١٦٪ في العـام المنصرم. في المحـور الثالث، إن التراجع الإقتصادي في المملكة ستكون له أبعاد جيوسياسية عارمة. لا يعني ذلـك إنكفاء الرياض بل ربما المزيد من الإنخراط في أزمات المنطقة للحد من تراجعها الإقتصادي في المدى البعيد و تأثيرها في العالم العربي والذي إعتمد على الدعم المالي. و من هنا نلحظ أن الإنفاق العسكري حصل على الحصة الأكبر من موازنة العام ٢٠١٦ (٢١٣ مليار ريال أي ما يوازي ٥٨ مليار دولار). هذا القلق يفسّر إستماتة دول المنطقة و منها المملكة في التدخل في الصراعات الإقليمية.

إن قرار الكونغرس سـيضع المملكة أمام المزيد من الضغوط للحفاظ على حصتها في الأسـواق. وإن لم تتغيَّر المعطيات بشكل كبير، ومن المستبعد أن تتغيّر، ستشـهد إحتياطات المملكة المزيد مـن التراجع، علماً أن هذه الإحتياطـات تراجعت من ٧٣٢ مليار دولار إلى ٦٢٣ مليار في العام ٢٠١٥، و قد لا تكفي المملكة لأكثر من خمس سنوات لسد العجز و إن إنخفضت بوتيـرة أبطأ. مع تراجع هذه الإحتياطات سـتحتاج البلاد إلى إتخاذ المزيد مـن القرارات الصعبة كفرض الضرائب المباشـرة وغير المباشـرة والإبتعاد أكثر عن النمـوذج الإقتصادي الذي حلّ في المملكـة لعقود طويلة. هذه الخطوات و إن صلحت إقتصادياً إلا أنها تضع إستقرار البلاد أمام تحد صعب يُنذر بالمزيد من عدم الإستقرار والتخبط وإنفراط الدول في المنطقة.

لقد أتي قـرار الكونغرس الأخير في توقيت تبدو فيه دول المنطقة، ومنها المملكة العربية السـعودية، ومصر، وإيران، وتركيا ومعها روسـيا، منهمكة ومُنهَكـة إقتصادياً. أمام هذا المشـهد، وبعد أربعين عاماً على إسـتعمال العرب سـلاح النفط ضدها، ها هي الولايات المتحدة تنزع هذا السلاح من أيدي العرب الذين فاجأهـم "الربيع العربي" وأدخلهم في دوامة يحاولون الخروج منها منذ أكثر من ٤ سنوات

* خبير إقتصادي، وأستاذ الإقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة بيروت العربية

Ad-Diplomasi News Report
www.ad-diplomasi.com
"FOUNDED in 1996"
P.o.box 138, Chelsea, London SW3 6BH, England
Tel: +44 (0) 207 286 1372 | Fax: +44 (0) 207 266 1479
Email: ad-diplomasi@btconnect.com

Editor: Raymond Atallah
Ad-Diplomasi News Report is published from London in Arabic as well as in English by Focus Press (UK) Limited.

Ad-Diplomasi News Report monthly distributes critical analysis of events in the Arab world and the Middle East to its subscribers among the top Arab decision makers, government officials, diplomats, journalists and business dealers.

Ad-Diplomasi News Report analysis goes beyond the event to provide the information and assessments needed to understand intelligently what is going on in the ever changing Middle East political, military and economic scene.

Ad-Diplomasi News Report's writers have an impeccable reputation as experts in Arab affairs and their work is widely quoted by the international media.

مشاريع طاقة كبيرة رغم إنخفاض الطلب وغرق الأسعار

أنابيب الحرب والسلام في شرق البحر المتوسط

فيما تتسابق بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط على تطوير حقول الغاز مقابل شواطئها، فإن مشاريع الطاقة الكبرى قد تشكّل وقوداً لفتنة أكثر من وسيلة للسلام، كما يشرح التقرير التالي:

بيروت - بشير مقبل

تحاول إسرائيل وغيرها من دول شرق البحر المتوسط البدء في تطوير إحتياطاتها الهائلة المُحتملة من الطاقة، ولكن هذه المحاولات قد تحقق مكاسب جيوسياسية أقل مما توقعته الحكومات من القدس إلى القاهرة مروراً بنيقوسيا.

كانت مشاريع الغاز الطبيعي الكبيرة مُعلّقة في إسرائيل ولبنان وقبرص لأكثر من عام، ولكن إكتشاف حقل غاز "زهر" على شواطىء مصر أنعش الآمال لدى زعماء المنطقة وجعلهم مبهورين بأحلام الطاقة.

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام "الكنيست" في الشهر الفائت ان تطوير حقول الغاز البحرية الإسرائيلية أمر حيوي لأمن البلاد والبقاء على قيد الحياة. زعماء قبرص، الذين حثّهم وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ينظرون إلى الغاز الطبيعي كحافز لتوحيد الجزيرة المُقسَّمة. وتأمل مصر من جهتها بأنها سوف تجد في إكتشافها الكبير تحريراً من الحاجة إلى إستيراد أي غاز من إسرائيل وجعلها مكتفية ذاتياً بالنسبة إلى الطاقة مرة أخرى.

"هذا هو" تأثير زهر"، إنه يقود وينعش المصالح في جميع أنحاء المنطقة"، قالت منى سكرية، المؤسسة المشاركة لـ"آفاق الشرق الأوسط الإستراتيجية" (Middle East Strategic Perspectives)، وهي شركة إستشارات للطاقة في بيروت.

على الرغم من ذلك، فإن الصراع على موارد الطاقة، وخصوصاً في هذا الجزء من العالم، يُشعل الإحتكاك أكثر من الوئام. لقد وصلت قبرص وتركيا تقريباً إلى حافة الحرب حول إحتياطات الطاقة البحرية. ولا تزال مصر وإسرائيل تتصارعان على الغاز الطبيعي الذي كانت تصدّره القاهرة إلى الدولة العبرية؛ فقد رفضت مصر حتى الآن دفع تسوية التحكيم البالغة ١,٨ مليار دولار لوقفها صادرات الطاقة. كما أن إحتمال إستيراد الغاز من إسرائيل قد أثار إستياء الكثير من الأردنيين؛ تعهد نائب أردني "العودة إلى ركوب ظهر الحمار" قبل إستيراد الغاز الإسرائيلي.

الواقع ان الذي يزيد من تعقيد جهود المنطقة للإستفادة من ثرواتها في مجال الطاقة يكمن في ضعف سوق الغاز. إن أسعار النفط والغاز الطبيعي منخفضة جداً، مما يجعل الإستثمار في المشاريع الكبيرة في هذا القطاع أقل جاذبية. كما أن إنخفاض الطلب والإمدادات الوفيرة يلقيان أيضاً بظلالهما ويلبّدان الإنقشاع في بلدان مثل إسرائيل وقبرص اللتين تأملان بأن تصبحان من الدول الكبيرة المصدِّرة للغاز.

"في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نفعل ذلك الى الوراء - نبدأ بفرز وعدّ جميع المزايا الجيوسياسية المُحتملة ولا نفكّر في السوق الفعلية. من يريد الغاز؟ هل هناك طلب؟"، قالت بريندا شافير، الخبيرة في شؤون الطاقة في البحر المتوسط في جامعة جورجتاون الأميركية.

في محاولة لدفع مشروع للغاز الطبيعي مثير للجدل قبالة الساحل الإسرائيلي، قال نتنياهو للمشرّعين الإسرائيليين في الشهر الفائت، يجب أن يتم

إن الذي يزيد من تعقيد جهود المنطقة للإستفادة من ثرواتها في مجال الطاقة هو ضعف سوق الغاز. إن أسعار النفط والغاز الطبيعي منخفضة جداً، مما يجعل الإستثمار في المشاريع الكبيرة في هذا القطاع أقل جاذبية

الإنتهاء من المشروع على الرغم من أن مسؤولي مكافحة الإحتكار في البلاد حاولوا سحق المشروع قبل عام بسبب مخاوف المنافسة. لقد لعب رئيس الوزراء الإسرائيلي على الفوائد الجيوسياسية التي يجلبها إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي للبلاد، واصفاً المشروع بأنه "ضروري لمستقبل إسرائيل". إن تصدير الغاز إلى دول مثل الأردن ومصر، قال، سيجلب فوائد إقتصادية وأمنية.

"بالطبع، إن توريد الغاز إلى تلك البلدان يضيف طبقة أخرى من الإستقرار الذي هو في مصلحتنا حتى عندما يكون في مصلحتها"، قال نتنياهو للجنة الشؤون الإقتصادية في الكنيست في ٨ كانون الأول (ديسمبر) الفائت.

إنها حجة لوّح بها مراراً وتكراراً الديبلوماسيون الأميركيون، الذين يتحدثون عن "أنابيب السلام" أو عن إستخدام العلاقات في مجال الطاقة لتحسين العلاقات بين الدول. في تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت وصف نائب وزير الخارجية الأميركي طوني بلينكن منطقة شرق البحر المتوسط بأنها "واحدة من ألمع الأضواء في الجغرافيا السياسية للطاقة"، مضيفاً بأن إنتاج وتصدير الطاقة في هذا الجزء من العالم سوف يكونان "أداة للتعاون، لتحقيق الإستقرار، والأمن، ومزيد من الإزدهار".

بلينكن وغيره من كبار المسؤولين الأميركيين يعتقدون بأن إكتشافات الغاز الجديدة الكبيرة قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى مستقبل قبرص، التي تم تقسيمها بصعوبة بين اليونان وتركيا لعقود من الزمن. وقال بلينكن بأن إكتشافات الطاقة قد أضافت دفعة جديدة إلى محادثات إعادة توحيد الجزيرة. وقال كيري خلال زيارته لنيقوسيا في الشهر الفائت أنه من خلال إستغلال حقول الغاز البحرية، يمكن أن يصبح هذا البلد "محوراً تجارياً إقليمياً للطاقة". ربما يكون ذلك رأياً مبالغاً فيه: إن إحتياطات الغاز البحرية في البلاد ليست سوى جزء صغير مما تم العثور عليه قبالة سواحل إسرائيل ومصر.

من ناحية أخرى، إن الاكتشافات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي نادراً ما تكون بمثابة مواد تحفيز للسلام. بدلاً من ذلك، يمكن أن تؤدي الإكتشافات والتجارة في مجال الطاقة في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات الطويلة الأمد بين الجيران، كما حدث مراراً وتكراراً بين روسيا وأوكرانيا، وروسيا ودول البلطيق. كما أن تركيا وقبرص، مثل الصين وفيتنام، إنخرطتا في تهديدات بحرية في العام الماضي بسبب خلافات بشأن ودائع الطاقة البحرية. والعراق بدوره هو على خلاف

حقل "زهر" المصري: أنعش أحلام زعماء المنطقة

رجب طيّب أردوغان: عودة العلاقات مع إسرائيل خير للمنطقة!

بنيامين نتنياهو: الإفادة من النفط البحري مهما كلف الأمر

مع إقليم كردستان في الشمال على إحتياطات وصادرات النفط.

"ليست هناك سابقة لفكرة "أنابيب السلام""، قال شافير. مضيفاً: "لم يسبق أن تم حل أي خلاف أو صراع بسبب جاذبية تجارة النفط والغاز".

في الواقع، على الرغم من أن نتنياهو تحدث عن آفاق صادرات الغاز الإسرائيلي إلى الأردن ومصر، فإن إحتمالات مثل هذه الصفقات، والانسجام الإقليمي، تبدو قاتمة. فقد جمّدت مصر محادثاتها بشأن المشتريات المستقبلية من الغاز الإسرائيلي بسبب نزاع تجاري متزايد حول صادرات الغاز المصري إلى إسرائيل، في حين أن المشرّعين الأردنيين – الذين يعارضون إلى حد كبير الإعتماد على الطاقة الإسرائيلية – قالوا بأن ليست هناك محادثات جارية لشراء الغاز الإسرائيلي.

كما صرح نتنياهو أمام المشرّعين في "الكنيست" أن تحوّل إسرائيل إلى دولة مصدِّرة للطاقة من شأنه أن يجعل من الصعب على دول أخرى عزل إسرائيل إقتصادياً. "القدرة على تصدير الغاز تجعلنا في مأمن أكثر من الضغوط الدولية. لا نريد أن نكون عرضة للمقاطعة"، قال.

تل أبيب ليست وحدها في سباق لتطوير الحقول البحرية. على الرغم من وفرة الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم والأسعار المنخفضة اليوم، فإن دول المنطقة تسعى جاهدة إلى إستغلال إكتشافات كبرى في مجال الطاقة. تحاول مصر وشركة "إيني" الإيطالية دفع عجلة التنمية في حقل "زهر" البحري وتأملان بإستخدام الغاز لوقف أي واردات في المستقبل من إسرائيل. وقد أثار الإكتشاف المصري الآمال في قبرص بأن تكون مياهها تختزن المزيد من الغاز الطبيعي أكثر مما إعتُقد سابقاً، ولا يزال القادة هناك يطمحون إلى تحويل الجزيرة الى مركز إقليمي للطاقة. حتى لبنان، حيث تضررت إحتياطاته البحرية الكبيرة المحتملة جراء الجمود السياسي، فمن الممكن أن يفتح قريباً الباب أمام الإستثمار الأجنبي بعد الإنتخابات الرئاسية المقبلة، على حد قول سكرية.

أحد أسباب التفاؤل المستمر: تركيا. إن سعي أنقرة إلى تنويع وارداتها من الطاقة يحتمل أن يشكّل حافزاً إضافياً لغاز شرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك التقارب مع إسرائيل، وحتى مع قبرص.

تتطلع تركيا، التي تُعتبر واحدة من أكبر الدول المستخدمة للغاز الطبيعي في أوروبا، إلى تنويع

الإكتشافات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي نادراً ما تكون بمثابة مواد تحفيز للسلام. بدلاً من ذلك، يمكن أن تؤدي الإكتشافات والتجارة في مجال الطاقة في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات الطويلة الأمد بين الجيران، كما حدث مراراً وتكراراً بين روسيا وأوكرانيا، وروسيا ودول البلطيق

موزّدي الطاقة إليها، إذ أنها تحصل على ما يقرب من ٦٠ في المئة من إحتياجاتها من الغاز من روسيا. ومنذ أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، عندما أسقطت طائرة مقاتلة تركية قاذفة "سوخوي ٢٤" روسية، تصاعدت حدة التوتر بين أنقرة وموسكو، الأمر الذي بات يهدد صفقات الطاقة بين البلدين.

لقد أدّت تجارة الطاقة بين تركيا وكردستان العراق في السنوات الأخيرة إلى تعزيز وتوثيق العلاقات مع أربيل، على الرغم من عداء أنقرة التاريخي للأكراد الإنفصاليين. وقال نتنياهو بأن إسرائيل متورّطة في محادثات مع تركيا بشأن إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي، على الرغم من أن أنقرة إشترطت على إسرائيل إنهاء الحصار على قطاع غزة قبل أن يتم التوصل إلى أي إتفاق. كما أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن إستعادة العلاقات بين البلدين ستكون أمراً جيداً ل"المنطقة كلها".

إن العطش إلى الطاقة في تركيا يمكن أن يؤدي بها إلى رفع غصن الزيتون في قضية قبرص التي قُسِّمت منذ أربعة عقود بين الجنوب اليوناني والشمال التركي. لكن المحادثات لتوحيد الجزيرة قد حققت تقدماً كبيراً، ويمكن أن يصل المتحاورون إلى إتفاق مبدئي بحلول الربيع المقبل.

الآن تبدو الصورة كما يلي: مصر صارت لديها مصادرها الخاصة الوفيرة من الغاز المحلّي، وقبرص تبحث في جميع الأنحاء للعثور على عملاء جدد، وتركيا المحتاجة تقبع في الجوار.

"على الورق، تبدو تركيا بأنها الوجهة الأكثر منطقية لصادرات الغاز القبرصي، ولكن السياسة لا تزال مُعقدة للغاية"، تقول سكرية

Khalidiya Street - Abu Dhabi - UAE

Tel: +971 2 6654300

Fax: +971 2 6663396

بعد الإتفاق الإيراني وتوقيع القاهرة على إتفاق للطاقة النووية مع موسكو

هل تسعى مصر إلى إنتاج سلاح نووي لتعزيز نفوذها؟

على الرغم من إعرابها عن أملها بأن يحول الإتفاق النووي الدولي مع طهران دون حدوث سباق تسلح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن مصر قد دخلت نطاق الدول التي أشير إلى أنها ستسعى بعد توقيع الإتفاق الإيراني إلى التسليح النووي.

فقبل توقيع هذا الاتفاق حذرت تل أبيب من جهود القاهرة في هذا النطاق ردًّا على هذا الإتفاق، حيث حذر مدير الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد من إمكانية توصل مصر لإمتلاك السلاح النووي في الفترة المقبلة، بل أكد على إمتلاك مصر بالفعل للمعرفة والموارد التي تؤهلها لتحقيق قدرات نووية، حسب ما جاء في صحيفة "جيروزالِم بوست" الإسرائيلية.

وقال القيادي السابق في المخابرات الإسرائيلية (الموساد) في مؤتمرٍ عقد في معهد السياسة والإستراتيجية في هرتسيليا: "بمجرد حصول إيران على السلاح النووي ستطور مصر سلاحها الخاص بها، وستشتري السعودية نظيرًا له من باكستان". فإلى أي مدى يصح هذا الكلام؟

القاهرة - هدى أحمد

في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، بعد أقل من ستة أشهر على صفقة إيران التاريخية مع مجموعة الدول الخمس (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، الصين وروسيا) زائد ألمانيا، وقّع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إتفاقيتين مع روسيا لتمويل وبناء أول محطة للطاقة النووية في مصر. وبموجب هذه الإتفاقية، سوف يبني ويدير ويشغّل البَلَدان أربعة مفاعلات نووية بقدرة ١٢٠٠ ميغاواط في شمال غرب مدينة الضبعة على ساحل البحر المتوسط.

وجاء هذا الاعلان قبل أيام من إسقاط السلطات التركية قاذفة "سوخوي ٢٤" روسية بزعم إنتهاك مجالها الجوي. لذا يتوقع الخبراء الآن أن تؤدي الأزمة الروسية – التركية التي تتكشّف إلى تعزيز مكانة القاهرة في إطار سعيها إلى المشاركة في تشكيل الأحداث الإقليمية من طريق ترسيخ مكانتها كلاعب فاعل لا يُستهان به داخل التحالفات المتغيّرة في المنطقة. الواقع أن موسكو والرياض تتنافسان فعلياً حالياً للحصول على دعم القاهرة بالنسبة إلى الصراع في سوريا

يتوقع الخبراء الآن أن تؤدي الأزمة الروسية – التركية التي تتكشّف إلى تعزيز مكانة القاهرة في إطار سعيها إلى المشاركة في تشكيل الأحداث الإقليمية من طريق ترسيخ مكانتها كلاعب فاعل لا يُستهان به داخل التحالفات المتغيّرة في المنطقة

لأن كلاً من العاصمتين تسعى إلى الإستفادة من معارضة السيسي المعروفة للإسلام السياسي لدفع "أجنداتهما" الإقليمية. لذا من خلال تعميق تعاونها لمكافحة الإرهاب مع مصر، خصوصاً في أعقاب إسقاط طائرة الركاب الروسية فوق سيناء، تأمل موسكو تعزيز موطئ قدمها في المنطقة. من جهتها نددت المملكة العربية السعودية بالتدخل العسكري الروسي الأخير في بلاد الشام، معتبرةً ذلك محاولة من جانب موسكو للحفاظ على نظام الأسد، حليف إيران، المنافسة الإقليمية الرئيسية للرياض.

ذراع قوية ثابتة

إستخدم السيسي أزمات متعددة في المنطقة لإستعادة دور مصر كقوة إقليمية، التي فقدتها مع سقوط نظام حسني مبارك في العام ٢٠١١، والذي أعقبته أزمات سياسية متعاقبة. وفي وسط سعيه إلى ترسيخ سلطته وتوسيع نفوذ بلاده يكمن تطوير برنامج نووي مدني في مصر. على الجبهة الداخلية، سوف تساعد الطاقة النووية على تخفيف نقص الكهرباء المستمر وإنقطاع التيار الكهربائي في البلاد. وعلاوة على ذلك، يمكن للمفاعلات النووية أن توفّر الطاقة اللازمة لتشغيل عمليات تحلية المياه، التي توفر حالياً لمصر كمية كبيرة من مياه الشرب (في الوقت الراهن، فهي تعتمد على طاقة النفط المُكلفة).

من ناحية أخرى، هناك منطق سياسي أيضاً. إن الإنضمام إلى النادي النووي يأتي مع مكانة دولية وأفضلية محلية. بعبارة أخرى، يمكن أن يستخدم السيسي البرنامج لحشد التأييد المحلي من طريق عَكس عدم الإستقرار المُزمن والشعور بالضيق الإقتصادي في مصر وإستعادة دور بلاده القيادي في العالم العربي. ومن شأن البرنامج النووي المصري أن يساعد القاهرة على إعادة تعريف علاقاتها مع روسيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة – وذلك باللعب السياسي من أجل الحصول على شروط تمويل مواتية من الرياض وأبو ظبي من طريق مواءمة نفسها أقرب إلى عدوهما السياسي الروسي.

الواقع أن مصر، الدولة العربية الأكثر إكتظاظاً بالسكان، تُعتبر على نطاق واسع المركز السياسي والعسكري والثقافي للعالم العربي. وحتى لو لم يُذكَر ذلك علناً، فإن هناك توقعاً لدى الزعماء الخليجيين أنه في مقابل منحهم المساعدات النقدية، فإن القاهرة ستستخدم مواردها العسكرية ومكانتها السياسية للمساعدة على تحقيق مصالحهم.

لكن مصر تلعب لعبة خطرة إذا كانت تعتقد أنه يمكنها إدارة القوى في المنطقة بسهولة. يخشى بعض منتقدي إتفاق إيران بأنه قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي إقليمي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية، وإن الإتفاق المصري –الروسي الأخير قد يساعد بشكل جيد القاهرة في نهاية المطاف على بناء برنامج نووي عسكري حتى لو ما زالت تتمسك بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية.

اللحاق بالركب

قال كبار المسؤولين في إسرائيل، بمن فيهم وزير الدفاع موشيه يعلون، أن البلدان التي تنظر إلى إتفاق إيران النووي كتهديد، مثل مصر، تريد اللحاق به، وسوف يترتب عن ذلك سباق تسلّح نووي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الواقع أنه إذا قررت مصر تطوير أسلحة نووية، فإنها

الرئيسان عبد الفتاح السيسي وفلاديمير بوتين: هل يحل حلفهما مكان حلف الأخير مع تركيا؟

وزراء الدول الخمسة زائد ألمانيا مع وزير خارجية إيران: الإتفاق النووي هل يؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة؟

لـن تبدأ من الصفر. إن المساعي النووية السابقة للبلاد تركتها مع مفاعلين من مفاعلات الأبحاث، ومجموعـة مـن ذوي الخبـرة مـن الفيزيائييـن والمهندسيـن، وعدد من الجامعـات القادرة على تدريب جيل جديد من العلماء النوويين.

سيكون أصعب بكثير على العالم أن يثني ويمنع مثل هذه النتيجة أيضاً، إذ أن الإتفاق النووي مع إيران أعطى الإشارة إلـى أن البرامج النووية في الشرق الاوسـط وشمـال أفريقيـا صـارت مسموحـة ولم تعـد ممنوعـة. للتأكيد، لا شيء من هـذا يعني أن البرنامـج النووي العسكري المصري سيتبع وينفذ حتمـاً. إن إتجـاه أي برنامـج نـووي مصـري غير مؤكـد، على الرغم من أن هناك بعض الإحتمالات الواقعية.

بالنسبـة إلـى المبتدئين، قـد تتبع مصـر نموذج تطويـر الطاقة النووية الذي أطلقته دولة الإمارات العربيـة المتحـدة، والتي وافقت فـي العام ٢٠٠٩ على عدم القيام بأي أنشطة دورة وقود أو تخصيب محلـي – وهذا يجعلها تعتمد على الأسواق الدولية لتأميـن الإمـدادات داخـل أراضيهـا، الأمر الذي مـن شأنـه أن يمنعها من تخصيب المـواد النووية لأسلحة نووية. إن إعتماد هذه السياسة، بالإضافة إلـى إلتزام أبو ظبـي بالشفافية والإمتثـال للوائح الوكالـة الدوليـة للطاقـة النوويـة، تخـدم بمثابة نمـوذج لسياسة منع إنتشار الأسلحة النووية، وفقاً لوزارة الخارجية الأميركية.

لقـد أنشـأت دولـة الإمـارات شروطـاً وأحكامـاً لبرنامجهـا النـووي السلمـي كبديـل واضـح مـن النمـوذج الإيراني. بعد صفقة إيـران، رغم ذلك، فقد أعربت أبو ظبي عـن تحفّظات حول إمتناعها عـن تخصيـب اليورانيـوم. فـي تشريـن الأول (أكتوبـر)، قـال سفيرهـا لدى واشنطـن، يوسف العتيبـة، لرئيـس لجنـة الشـؤون الخارجيـة فـي مجلس النواب الأميركي بأن أبو ظبي لم تعد تشعر بأنهـا مُلزَمة بالإتفاق النـووي السابق مع الولايات المتحـدة. هـل أن تصريحـات السفيـر تعبّر عن تغيير فـي السياسة الإماراتيـة؟ الحكمة تفيد بأن الإنتظار خير الأمور لمعرفة الجواب.

اللعبة العالمية

علـى أية حـال، باللجوء الى روسيـا للحصول على المساعـدة، فقـد قـررت مصر الوقـوف فعلياً في وجـه الضغـوط الأميركيـة للحفـاظ علـى الوضع الحالـي لمنطقـة الشرق الأوسط وشمـال أفريقيا خالية مـن الأسلحـة النوويـة. ونظراً إلـى إلتزام الرئيـس الروسـي فلاديمير بوتيـن الواضح للحدّ من هيمنة الولايـات المتحدة العالمية، فقد تسمح موسكو للقاهرة بتخصيـب اليورانيوم الخاص بها في المستقبل البعيد. فقد يأخذ الأمر ما يقرب من عشـر سنين لتطوير القـدرات الصناعية والتقنية الكافيـة لإنشـاء برنامـج للأسلحـة النوويـة. من جهتها يمكـن لمصر أن تقضـي السنوات الخمس الأولى ضمـن الحدود القانونيـة لإلتزاماتها بعدم إنتشار الأسلحة النووية. وتحت غطاء من الإمتثال، يمكـن للقاهرة أن تعمـل مع روسيـا وغيرها لبناء برنامج نووي لأغراض عسكرية في سهولة نسبية.

مـن جانبها، فـإن واشنطـن، من خـلال الشراكة المتواصلـة مع الجيش المصـري، من المرجح أن تمارس ضغطاً كبيراً علـى مصر للإلتزام بأحكام معاهـدة حظر الإنتشار النووي؛ وتحديداً، لا يمكن للقاهـرة البدء في تخصيب اليورانيوم، ولا يمكنها أن تكون طرفاً في معالجة الوقود النووي المستنفَد بعـد الإنتهـاء من الإستخـدام المدنـي. مع ذلك، ينظـر السيسي إلـى الولايات المتحـدة كحليفة لا يمكن الوثوق بها أو الإعتماد عليها نظراً إلى دعمها الأول لجماعـة "الإخـوان المسلمين". الحقيقة أن التوتـرات في علاقـة القاهرة مـع واشنطن تجعل السيسي أكثر إهتماماً في البحث عن شريك آخر، مثل روسيا، حيث يبـدو أنه ربما أكثر ميلاً لتحويل البرنامـج النووي المدني إلى برنامج أسلحة نووية في نهاية المطاف.

فـي كلتـا الحالتيـن، فـي المـدى القصيـر، فإن البرنامـج النـووي الناشئ في مصـر سوف يعزز وضـع السيسي ويجعلـه أكثر جرأة فـي المنطقة. إن الإتفاق النـووي بين إيران والدول الخمس زائد ألمانيـا يضع معيـاراً جديداً للمنطقـة. لذلك، لن يكـون من المستغـرب أن تؤدي السابقـة الإيرانية إلـى تشجيـع دول الشرق الأوسط وشمـال أفريقيا الأخـرى للمطالبـة لنفسهـا بـ"حقـوق" طهـران عينهـا الـواردة بشـأن القـدرة علـى تخصيـب اليورانيـوم. وحتـى لـو نفّـذت إيـران جانبها من الإتفـاق، فسيبقـى أمـن الطاقة والهيبـة الوطنية على الطاولـة كمحفزات قوية بالنسبـة إلى مصر لمواصلـة وتطويـر برنامجها النـووي. وفي المدى الطويـل، من المرجـح أن السيسي سوف يستخدم البرنامـج النـووي لأهـداف أوسـع، بمـا في ذلك الضغط على الولايـات المتحدة. بغض النظر عما إذا كان البرنامـج سيؤدي في نهايـة المطاف إلى ترسانة نووية، فإنه مما لا شك فيه أن مصر تتطلع لتأكيـد قوتها في منطقة ينمو فيها عدم الإستقرار بشكل متزايد مع نهاية كل عام -- وهذا صار أمراً أكثر سهولة

سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة: حذر واشنطن من مضاعفات الإتفاق الإيراني

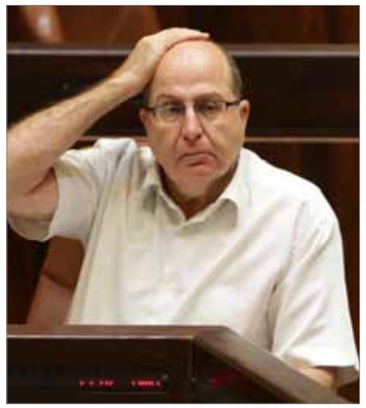

وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون: مصر قد تدخل سباق التسلح النووي

إستخدم الرئيس عبد الفتاح السيسي أزمات متعددة في المنطقة لإستعادة دور مصر كقوة إقليمية، التي فقدتها مع سقوط نظام حسني مبارك في العام ٢٠١١، والذي أعقبته أزمات سياسية متعاقبة. وفي وسط سعيه إلى ترسيخ سلطته وتوسيع نفوذ بلاده يكمن تطوير برنامج نووي مدني في مصر

JTCE

JTCE

Le Nom Qu'il Faut Connaitre Au Maroc

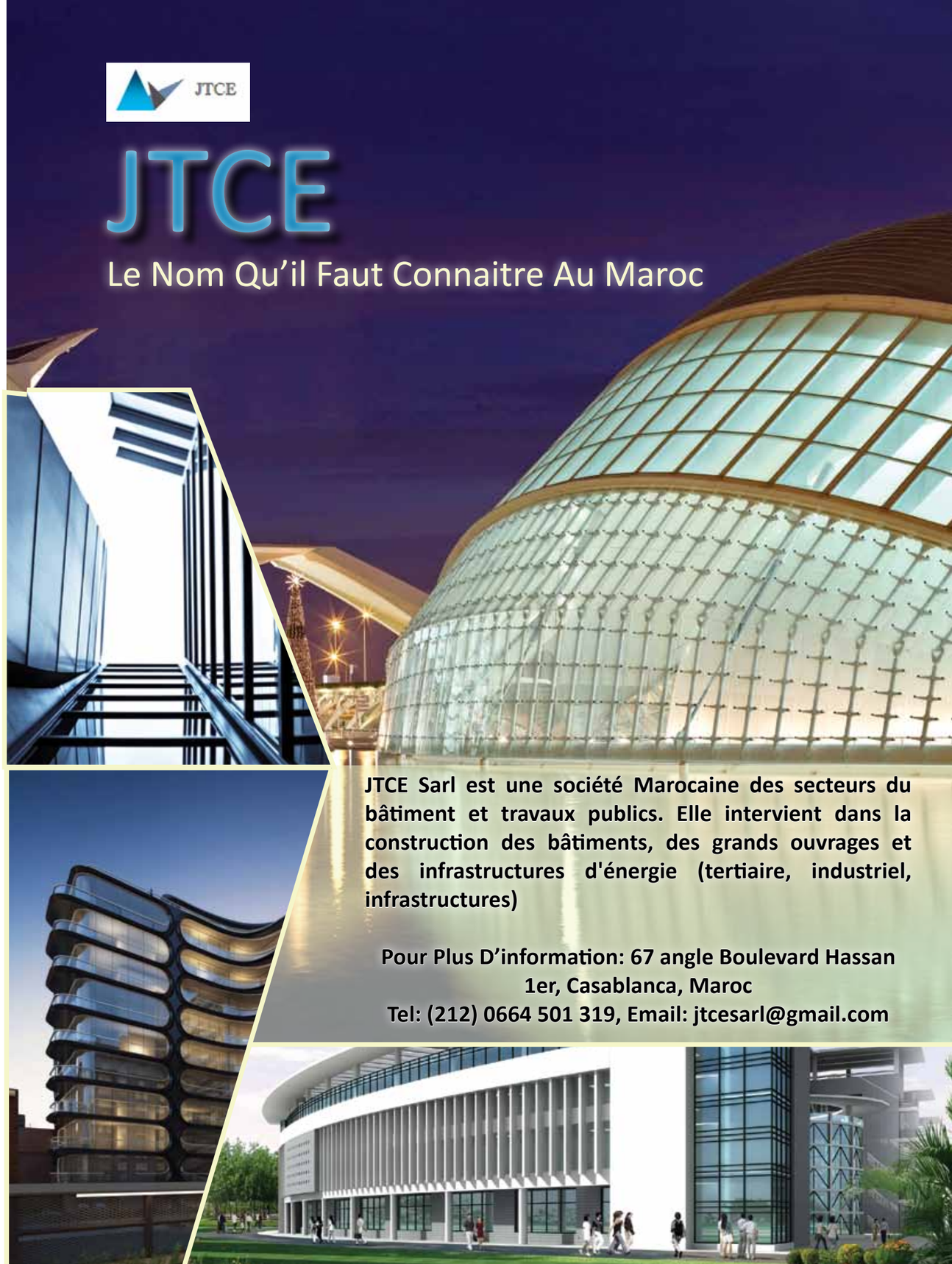

JTCE Sarl est une société Marocaine des secteurs du bâtiment et travaux publics. Elle intervient dans la construction des bâtiments, des grands ouvrages et des infrastructures d'énergie (tertiaire, industriel, infrastructures)

Pour Plus D'information: 67 angle Boulevard Hassan 1er, Casablanca, Maroc
Tel: (212) 0664 501 319, Email: jtcesarl@gmail.com

إجتماع "أوبك" الأخير في فيينا: لم ينتج إلا الخلاف

هل يدوم إنخفاض الأسعار لفترة طويلة؟

صناعة النفط والغاز تمرّ في مرحلة إنتقالية

فيما تجمع أهل صناعة النفط والغاز العالمية في أبو ظبي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأعضاء منظمة "اوبك" في فيينا في كانون الأول (ديسمبر) الفائت، فقد ظهرت إستراتيجية واضحة وموحّدة للردّ ومكافحة الأسعار المنخفضة أكثر من أي وقت مضى. ولكن هل ستنجح هذه الإستراتيجية؟

أبو ظبي - عمّار الحلاق

أفادنا معظم الخبراء بأن الصناعة الهيدروكربونية هي في ركود وستبقى كذلك لفترة طويلة. فقد أُلغيت مليارات الدولارات من إستثمارات المنبع وجُمِّدت مشاريع ضخمة كثيرة. ومع ذلك، فإن الصناعة كما تبدو لا تزال على قيد الحياة، وهي إذا لم تنطلق أو تتنفس بالضبط، فهي على الأقل ما زالت تعمل و"تُتكتك" – إنها صناعة تمر بمرحلة إنتقالية حيث إتخذت الحكومات والشركات الوطنية وشركات النفط والخدمات الدولية بعض الخطوات لتعديل أحوالها لكي تتلاءم مع الوضع الطبيعي الجديد.

الواقع إن الجاذبية الدائمة لصناعة النفط والغاز، في الأوقات الجيدة والسيئة، هي التي جذبت أخيراً القيِّمين والمهتمّين والخبراء في القطاع الهيدروكربوني إلى قوائم الإنتظار أمام مداخل ما صار يُعتبر الآن أكبر معرض للنفط في العالم الذي أقيم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت في أبو ظبي. لقد شارك أكثر من ٢٠٠٠ عارض في "مؤتمر ومعرض أبوظبي الدولي للبترول" (أديبك) للعام الفائت، وفقاً للمنظمين، مما يجعل الحضور أكبر نسبة إقبال على المعرض من أي وقت مضى وسط واحدة من أقسى وأطول أزمة عرفتها الصناعة. كما كانت قائمة المتحدّثين وأعضاء اللجنة في المؤتمر رفيعة المستوى وواعدة لإطلاق نقاط للحوار، وهي بالتالي لم تخيِّب الآمال.

يمكن القول بأن الجلسة التي جاءت أكثر جدية ومنيرة من جلسات المؤتمر كانت في اليوم الأول التي شارك فيها وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي المنصة نظيره العُماني محمد بن حمد الرمحي، جنباً إلى جنب مع زميليهما من مصر والغابون.

"نحن نجتمع في وقت مثير جداً للإهتمام لصناعة النفط، وهو وقت يتميز ببعض التردد من قبل البعض، والألم للبعض الآخر"، قال المزروعي بأسلوب ديبلوماسي.

وكان الرمحي أقل تحفظاً: "هذه هي سلعة حيث أنه إذا كان لديك مليون برميل يومياً إضافية في السوق، فإنك تدمّر هذه السوق"، قال. مردداً كلمات المزروعي مضيفاً: "إننا نتأذّى، ونشعر بالألم ونعتبر الأزمة مثل أزمة يديرها الله. عذراً انا لا أقبل هذا – أعتقد أننا قمنا بإنشائها بأنفسنا. يمكننا إلقاء اللوم على روسيا والمملكة العربية السعودية والصين [لإنخفاض أسعار النفط] ولكن بيت القصيد هو أن ما آلت إليه الأمور هو من مسؤوليتنا".

إن سلطنة عُمان، التي ليست عضواً في منظمة "أوبك"، والتي تضخ حوالي مليون برميل يومياً من النفط، تشعر حالياً بالألم المالي الذي تصل قيمته إلى حوالي ٥٥ مليون دولار في اليوم الواحد. وهذا هو مقدار الإيرادات التي تنزفها نتيجة لإنخفاض أسعار النفط، وهي خسائر تجبر صناعة النفط العُمانية على خفض التكاليف.

"نحن نخفّض التكاليف ولكننا لم نُوقف المشاريع"، أوضح الرمحي.

على الصعيد العالمي، مع ذلك، يتم إلغاء العديد من المشاريع أو تأجيلها، فيما شركات النفط الكبرى تُخفِّض موازناتها وإستثماراتها بهدف توليد تدفقات نقدية. وقد كشف رئيس قسم الإستكشاف والإنتاج في شركة "بي بي" (BP) البريطانية "لامار مكاي" في مؤتمر "أديبك" في أبو ظبي أن شركات النفط

سلطنة عُمان، التي ليست عضواً في منظمة "أوبك"، والتي تضخ حوالي مليون برميل يومياً من النفط، تشعر حالياً بالألم المالي الذي تصل قيمته إلى حوالي ٥٥ مليون دولار في اليوم الواحد. وهذا هو مقدار الإيرادات التي تنزفها نتيجة لإنخفاض أسعار النفط، وهي خسائر تجبر صناعة النفط العُمانية على خفض التكاليف

الكبرى – التي تضم مجموعة بما في ذلك شركة "بريتيش بتروليوم"، شل و"إكسون موبيل" و"توتال" – قد جمَّدت أو ألغت حوالي ٨٠ مشروعاً في العام ٢٠١٥، وهو ضعف الرقم الذي كان في العام ٢٠١٤، مع خفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢٢ مليار دولار. مع ذلك، فإن هذه التخفيضات تقلق أولئك، مثل الرمحي، الذين يجادلون بأن الإستثمار في التكنولوجيات الجديدة ضرورية لإيجاد إحتياطات جديدة، أو إنتاج النفط بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة. كما يمكن للخفض أن يضرب مبادرات الطاقة المتجددة والمستدامة.

ويقول بعض المراقبين أيضاً أنه من خلال خفض التكاليف الآن، فإن قدرة منتجي النفط لزيادة الإنتاج للرد على إرتفاع الطلب في المستقبل يمكن أن تعوَّق، الأمر الذي يضع هذه البلدان متخلفة وراء منحنى الطلب. لذا يعتقد كثيرون بأن خفض الإنفاق غير قابل للإستمرار على المدى الطويل.

متحدثاً عن المسائل العملية التي تواجهه إدارات وأصحاب شركات النفط الوطنية في البيئة الحالية، قال بيل وايت، وهو مستشار بارز في شركة "لازارد" الأميركية التي تقدم المشورة للشركات المقرضة والحكومات في جميع أنحاء العالم، بأنها تدور في معظمها حول الإبتكار: "في الوقت الراهن هناك التحدي المتمثّل في تحقيق التوازن بين الميل التاريخي نحو التقنيات الجديدة مع الحاجة إلى السيطرة على التكاليف. كل شركة خدمات للنفط والغاز تريد الحصول على تكنولوجيا جديدة توفّر لها بعض التحسن في الإنتاجية التي على أساسها يمكنها أن تضع هامشاً عالياً للتسعير. هذه هي طبيعة السوق، وهذا بالتالي يشجع الإبتكار".

وأضاف "وايت" أن إستخدام موظفين من الشركة مقابل متعاقدين قد مثّل مشكلة بالنسبة إلى شركات النفط الوطنية في الحاضر كما سيكون في المستقبل.

مهما كان الوضع الذي قد يحمله المستقبل، فإن الحاضر هو الذي يشكّل مصدر قلق فوري لهذه الصناعة. بعد مرور عام على مؤتمر ومعرض "أديبك" ٢٠١٤، فإن أسعار النفط قد واصلت مسارها النزولي، مع تجاوز إمدادات النفط العالمية الطلب بنحو مليون برميل في اليوم في الوقت

الحاضر. دول منظمة "أوبك" التي تضخ نحو ٤٠ في المئة من النفط في العالم، قررت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤ عدم خفض الإنتاج والحفاظ على حصتها في السوق بدلاً من دعم الأسعار. وقد فاقمت التخمة الإمدادات الجديدة الأميركية من الصخر الزيتي والروسية المتدفقة إلى السوق. على جانب الطلب، فقد فترت الإقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند وغيرهما، والتي، جنباً إلى جنب مع قوة الدولار الأميركي، قد عززت تراجع أسعار النفط.

في كلمة ألقاها عالم الطاقة الأميركي الحائز على جائزة "بوليتزر"، دانيال يرغين، في أبو ظبي، فقد تطرق إلى موضوع طلب الأسواق الناشئة: "لقد وصلنا الى نهاية عصر دول "بريكس" [البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا] من عصر الأسواق الناشئة، وإنتقلنا إلى عصر النفط الحجري – من عصر ندرة إمدادات النفط إلى واحد جديد وافر"، قال مشيراً الى كتلة الإقتصادات الناشئة التي كان من المتوقع سابقاً أن تدفع نمو الطلب على النفط لعقود من الزمن.

كانت آثار صدمة أسعار النفط الحالية حادة إذ أنها جاءت بعد فترة أربع سنوات من الإستقرار النسبي للأسعار. وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة، إحدى الوكالات الأكثر إحتراماً، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أن الاسعار قد ترتفع إلى ٨٠ دولاراً للبرميل بحلول العام ٢٠٢٠.

ويعتقد كبار المسؤولين التنفيذيين أنه من غير المرجح أن يتغيّر الوضع قريباً. وقال باتريك بويان، الرئيس التنفيذي لشركة "توتال" الفرنسية العملاقة، للحضور في مؤتمر "أديبك" أنه يمكن أن تمر "أشهر عدة" قبل إنتهاء فترة إنخفاض أسعار النفط، من دون تحديد ما يعنيه ب"إنخفاض أسعار النفط". أما الرئيس التنفيذي للمنبع ل"إكسون موبيل"، جاك ويليامز، فقد قال بأن إنخفاض أسعار النفط سيبقى "لفترة من الوقت". في حين قال مايكل تاونسند، مدير منطقة الشرق الأوسط لشركة "بريتيش بتروليوم"، بأن مجموعته ترى بأن النفط سيتذبذب حول ٦٠ دولاراً للبرميل على مدى السنوات الثلاث المقبلة. هذه الآراء تتعارض مع رأي الأمين العام ل"أوبك" عبد الله البدري، الذي قال للمندوبين بأنه يرى أن هناك "زخماً إيجابياً" قد بدأ.

قال تاونسند بأن "بي بي" (BP) تواصل الإستثمار في الشرق الأوسط على الرغم من إنخفاض أسعار النفط، مشيراً الى أن سلطنة عُمان والعراق سيكونا مكانين لإستثمارات رأسمالية كبرى. وتحاول الشركة أيضاً الحصول على إمتياز للتنقيب برياً عن النفط في أبوظبي. كما قال للمندوبين: "هذا العام، تبلغ الموازنة الإجمالية في العراق ٢,٥ مليار دولار، وفي عُمان حوالي ٧٠٠ مليون كرأسمال". مضيفاً: "نحن نتطلع إلى إعادة التفاوض مع المقاولين المباشرين والمقاولين من الباطن لخفض التكاليف".

ويمكن أن يكون هناك تأثير واحد من خفض الإنفاق في الصناعة وهو لإبعاد تأثير المنتجين خارج "أوبك" في الامدادات العالمية. وتعتقد وكالة الطاقة الدولية أن نمو إمدادات النفط خارج "أوبك" يمكن أن يتوقف بحلول العام ٢٠٢٠ إذا إستمرت التخفيضات. وفي الوقت عينه، فإن "أوبك" تقدّر أن الإمدادات من خارج دولها الأعضاء ستنخفض بنحو ١٣٠،٠٠٠ برميل في اليوم على أساس سنوي في العام المقبل، وهو أول إنخفاض منذ العام ٢٠٠٧ فيما تُلغي الصناعة ٢٠٠ مليار دولار من النفقات الرأسمالية هذا العام والعام المقبل.

من جهة أخرى، فقد أدّى الإنخفاض التاريخي لأسعار النفط إلى إنقسام أعضاء "أوبك" بحيث لم ينتج عن المحادثات الماراثونية التي جرت في إجتماع فيينا في ٤ كانون الأول (ديسمبر) الفائت سوى شيء واحد فقط: الخلاف.

في نهاية إجتماعها، فشلت الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في التوافق على مقدار النفط الذي ينبغي أن تنتجه. وهذا الأمر ترك إنتاج دول المنظمة من دون تغيير عند ٣٠ مليون برميل يومياً، على الرغم من أن الإنتاج اليومي الفعلي هو أقرب إلى ٣١,٥ مليون برميل يومياً.

وهذا يعني أن سوق النفط المُشبَعة فعلياً سوف تبقى على حالها. وكان لخفض الإنتاج اليومي لو حصل أن يؤدي إلى تخفيف الضغط على أسعار النفط، والتي هي قريبة من أدنى مستوياتها التاريخية.

"قررنا تأجيل هذا القرار حتى إجتماع "أوبك" المقبل، عندما تصبح الصورة أكثر وضوحاً"، قال الأمين العام لمنظمة "أوبك" عبد الله سالم البدري للصحافيين.

وهذا القرار هو سيف ذو حدين بالنسبة إلى الولايات المتحدة. من ناحية، تبقى أسعار النفط والغاز منخفضة خلال عطلة الاعياد، وهو الوقت الذي يسافر فيه الكثيرون لزيارة الأسرة. ولكنه يضع أيضاً ضغوطاً مالية إضافية على الأجزاء المُنتجة للنفط في البلاد، مثل تكساس وداكوتا الشمالية، وهي الأماكن التي تعاني بالفعل بسبب

وزير الطاقة العُماني محمد بن حمد الرمحي: تخفيض التكاليف ومتابعة الإستثمار

وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي: لن نوقف مشاريعنا

الأمين العام لمنظمة "أوبك" عبد الله سالم البدري: الحق على إيران!

وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي: "أنا واثق من أننا سوف نرى في العام ٢٠١٦ بعض التحسن في السوق. لا تسألني كم سيكون حجمه – فإن السوق تقرر ذلك. لا تسألني من هو الذي سيلعب دوراً – فلن تكون "أوبك". كل دولة لديها دور للعب"

الطاقة الرخيصة.

الواقع أن إنتاج النفط في أميركا قد عقّد أيضاً الأشياء بالنسبة إلى "أوبك". ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، فقد أنتجت شركات النفط الأميركي في المتوسط نحو ٩,٣ ملايين برميل من النفط الخام يومياً في حزيران (يونيو) ٢٠١٥، حسب أحدث البيانات المتاحة، مضيفة بذلك زيادة على المعروض العالمي المُشبع أصلاً.

ووفقاً ل"رويترز"، قال البدري بأن إيران قد عقّدت الجهود الرامية إلى التوصل إلى إتفاق على الإنتاج. وقال أنه من الصعب التنبؤ بالكمية التي ستضخها طهران عندما يتم رفع العقوبات الغربية ضد برنامجها النووي.

من جانبها، أعلنت إيران مراراً أنها ستضيف مليون برميل من النفط إلى السوق يومياً عندما يتم رفع العقوبات الإقتصادية. الآن، هناك ٢ مليونا برميل فائض من النفط في السوق كل يوم.

من جهته طمأن وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي المقاولين في مؤتمر "أديبك" أن خطط إستثمارات بلاده لا تزال مستمرة، حتى لو أن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تتطلع إلى توفير التكاليف على مشاريعها.

"لقد إنخفضت أسعار النفط الخام العالمية بأكثر من ٥٠ في المئة، ولكن هذا لا يغير من رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة على مواصلة لعب دورها كمورّدة إلى العالم"، قال. مؤكّداً: "نحن لن نلغي مشاريعنا".

وختم قائلاً: "أنا واثق من أننا سوف نرى في العام ٢٠١٦ بعض التحسن في السوق. لا تسألني كم سيكون حجمه – فإن السوق تقرر ذلك. لا تسألني من هو الذي سيلعب دوراً – فلن تكون "أوبك". كل دولة لديها دور للعب"

من مشاريع إنتاج الطاقة في عُمان

البنك الدولي: مؤشره لأنشطة الأعمال تلزمه إصلاحات

المرتبة لديها إمتيازاتها

كيف غيّرت التصنيفات الدولية الحكم العالمي

بعدما كانت الحكومات والمؤسسات المالية تسير على هواها من دون حسيب أو رقيب برزت وكالات ومنظمات مستقلة دولية مهمتها القيام بمراقبة وتقييم وتصنيف الدول والمصارف والشركات، الأمر الذي أعطى هذه الوكالات والمنظمات سلطة لم يسبق لها مثيل ومنحها تأثيراً كبيراً.

لندن - محمد سليم

عندما أصدرت مجموعة الشفافية الدولية، التي تتخذ من برلين مقراً، قائمتها السنوية لمستويات الفساد الدولية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، ردّت وزارة الشؤون الخارجية في الصين ببيان عنيف. لقد إنزعجت السلطات الصينية من خفض بلادها من المركز ٨٠ الى المركز ١٠٠ على مؤشر مدركات الفساد المؤثّر، على الرغم من ان بكين تقوم بحملة رفيعة المستوى لمكافحة الفساد. "كمنظمة دولية مؤثّرة إلى حد ما"، قال متحدث بإسم وزارة الخارجية الصينية، "على مؤسسة الشفافية الدولية أن تدرس بجدية وموضوعية وحيادية مؤشّرها لمدركات الفساد".

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي ترفض بكين نتائج وترتيباً دوليين. قبل ذلك بعام، فقد دعت إلى إزالة وإلغاء مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال السنوي الذي يصدره البنك الدولي، الذي أدّت فيه الصين أداء مخيِّباً للآمال على نحو مماثل، حيث قال مسؤولون صينيون بأنه إتّبع منهجيات وإفتراضات مُعيبة.

يكشف غضب الصين عن مدى القوة التي أصبحت تتمتع بها هذه المؤسسات المُصنِّفة. الواقع أن تصنيفات اليوم، التي تتجهها المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية على حد سواء، تسجّل عمل الحكومات وأوضاع الدولة في كل جانب تقريباً: الديموقراطية، والفساد، والتدهور البيئي، والودّ لقطاع الأعمال، وإحتمال إنهيار الدولة، وأمن المواد النووية، وأكثر من ذلك بكثير. كما أن زبائن التصنيف متنوعون أيضاً: ففيما يشير مسؤولون حكوميون ونشطاء إليه كمؤشر إلى تدابير أداء الدولة، وتستخدمه المنظمات الدولية والبيروقراطية المحلية كمعايير مقارنة، فإن العلماء والمحلّلون يستعملونه للمقارنة بين البلدان، كما يستشهد به الصحافيون بشكل روتيني كوثائق موثوقة في تحاليلهم وتحقيقاتهم.

مرآة على الجدار

منذ مطلع القرن العشرين، أصدرت وكالات التصنيف الإئتماني، مثل "موديز" و"ستاندرد آند بورز" و"فيتش"، علامات تصنيفية للدول على أساس تقييمات ديونها السيادية. وبعض تصنيفات الحكم والحوكمة، مثل التدابير الديموقراطية التي تتجهها مؤسسة "فريدوم هاوس" (Freedom House) وسلسلة بيانات التنظيم السياسي، ظهرت للمرة الأولى علناً في سبعينات القرن الفائت. ولكن لم يبدأ جنون التصنيفات والتقييمات إلّا في العقود الأخيرة. في الواقع، أكثر من ثلثي التصنيفات الموجودة حالياً قد تم تأسيسها وإطلاقها بعد العام ٢٠٠١. وحسب معلوماتنا، هناك الآن نحو ٩٥ مؤشراً للتصنيف التي تشير إليها وسائل الإعلام العالمية.

منظمات التصنيف يمكن أن تُلام أيضاً كما الدول. لدى معظمها دوافع سياسية، ولأنها تخدم كقضاة، ومصادر مشورة في مجال السياسات، ودعاة، ومروجين ذاتياً، فإن لديها مصالح متعارضة

لماذا هذا الهيجان؟ في جزء منه، هو إمتداد طبيعي لثقافة ناشئة لتقييم الأداء والمساءلة. وقد إستخدم المستهلكون منذ فترة طويلة التقييمات، والتصنيفات، وبطاقات الأداء، والمعايير لإتخاذ قراراتهم: من مسألة أي جامعة ينبغي أن يتابعوا دروسهم فيها إلى أي فندق يجب أن يحجزوا، والآن يجري تطبيق المنهجية عينها في الحكم، فيما يتشجع المواطنون ويندفعون لكي يصبحوا "مستهلكين" بسياسة مميَّزة. وقد إكتشفت جميع أنواع المنظمات العالمية وجماعات الدعوة الليبرالية، في الوقت عينه، أن إصدار تقييمات وتصنيفات يمكنها أن تحقق لها أهدافها السياسية والتنظيمية. ويتم إصدار العديد من المؤشرات من قبل الجماعات التي تدافع عن القضايا نفسها التي تختارها، ويعتبر هؤلاء الإصلاحيون هذه التدابير كأدوات قوية لفضح الكسالى والمخالفين للقاعدة. ويُدين إرتفاع التقييمات والتصنيفات أيضاً للتقدم في مجال الحوسبة (الكومبيوتر) وتوافر البيانات. فمن خلال تجميع ومعالجة المعلومات المفتوحة المصدر، تستطيع حتى مجموعات صغيرة أن تولّد مؤشرات من دون إجراء بحوث أصلية، مثل الدراسات الإستقصائية الكثيفة العمالة.

الواقع أنه يمكن لهذه التقييمات أو التصنيفات أن تعمل بالفعل كما تم تصميمها، الضغط على الدول لتحسين الحكم. بمقارنة الدول مع منافسيها وأقرانها، فإن التصنيفات تمارس ضغطاً إجتماعياً لتحسين السياسات. إن مؤشر الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية (The International Budget Partnership's Open Budget Index)، على سبيل المثال، يعقد مؤتمرات إقليمية في مناسبة نشره كل سنتين حيث يستعرض فيه الشفافية في الموازنة لتشجيع وزراء المالية في الدول المجاورة لمقارنة أداء كل دولة

منظمة "فريدوم هاوس" في واشنطن: هل تقييمها مستقل؟

وكالة "موديز": تصنيفاتها الإئتمانية ترعب الدول

وكالة "ستاندرد آند بورز": دورها كبير في تغيير القطاع المالي

بالنسبة إلى الأخرى. وقد جذب المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إستجابة عاجلة لبطاقة الأداء في السياسة الخارجية الأوروبية التي أصدرها في ٢٠١٢ عند إضافته تسميات "الروّاد" و"الكسالى" إلى تقييمه لمدى إتباع الدول للإجراءات وإلتزامات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي: ممثلو بعض دول الإتحاد الأوروبي الذين وُضعوا في خانة "الكسالى"، على سبيل المثال، دعوا المجلس للطعن في النتائج.

عادة تهتم الدول أكثر بالتصنيفات التي لها عواقب مالية. مع تعمّق أزمة منطقة اليورو، على سبيل المثال، إنتقد المسؤولون الوطنيون في الإتحاد الأوروبي وكالات التصنيف الإئتماني الدولية لخفض مستوى التصنيف الإئتماني السيادي لبعض دول الإتحاد، بما في ذلك اليونان والبرتغال. كما إستخدمت جورجيا ورواندا تصنيف "الأكثر تحسناً" على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي كجزء مركزي في حملاتهما لجذب الإستثمارات وعلى تعزيز الدعم المحلي لحكومتيهما.

يلعب بعض التصنيفات دوراً مباشراً في السياسة العامة ومستقبل الشركات. على سبيل المثال، فإن المعايير المصرفية والمالية الدولية، مثل إتفاقات بازل، قد إستخدمت لفترة طويلة التصنيفات الإئتمانية لقياس المخاطر وإحتياطات رأس المال. وتمنع القوانين الأميركية الإتحادية وفي الولايات بعض صناديق التقاعد من شراء إستثمارات منخفضة التصنيف. وتُستخدَم المؤشرات التي تقيس هشاشة الدول الآن من قبل المنظمات الدولية والوكالات التابعة للدولة لتقييم المخاطر لحالات الطوارئ الإنسانية والمساعدة في تخصيص المساعدة الإنمائية. وقد أدرجت الشركات تقييمات الحوكمة إلى إجراءات العناية الواجبة (Feasibility Studies) لتجنب التعامل مع الحكومات التي هي عرضة لمخاطر عالية من الفساد أو غسل الأموال. كما أن "مؤسسة تحدّي الألفية" (The Millennium Challenge Corporation)، وهي برنامج رائد للمساعدات الخارجية الأميركية، تعتمد على ما يصل إلى ٢٠ مؤشراً من طرف ثالث، بما في ذلك المؤشرات التي تنتجها مؤسسة "فريدوم هاوس" و"هيريتدج فاونديشن"، لتقييم ما إذا كانت الدول المُرشّحة وصلت إلى عتبات "الحكم الرشيد" التي تُطلق المساعدة الأميركية.

فيما نما تأثير عمليات التصنيف بشكل كبير، فقد بدأت الدول ممارسة ما يمكن تسميته بـ"ديبلوماسية التصنيفات"، حيث أنها ترسل الوفود لمعرفة كيف يتم إنشاء وبناء التصنيفات ومباشرة الضغط على وكالات التصنيف للحصول على أفضل العلامات والدرجات. وعلى الرغم من أن بعض هذه الضغوط رسمي ومؤسسي، مثل العديد من الوفود التي يستضيفها قسم ممارسة أنشطة الأعمال في البنك الدولي، فإن كثيراً منها غير مُخصَّص وغير رسمي. "هيريتدج فاونديشن"، على سبيل المثال، ذكرت أنها تلقت زيارة من وزير المالية البحريني الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة في العام ٢٠١١ خلال حملة المملكة على الإحتجاجات المناهضة للحكومة في المنامة. البحرين، التي كانت تتمتع بدرجات عالية على مؤشر المؤسسة بالنسبة إلى الحرية الإقتصادية، أرادت أن تؤكد لوكالة الأبحاث أنها ستحافظ على إلتزاماتها الإقتصادية على الرغم من الإضطرابات السياسية. وبعدما أدرجت تصنيفاتهما على مؤشرات "مؤسسة تحدّي الألفية"، فقد أفادت منظمة "فريدوم هاوس" ومؤسسة "هيريتدج فاونديشن" عن زيادة حادة في عدد الوفود الوطنية التي زارتهما لمناقشة أو رفض تصنيفاتهما.

التصنيف يعيث فساداً

الواقع أن التقييمات تهدف إلى تشخيص أمراض السياسة وإحداث تحسينات. مع ذلك، فإنها، في كثير من الأحيان تنتج عواقب غير مقصودة التي تعيق التحليل وتُفاقِم نتائج السياسة. عادة، تنتج المشكلة من تركيز المستهلكين على التقتير وعدم الإستهلاك، وعلى رقم واحد يكشف، على سبيل المثال، إذا كان البلد حراً، وإذا كانت الحكومة تلتزم بسيادة القانون، أو ما إذا كان الإستثمار آمناً. لكن عدم وجود تعقيد يأتي مع تكلفة. في كثير من الأحيان، تتغاضى التصنيفات المُبسَّطة عن إفتراضات أساسية وتخفي أحكاماً قيِّمة حول السياسات والدول التي تصفها.

على سبيل المثال، إعتبر تصنيف منظمة الصحة العالمية لأنظمة الرعاية الصحية الوطنية، والذي توقف عقب الإفراج الإفتتاحي في العام ٢٠٠٠، أن "الإنصاف في الوصول" يتوازن مع "الإستجابة"، على الرغم من أن دولاً مختلفة، مثل فرنسا والولايات المتحدة، إختارت عمداً إعطاء الأولوية لهذين الهدفين المتضاربين أحياناً بشكل مختلف. بدلاً من التحقيق في الأسباب الكامنة وراء هذه الأولويات المتفاوتة وعواقب السياسة العامة، فقد فضّلت منظمة الصحة العالمية الإختيار التعسفي لوضعهما على قدم المساواة، وهي خطوة ذات قيمة

وزير المالية البحريني الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة: زار وكالات التصنيف للضغط عليها

تصنيفات اليوم، التي تنتجها المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية على حد سواء، تسجّل عمل الحكومات وأوضاع الدولة في كل جانب تقريباً: الديموقراطية، والفساد، والتدهور البيئي، والودّ لقطاع الأعمال، وإحتمال إنهيار الدولة، وأمن المواد النووية، وأكثر من ذلك بكثير

مُثقلة في حد ذاتها.

التبسيطات التعسّفية مثل هذه لا تخفي فقط أحكاماً قيِّمة، فإنه يمكنها أن تنتج إختلافات محيِّرة ومربكة في النتائج التي تصفها. المجموعات التي تنتج وتصدر تصنيفات في كثير من الأحيان تقيّم مفاهيم مُعقَّدة مثل الديموقراطية أو حرية وسائل الإعلام من طريق جمع عناصر فضفاضة ذات صلة يمكنها أن تكون مختلفة بشكل مستقل. الديموقراطية، على سبيل المثال، يمكن أن تعني حريات مدنية قوية، ودوران منتظم في المناصب، والفصل بين السلطات، أو إرتفاع نسبة إقبال الناخبين، وهي صفات يعلق الديموقراطيون عليها أهمية مختلفة من التفضيل. يجب قياس هذه القيم وذكرها على حدة، وليس جمعها معاً في درجة واحدة. والواقع أن بعض الحكومات قد إعترض بالفعل على نتائج هذا النوع من التبسيط. في نيسان (إبريل) ٢٠١٣، على سبيل المثال، إعترض مسؤولون في قرغيزستان عندما صنّف "فريدوم هاوس" الإعلام في البلاد "غير حر"، كما كان في العام الذي سبقه، لأسباب منها إغلاق العديد من الصحف الأوزبكية في البلاد، ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزيون في أعقاب أعمال العنف العرقي. يقول المسؤولون في قرغيزستان أن الاتجاهات الأوسع في البلاد تسير في الإتجاه الآخر، مع إزدهار وسائل الإعلام على الإنترنت بعد الاطاحة بالرئيس الإستبدادي في البلاد في العام ٢٠١٠.

إن مؤشرات هشاشة الدولة، مثل السياسة الخارجية ومؤشر صندوق الدول ذات السلام الهشّ، تمزج بالمثل معاً خليطاً من المتغيّرات. بعض من هذه المكوّنات يقيس سياسات الدولة، مثل الإلتزام بالإصلاح الإقتصادي، في حين أن البعض الآخر يحكم على قدرات الدولة، مثل جودة البنية التحتية. ولا يزال البعض يقدم إحصاءات إجتماعية التي لا تأثير للحكومات فيها، مثل الإتجاهات الديموغرافية. وحتى عندما يركّز مؤشّر على تصرفات الدولة، فإنه يمكنه الخلط بين الأهداف المتباينة. عند تقييم الفساد، على سبيل المثال، في بعض الأحيان تكمن النقطة في تقييم نتيجة (الفساد إزداد سوءاً)، وأحياناً يكون لتقييم السياسة العامة (فشل رفع مرتبات الشرطة للحد من الفساد)، وأحياناً يكون لوضع بعض السلطة للمساءلة (رفض وزارة العدل التحقيق في الفساد). ولكن التصنيفات المركّبة تفشل في تحديد من هو أو ما هو المسؤول عن الحالة التي تصفها.

وأخيراً، إن تصنيف كل بلد على حدة غالباً ما يتجاهل الأطراف والشبكات الدولية التي تسمح بسوء السلوك المحلي. مؤشر الشفافية الدولية لمدركات الفساد، على سبيل المثال، يسلّط الضوء على الرشوة المحلية ولكنه يقلّل من الروابط المصرفية عبر الوطنية التي تساعد وتحرّض على الفساد على نطاق واسع. في هذا المعنى، لا يكشف ترتيب الصين سوى القليل عن الشركات الغربية التي تسهّل الكسب غير المشروع، والشركات الخارجية المالية (العديد منها في ولايات قضائية غربية) التي تخفي المعاملات غير المشروعة، والممتلكات العقارية التي يخزّن فيها المسؤولون الصينيون أموالهم، أو إقامة المستثمر وسياسات المواطنة التي تسمح للمسؤولين الفاسدين بالفرار إلى الدول الغربية.

يدرك المصنّفون الدوليون بلا شك هذه التعقيدات. ولكن بدلاً من يؤسسوا تقييماتهم ◀◀

على نظريات مختلفة بعض الشيء بالنسبة إلى الآثار المشروطة والتفاعلية، فإنهم غالباً ما يأخذون الطريق المختصر: يفترضون أن النتائج التي تهمّهم تمثّل متلازمات تسير فيها كل الأشياء الجيدة (أو كل الأشياء السيئة) معاً. بالطبع، ليست هذه هي القضية، إذ أن مكوّنات كثيرة لدرجة واحدة يمكن بسهولة تقويض بعضها البعض، لأن المتغيّرات الخارجية غالباً ما تلعب أدواراً خفية. يمكن للمعايير المختلفة التي تنتج تصنيف حرية الصحافة في بلد ما، على سبيل المثال، أن تتحرك في إتجاهين متعاكسين من دون التأثير في النتيجة النهائية للدولة- على سبيل المثال، عندما تؤدي الإستجابة على الزيادة في توافر المعلومات إلى تحفيز القادة لإتخاذ إجراءات صارمة بالنسبة إلى حرية التعبير.

لا يمكن حلّ مثل هذه التبسيطات بترجيح المكوّنات التي تنتج التصنيف، إذ أن عوامل مثل قمع التعبير وتوافر المعلومات السياسية هي تفاعلية، بدلاً من أن تكون مُضافة، ومتغيّرة، وهذا يعني أنها يمكن أن تضعف أو يتضاعف تأثيرها الكلي. لذلك ما هو مطلوب ليس متراً واحداً من سلوك الدولة ولكن فهم أفضل التفاعلات التي تنتج النتائج التي تجري دراستها.

دلالات في الميزان

بقدر ما تستخدم تلك التصنيفات لتخصيص موارد وإبلاغ الحوكمة العالمية، فبقدر ما تلعب المزيد من الحكومات المُحفَّزة في النظام، متَّخذةً إجراءات صغيرة لتغيير درجات تصنيفها بدلاً من إصلاح سلوكها الأساسي. البعض أقدم على ذلك فعلياً. جورجيا، واحدة من من أكثر الدول تحسناً على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، تلاعبت بالمؤشرات ذات الصلة من طريق إنشاء مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات لتمرير القوانين وإصدار النظم الإدارية بسرعة. ونتيجة لذلك، إرتفع البلد من المرتبة ١١٢ في العام ٢٠٠٦ الى المركز ٣٧ فى العام ٢٠٠٧. ولكن الإصلاحات في جورجيا فشلت في معالجة بعض أوجه القصور –على سبيل المثال، إجراءات التدقيق الضريبي الرئيسية في البلاد التي هي دون المستوى الأمثل.

لقد منحت الحالة "الأكثر تحسناً" جورجيا الكثير للتفاخر، ولكن الأدلة تشير إلى أن التغيير كان تجميلياً أكثر منه هيكلياً: إن تحسّن جورجيا المُذهل والذي سُوِّق بشكل واسع على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لم يقابله إدخال تحسينات مماثلة على مؤشرات قابلة للمقارنة، مثل مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي للتنافسية العالمية، كما أنه لم يؤدِّ إلى زيادة مضطردة في الإستثمار الأجنبي. وكانت قفزات مماثلة لرواندا في العام ٢٠١٠ وأذربيجان في العام ٢٠٠٩ أيضاً نتيجة أعمال تشريعية محدودة بدلاً من إصلاح تنظيمي موضوعي. هذه الدول تلاعبت بالنظام، ولكن منظمة التصنيف هي التي سمحت للنظام لكي يكون موضع تلاعب في المقام الأول.

في الواقع، إن الإنتهازية من جانب الدول ليست هي المشكلة الوحيدة. إن منظمات التصنيف يمكن أن تُلام أيضاً. لدى معظمها دوافع سياسية، ولأنها تخدم كقضاة، ومصادر مشورة في مجال السياسات، ودعاة، ومروجين ذاتياً، فإن لديها مصالح متعارضة. منظمات الدعوة، على سبيل المثال، غالباً ما تحاول حشد النشطاء وترهيب الدول غير الخاضعة بواسطة الحكم على رعاياها من خلال فكرة طموحة مثالية – مستوى معين، مثلاً، من إستثمارات الدولة في مجال التعليم. على الرغم من أن البلدان المصنّفة من خلال فكرة مثالية يمكنها إرضاء النشطاء، فإن الممارسة يمكنها أن تنفّر الدول التي تهدف إلى مساعدتها بوصفها بأنها متخلّفة غير قابلة للإصلاح.

وهذا يمكن أن يأتي بنتائج عكسية. الواقع أن التصنيفات تنتقص من دورها الإعلامي والدعوي عندما تطلق تسميات تدفع بالمسؤولين الحكوميين إلى الطعن بها وبالمنظمة التي تنتجها بدلاً من الإنخراط في حوار موضوعي حول القضايا الأساسية. إن السلطويين قد يختارون إفتعال إشتباك مع المنظمة المدعومة من الغرب مثل "فريدوم هاوس" بدلاً من الدفاع علناً عن قياس الحريات المدنية السيئة. وتجعل منظمات التصنيف الأمر سهلاً جداً بالنسبة إليهم للقيام بذلك. وسائل الإعلام الدولية، التي تميل إلى إنتاج ونشر تقييمات الإثارة بسرعة من دون السؤال عن مدى صحتها، تسهم في هذه المشكلة.

لكي تصبح التصنيفات أدوات سياسة فعالة، فإنها يجب أن تقوم على العلاقات السببية والفرضيات الثابتة بوضوح، وليس على معايير مثالية. وبالتالي، يجب أن يتم إستبدال تقييمات التجميع بمؤشرات تركّز على مجموعة ضيّقة من المواضيع، مثل أداء مؤسسات مُحدَّدة. وقد إنتقل بعض المنظمات بالفعل في هذا الاتجاه. في العام ٢٠١١، على سبيل المثال، تحوّل مؤشر الفساد السنوي لوكالة النزاهة العالمية إلى التركيز بدلاً من ذلك على تقييم هيئات مكافحة الفساد في عدد محدود من البلدان. وبالمثل، في العام ٢٠١٣، أوصت لجنة مراجعة مستقلة في البنك الدولي بإلغاء ترتيب الدولة الإجمالي في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لصالح البيانات التي تعكس أداء كل بلد على مؤشرات محددة --توصية للأسف ذهبت أدراج الرياح.

مع فارق أكبر بسيط، يمكن للتصنيفات أن تصبح أدوات سياسة مفيدة للحكومات بدلاً من فتح جبهات قتال في حملات ديبلوماسية عامة. أولئك الذين ينشرون تصنيفات سهلة يفعلون شراً ويسيئون إلى القضايا عينها التي يرغبون في تعزيزها. إذا كان الدعاة يريدون مؤشرات للمساعدة على تشخيص الواقع وعلاج علل الدول، فسوف يحتاجون إلى شحذ دقة تصنيفاتهم التحليلية ويخفضون قيمة صدمتهم

مؤسسة "هيريتدج فاونديشن": قصدها مسؤولون للضغط

Lody Saliby
Haute Couture
Wedding dresses, Evening clothes,
Selling or Renting, Pret-a- Porter, Accessories
Christ Le Rois Center, 8th Floor, Adonis Road, Zouk Mossbeh, Lebanon
Tel: 00961 – (0) 9221643 , Email: lodysaliby@hotmail.com, Web: www.lodysaliby.com

بقلم ميرنا زخريّا*

الإفلاس الفكري

كلمة إفـلاس غالباً ما تُفهم بأنها تعني الإفـلاس الماديّ، ويا ليتَ الإفلاس لا يكونَ إلّا مادياً. يُقلقني الإفلاس الفكري ويُغريني الترف الفكري، يؤسفني التعرّي الفكري ويجذبني الكساء الفكري. من خطف فكرنا؟ ها هُم الأفراد يتّكلون على ما يعرضه عليهم الناشر على الشاشات، فيما يتكل الناشـر على غسل دماغ الأفراد بألف مسحوقٍ ومسـحوق؛ وما النتيجة سوى هسـتيريا فكريّة تنسـف منطق الفكر الناصع الناضج الذي يتّسم: بالمتابعة والمحاسبة، بالتسلسل والتحليل، وبالتأني والتطوّر.

الإبحار في سـيناريو عنوانه الإفلاس يُشـبه الإبحار في سفينة إسمها الإغراق؛ سفينة تُربَط الأثقال على جانبيها وفور الإبحار تبدأ رويداً رويداً بالغرق نتيجة الحُمولـة الزائدة التي تفوق طاقتها وتُعرقل حركتها وتُدمّر تقدمها، أثقال ذات آثارٍ عميقة تمنعها من الوصول إلى برّ الأمان، تماماً كما تحول نزعةً تلوَ النزعة منٍ الوصولِ إلى الثراء الفكري:

١. نزعـة ماضويّة: وهنا لا بُد من التأكيد علـى أن الماضي والتاريخ لا يُمثلان المعانـي ذاتها، وللعرب بشـكلٍ خاص، نزعة غير مألوفة للتشـبث بالماضي، كمـا وللتفاخر بالآباء والأجداد على حسـاب الأبناء والأحفـاد؛ ما بإمكانه أن يُشـكّل موقفـاً مُعرقلاً لحركة تطوّر التاريخ الإنسـاني، ذلـك أن عجلة الحياة تفـرض ظهور معايير ومقوّمات جديدة فيما أتباع الفكر الماضوي يتمسـكون بتوجّهات وأمثولات الزمن السابق. إن إنجازات وخلافات الماضي هي مدرسة من الخبرات يُبنى على مداميكها ولا يُستقر داخل جدرانها، بل يُستكمل البناء المجتمعي لكيْ لا تبقى الشعوب أسيرة الماضي العتيد المجيد.

٢. نزعة تمجيديّة: وحين يبدأ الفرد في تفخيم نفسـه، لا يعود يرى بشـخصه سـوى محاسـنها ومُنجزاتها، وبالمقابل لا يعود يرى في الآخر سـوى مساوئه ومعاصيـه؛ إنها حالة تعظيم الذات مقابل جلـد الآخر، والتي غالباً ما نلحظها في الخطابات السياسية التي يسودها الإطراء والإعجاب بالذات، إنه شعور غير واقعي بالتفـوّق على الباقين، ما يُعيق أو ربما يُحبط عملية الإصلاح والتغيير بمعناهما الشامل والشافي. إن ما تقدّم يتمحور حول مفهوم الأنا بدل مفهوم النحنُ، ما يُفسّـر حالة الضبابية التي تُغلف الرؤية في البلدان العربية وتؤدي إلى سلوك الإستخفاف بمخططات الآخر والمزايدة على إنجازاته.

٣. نزعة تآمريّة: بعضهم يتخيّل بإسـتمرار، لسـببٍ أو من دون سبب، أن باقي الدول والشـخصيات يتآمرون عليـه ويحاولون النَيل مـن معتقداتهِ، وعندئذ يرتاب الشـك كل شاردة وواردة وتسود حالة التشوّش لتطال القاصي والداني. إذ لطالمـا حـدث أن تآمرت جهتان على جهة ثالثة، في حين تُعد المحاسـبة والثقة عُنصرين مُهمين ساعة إرساء الإتفاقات والعلاقات ما بين الدول والحكام والشـعوب، ذلك أن المصالح المشتركة تُساهم في تجاوز الخصومة والبرودة. إنمـا ما يزيد التخوّف هـو أن يغدو جنون الإرتياب هو سـيد الموقف الذي يطغى على الصراعات الخارجية كما الداخلية من وطنية وإقليمية.

٤. نزعة تأليهية: إنها ظاهرة متداولة جداً في غالبية الدول العربية، ما من شأنه أن يقضي على الحياة السياسية والمواطنية الحقيقية، إذ حين نضع مسؤول ما في خانة الأنبياء والقديسـين، نكون بعدئذ كمنْ ينفي نظام الثواب والعقاب وكمنْ يضرب عرض الحائط أسس المراقبة والمحاسبة، ذلك أن المخاطبة بلغة التمجيد تُسـتتبع بمعاملة مُنحازة؛ ما من شـأنه الوقوف بوجه إعطاء كل ذي حق حقه. إنها منظومة دينية سياسـية إجتماعيـة مترابطة الأطراف، علماً أن مواطني هذه الدول تراهم سُـرعان ما يخلعون عنهم أدبيات عبارات التمجيد والتأليه من أحاديثهم، فور وُصولهم إلى بُلدان الإغتراب.

٥. نزعة إقصائية: هي نزعة تحمل في جوهرها مقوّمات رفض ونفي الشريك والقريـب، وفي حالاتٍ قُصـوى تُسـمى بالهيمنة حيث يُصـار إلى مصادرة دورهما. وكثيراً ما يُعززُ الإصطفاف العمودي بين الدول العربية بدل الإنصهار التعاونـي، فكلٌ يعتبر بأنه يملك الحق والحقيقة، وبالتالي، كلٌ يعتبر بأن في التكامل مربحاً للآخر وفي الشراكة خسارةً لشخصه. إن الميل إلى تهميش فئة، كفئة الشـباب أو المعوّقين، يؤدي إلى تقليص دورهم وبالتالي خسارة الدول العربيـة لطاقاتٍ فاعلة وقادرة، مـا يؤدي من ناحية أولى إلى بناء مجتمعاتٍ مُفككة، وما يقودٍ من ناحيةٍ ثانيةٍ إلى الحدّ من بناء أوطانٍ مُتمدنة.

٦. نزعةً ذكوريّة: إنها مسـألة مطروحة على بسـاط البحثً منذ القِدم وحتى اليـوم، إذ لطالما تعرّضت المـرأة العربية لتجاهل حضورهـا حيناً ولمصادرة حقوقها أحياناً، إنما المؤسف هو أن الأنثى نفسها قد قبلت بهذا الواقع لا بل بعضهنّ يقمن بتغذيته من خلال تربيتهنّ لأولادهنّ بطريقةٍ غير مُنصفةٍ وغير عادلةٍ بين أبنائهنّ وبناتهنّ. أما بالنسبة إلى الفرق بين الشرقِ والغرب فهو أن الأخيرً قد نظر إلى المرأة ككائنٍ مُنتجٍ مُشارك في إصلاح مشاكل البلاد والعباد، فيما عدد من المشـرقيين ما زالً ينظُر إليهاً ككائنٍ مُختصٍ بأمور العائلة، ولذا ما زال المجتمع فاقداً لنصف قدراته الفكرية والعلمية والإنتاجية.

٧. نزعـة تدينيّة: الدين في أصله إلهي أما التديّن ففي طبيعته بشـري؛ وفي غالبية الدول العربية يتداخل الدين مباشرةً بالمنظومة الإجتماعية والسياسية وحتـى التجارية، وبالتالي تجـده يتغلغل في صميم الواقـع العربي، لدرجة مُبالـغ بها تُنفر أحياناً المؤمن قبل المُلحد. فالدين ينطوي على رحابة ومحبّة ومُسـامحة إنسـانية بالغة؛ أما ذاك الغُلو في التديّن الذي يُمارسه المتطرّفونً فقد غـدا بمثابة أداة تُلاحـق الآخر المختلف وتتهمه وتحكـم عليه، ما أدّى إلى التفـارقِ بدل التقاربِ بين الطوائف والأديان، وما أسـاء أيضاً إلى مجرى قنـوات التواصل؛ وعليه، فمـنْ مصلحة الجميع أن يُعـاد للدين وجهه النقيّ العليّ العادل.

وبعد.. الفكر هو من أعظم نِعم الله، شكراً إلهي

* متخصصة في علم النفس وعلم التنمية البشريّة وحائزة على ماجيستير في العلمين

Your weight loss success story starts here

Dietitian Christelle Bedrossian

Bariatric Surgery Nutritionist - Trained at the University of Montreal

Lose 6-8 kg with our Medical Protocol

Customized Diet Plans

Weight Loss Surgery Nutrition Programs

Clinics in Adlieh-Beirut & Jounieh

Online Consultation

Dietitian Christelle Bedrossian

Dietitian Christelle Bedrossian

+961 76 95 96 98
+961 3 417 589

www.christellebedrossian.com

ماذا تعني وكيف يكون الرد

الثورة الصناعية الرابعة

شهد العالم الثورة الصناعية الأولى في العام ١٧٨٧، والثانية في ١٨٧٠، أما الثالثة فبدأت في ١٩٦٩ بإستخدام الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات. ويبدو أن الثورة الرابعة التي بدأت بوادرها في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت ثورة مستقلة وليست امتداداً للثالثة، لـ٣ أسباب: سرعتها الجامحة، ومجالها الواسع، وتأثيرها الهائل في كل المجالات. البروفسور كلاوس شواب المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) يشرح لنا ما هي وماذا تعني الثورة الصناعية الرابعة.

جنيف - كلاوس شواب*

إننا نقف على حافة ثورة تكنولوجية من شأنها أن تغيِّر جذرياً الطريقة التي نعيش ونعمل بها، ونترابط ونتواصل مع بعضنا البعض. في حجمه ونطاقه، وتعقيده، فإن التحوّل سيكون على عكس ما شهدته البشرية من قبل. إننا لا نعرف حتى الآن كيف سوف تتكشّف هذه الثورة، ولكن شيئاً واحداً واضح: الإستجابة إليها يجب أن تكون متكاملة وشاملة، متضمنةً ومحتوية جميع أصحاب المصلحة في النظام السياسي العالمي، من القطاعين العام والخاص إلى الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

إستخدمت الثورة الصناعية الأولى قوة الماء والبخار لمكننة الإنتاج. والثانية إستعملت الطاقة الكهربائية لتوليد الإنتاج الضخم. والثالثة إستخدمت الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات لأتمتة الإنتاج (أي جعله أوتوماتيكياً). الآن هناك ثورة صناعية رابعة يتم بناؤها على الثالثة، والثورة الرقمية التي تحدث منذ منتصف القرن الفائت. وهي تتميز بمزيج من التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية.

هناك ثلاثة أسباب لماذا تحوّلات اليوم تمثّل ليس مجرّد إطالة أمد الثورة الصناعية الثالثة بل وصول واحدة رابعة ومتميزة: سرعة، ونطاق، ونظم تأثير. إن سرعة الإختراقات الحالية ليست لها أي سابقة تاريخية. عند مقارنتها مع الثورات الصناعية السابقة، فإن الرابعة تتطور في وتيرة أسيّة رقمية بدلاً من وتيرة خطية. وعلاوة على ذلك، فإنها تعطّل كل صناعة تقريباً في كل بلد. ويبشّر إتساع وعمق هذه التغييرات بتحوّل جميع نظم الإنتاج، والإدارة، والحكم.

إن إحتمالات ترابط وتواصل المليارات من الناس بواسطة الأجهزة المحمولة، مع قوة معالجة، وسعة تخزين، ووصول إلى المعرفة، التي لم يسبق لها مثيل، غير محدودة. وهذه الإحتمالات سوف تتضاعف من طريق إختراقات التكنولوجيا الناشئة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والمركبات والسيارات الذاتية، والطباعة الثلاثية الأبعاد (3-D)، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم المواد، وتخزين الطاقة، والحوسبة الكمومية (quantum computing).

في الواقع، صار الذكاء الإصطناعي موجوداً في كل مكان حولنا، من سيارات ذاتية القيادة،

ثورة الإنترنت غيرت العالم

إستخدمت الثورة الصناعية الأولى قوة الماء والبخار لمكننة الإنتاج. والثانية إستعملت الطاقة الكهربائية لتوليد الإنتاج الضخم. والثالثة إستخدمت الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات لأتمتة الإنتاج (أي جعله أوتوماتيكياً). الآن هناك ثورة صناعية رابعة يتم بناؤها على الثالثة، والثورة الرقمية التي تحدث منذ منتصف القرن الفائت. وهي تتميز بمزيج من التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية

الحكومات ستواجه ضغوطاً متزايدة لتغيير نهجها الحالي لإشراك الجمهور ورسم السياسات، فيما سينخفض دورها المركزي في إدارة السياسة نظراً إلى مصادر جديدة من المنافسة وإعادة التوزيع ولا مركزية السلطة التي تجعلها التكنولوجيات الجديدة ممكنة

وطائرات من دون طيار (drones)، إلى المساعدين الإفتراضيين والبرامج الكومبيوترية التي تترجم أو تستثمر. لقد تم إحراز تقدم مثير للإعجاب في مجال الذكاء الإصطناعي في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بزيادات هائلة في القدرة الحاسوبية وتوافر كميات هائلة من البيانات، ومن البرمجيات المُستخدَمة لإكتشاف أدوية جديدة إلى الخوارزميات (أنظمة الحلول الحسابية) المُستخدَمة للتنبؤ بمصالحنا وفوائدنا الثقافية. في الوقت عينه، تتفاعل تكنولوجيا التصنيع الرقمية مع العالم البيولوجي على أساس يومي. ويقوم مهندسون، ومصممون، ومهندسون معماريون بالجمع بين تصميم الحاسوب، والتصنيع المُضاف، وهندسة المواد، والبيولوجيا الإصطناعية لريادة التعايش بين الكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا)، وأجسادنا، والمنتجات التي نستهلكها، وحتى المباني التي نعيش فيها.

التحدّيات والفرص

مثل الثورات التي سبقتها، فإن الثورة الصناعية الرابعة لديها القدرة على رفع مستويات الدخل العالمية وتحسين نوعية الحياة للسكان في جميع أنحاء العالم. حتى الآن، أولئك الذين حصلوا على الأكثر منها كانوا من المستهلكين القادرين على تحمل التكلفة والوصول إلى العالم الرقمي؛ لقد إستطاعت التكنولوجيا أن تقدم المنتجات والخدمات التي تزيد من كفاءة ومتعة حياتنا

الشخصيـة الجديدة المحتملة. طلب سيارة أجرة، وحجـز رحلات الطيران، وشـراء المنتجات، ودفع الفواتيـر، والإستمـاع إلـى الموسيقـى، ومشاهدة الأفـلام، أو لعب لعبة – كل هذه الأشياء يمكن الآن أن تتم عبر الكومبيوتر ومن بُعد.

فـي المستقبـل، سوف يقـود الإبتـكار التكنولوجي أيضاً إلـى معجزة في جانب العرض، مع مكاسب طويلـة الأجـل فـي الكفـاءة والإنتاجيـة. وسـوف تنخفـض تكاليـف النقـل والإتصـالات، وستصبح الخدمـات اللوجستيـة وسلاسل التوريـد العالمية أكثـر فعاليـة، وسـوف تنخفـض تكلفـة التجـارة، وكلهـا ستفتـح أسواقاً جديـدة وتدفع عجلـة النمو الإقتصادي.

في الوقـت عينه، كمـا أشـار الإقتصاديـان إريك برينجولفسـون وأنـدرو مكافـي ، يمكن للثـورة أن تُسفـر عن مزيد من عدم المساواة، وخصوصاً في قدرتها علـى تعطيل أسواق العمـل. فيما تتم أتمتة العمـل (جعلـه أوتوماتيكياً) فـي مختلف قطاعات الإقتصاد بأكمله، فإن تشريد صافي العمال بسبب الآلات والأجهـزة قد يؤدي إلى تفاقـم الفجوة بين العائـد علـى رأس المـال والعائد علـى العمل. من ناحيـة أخرى، فمن الممكن أيضاً أن تشريد العمال بسبـب التكنولوجيـا، فـي مجموعه، قد يـؤدي إلى زيادة صافية في وظائف آمنة ومجزية.

لا يمكننـا التنبؤ في هذه المرحلـة أي سيناريو من المرجح أن يظهـر، ويفيد التاريخ إلـى أن النتيجة مـن المحتمـل أن تكون مزيجـاً من الاثنيـن. ومع ذلـك، أنا مقتنـع من شيء واحد – فـي المستقبل، إن المواهـب، أكثر من رأس المـال، ستمثّل عاملاً حاسمـاً للإنتاج. وهذا سيؤدي إلى نشوء سوق عمل فاصلـة على نحو متزايد بين "مهارات منخفضة / أجـور منخفضة" وشرائح "مهـارات عالية / أجور عاليـة"، والتـي بدورها سوف تؤدي إلـى زيادة في التوترات الإجتماعية.

بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إقتصادياً رئيسياً، فـإن عـدم المسـاواة يمثّـل أكبـر قدر مـن القلق الإجتماعـي المُرتبـط بالثورة الصناعيـة الرابعة. ويميـل أكبـر المستفيديـن مـن الإبتـكار إلـى أن يكونوا من مقدّمي رأس المال الفكري والمادي – المبدعـون، والمساهمون، والمستثمـرون – وهذا مـا يفسِّر إتساع الهوة في الثـروة بين أولئك الذين يعتمـدون على رأس المـال مقابل العمـل. لذا فإن التكنولوجيـا هـي واحدة مـن الأسبـاب الرئيسية لركـود الدخـل، أو حتـى إنخفاضـه، بالنسبة إلى غالبية السـكان في البلـدان ذات الدخل المرتفع: الطلـب علـى العمـال ذوي المهـارات العاليـة زاد فـي حين إنخفض الطلب على العمـال الأقل تعليماً والأقـل مهـارة. والنتيجـة هي سوق عمـل مع طلب قوي في النهايات العاليـة والمنخفضة، ومتدن في الوسط.

وهـذا يساعد علـى تفسير لماذا هنـاك هذا العدد الكبيـر مـن العمـال محبطـون ويخشـون مـن أن تستمر مداخيلهم الحقيقيـة ومداخيل أبنائهم في الركود. كما أنه يساعد على تفسير لماذا الطبقات المتوسطـة في جميع أنحـاء العالم تعاني على نحو متزايد من الشعور السائد من عدم الرضا والظلم.

والإقتصـاد القائم على الفائز يأخذ كل شيء الذي لا يقـدّم سوى وصول محدود إلـى الطبقة الوسطى هو وصفة لتوعك ديموقراطي وتقصير.

ويمكـن أيضـاً أن يتغـذّى الإستيـاء مـن إنتشـار التكنولوجيـا الرقمية وديناميـات تبادل المعلومات التـي تمثّله وسائـل الإعلام الإجتماعيـة. يستخدم أكثـر مـن ٣٠ فـي المئـة مـن سـكان العالـم الآن منصـات وسائـل الإعـلام الإجتماعيـة للتواصـل والتعلّـم وتبـادل المعلومات. في عالـم مثالي، فإن هذه التفاعلات تكون فرصة للتفاهم بين الثقافات والتماسك. ومع ذلك، فإنها يمكن أيضاً أن تنشىء وتنشـر توقعات غير واقعية بشأن مـا يشكّل نجاحاً بالنسبة إلى الفرد أو الجماعة، وكذلك تخلق فرصاً للأفكار المتطرفة والأيديولوجيات للإنتشار.

التأثير في عالم الأعمال

موضـوع أساسي في محادثاتي مع رؤساء تنفيذيين عالميين وبعض كبار رجال الأعمـال هو أن تسارع الإبتـكار وسرعـة التعطيـل يصعـب فهمهمـا أو توقعهمـا وأن هذيـن العنصرين يشـكّلان مصدراً لمفاجـأة ثابتة، حتى بالنسبة إلـى أصحاب أفضل الإتصالات وأكثـر المطّلعين. في الواقع، في جميع الصناعـات، هناك أدلة واضحـة على أن التقنيات التي تستند إليها الثورة الصناعية الرابعة لها تأثير كبير في الأعمال التجارية.

على جانب العرض، العديد مـن الصناعات تشهد إدخـال تكنولوجيـات جديـدة التـي تخلـق طرقـاً جديـدة تماماً لخدمة الإحتياجـات القائمة وتعطّل بشكل كبير السلاسل القيمة للصناعات الموجودة. ويتدفـق التعطيـل أيضـاً مـن منافسيـن مرنيـن ومبتكريـن الذيـن، بفضل الوصول إلـى المنصات الرقميـة العالميـة للبحـث والتطويـر، والتسويق، والمبيعـات، والتوزيـع، يمكنهم إطاحـة مؤسسات راسخـة بشكل أسرع مـن أي وقت مضى من خلال تحسين الجودة والسرعة، أو السعر.

مـن ناحيـة أخرى، هنـاك تحـولات رئيسيـة على جانب الطلب تحدث أيضـاً، فيما تزايد الشفافية، ومشاركة المستهلك، وأنمـاط جديدة من السلوك الإستهلاكـي (بنيت بشكل متزايد بعد الوصول إلى شبكات المحمول والبيانـات) تجبر الشركات على التكيّـف وتغيير الطريقة التـي وضعتها، والتسويق، وتقديم المنتجات والخدمات .

وهناك إتجاه رئيسي هو تطوير المنصات المعتمدة علـى التكنولوجيا التـي تجمع بيـن كلٍّ من العرض والطلب لتعطيـل المنشآت الصناعية القائمة، مثل تلـك التي نراها فـي إقتصاد "مشاركـة" أو "عند الطلب". منصـات التكنولوجيا هـذه، تجعل الأمر سهـلاً لإستخدامهـا فـي الهاتـف الذكـي، وإلتئام النـاس، والأصـول، والبيانـات – وبالتالـي خلـق طـرق جديدة تمامـاً لإستهلاك السلـع والخدمات في العمليـة. وبالإضافـة إلى ذلـك، فإنها تخفّض الحواجز للشـركات والأفراد لخلق الثـروة، مغيِّرة البيئـات الشخصية والمهنية للعمـال. إن منصات الشـركات الجديـدة هـذه تتضاعـف بسرعـة إلى العديـد من الخدمات الجديدة، بدءاً من المصبغة إلـى التسوّق، ومـن الأعمال الروتينيـة إلى مواقف السيارات، ومن التدليك إلى السفر...

علـى العمـوم، هنـاك أربعـة آثـار رئيسيـة للثورة الصناعية الرابعة في عالم الأعمال – على توقعات العمـلاء، وعلـى تحسين المنتـوج، وعلـى الإبتكار التعاونـي، وعلـى الأشـكال التنظيميـة. إذا كان بالنسبة إلى المستهلكين أو الشركات، فإن الزبائن هـم على نحـو متزايد في بـؤرة الاقتصاد التي هي كل شيء عن تحسيـن كيفية خدمة العملاء. علاوة على ذلك، فإن المنتجات المادية والخدمات يمكن الآن أن تتعـزز مـع القـدرات الرقميـة التـي تزيد قيمتهـا. إن التقنيات الجديـدة تجعل الأصول أكثر دواماً ومرونة، فـي حين أن البيانـات والتحليلات تحـوّل كيفيـة الحفـاظ عليهـا. عالم مـن تجارب العمـلاء، والخدمات القائمة علـى البيانات، وأداء الأصـول من خـلال التحليلات، في الوقـت نفسه، يتطلـب أشكالاً جديدة من التعاون، لا سيما بالنظر إلى السرعـة التي يحدث فيها الإبتـكار والتعطيل. وظهور منصات عالمية وغيرها من نماذج الأعمال الجديـدة، أخيـراً، يعنـي أن الموهبـة والثقافـة، والأشكال التنظيمية يجب أن يُعاد النظر فيها.

عموماً، إن التحوّل غيـر الرحيم من رقمنة بسيطة (الثورة الصناعية الثالثة) إلى الإبتكار القائم على مزيـج من التقنيـات (الثورة الصناعيـة الرابعة) يدفع الشـركات إلى إعادة النظر في الطريقة التي تجري فيها الأعمال. وخلاصة القول، مع ذلك، هي الشـيء نفسه: يحتاج قادة الأعمـال وكبار المدراء التنفيذييـن إلـى فهـم البيئـة المتغيّـرة، وتحدي إفتراضـات فرق عملهم، والإبتكار بلا هوادة بشكل مستمر.

التأثير في الحكومة

فيما تستمر عوالم المادية، والرقمية، والبيولوجية في التلاقـي، فإن تقنيـات ومناهـج جديدة سوف تمكّـن المواطنيـن بشـكل متزايـد للتعامـل مـع الحكومات والتعبير عـن آرائهم وتنسيق جهودهم، وحتـى الإلتفـاف حول إشـراف السلطـات العامة. في وقـت واحد، فإن الحكومـات سوف تكسب قوى تكنولوجية جديدة لزيـادة سيطرتها على السكان، علـى أساس أنظمـة مراقبة منتشـرة والقدرة على التحكم فـي البنية التحتية الرقميـة. علي العموم، مـع ذلك، فإن الحكومات ستواجه ضغوطاً متزايدة لتغييـر نهجهـا الحالي لإشـراك الجمهـور ورسم السياسـات، فيمـا سينخفـض دورهـا المركـزي فـي إدارة السياسـة نظراً إلى مصـادر جديدة من المنافسة وإعادة التوزيـع ولا مركزية السلطة التي تجعلها التكنولوجيات الجديدة ممكنة.

فـي نهايـة المطـاف، إن قـدرة النُظـم الحكومية والهيئـات العامة للتكيّف سـوف تحدّد بقاءها

تم إحراز تقدم مثير للإعجاب في مجال الذكاء الإصطناعي في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بزيادات هائلة في القدرة الحاسوبية وتوافر كميات هائلة من البيانات، ومن البرمجيات المُستخدَمة لإكتشاف أدوية جديدة إلى الخوارزميات (أنظمة الحلول الحسابية) المُستخدَمة للتنبؤ بمصالحنا وفوائدنا الثقافية

لا التكنولوجيا ولا التعطيل الذي يأتي معها هي قوة خارجية المنشأ حيث لا سيطرة للبشر عليها. كلنا مسؤولون عن توجيه تطورها، في القرارات التي نتخذها على أساس يومي كمواطنين، ومستهلكين، ومستثمرين. وبالتالي يجب علينا إغتنام الفرصة والقوة لدينا لتشكيل الثورة الصناعية الرابعة، وتوجيهها نحو المستقبل الذي يعكس الأهداف والقيم المشتركة

الروبوت: يدير مصنعاً

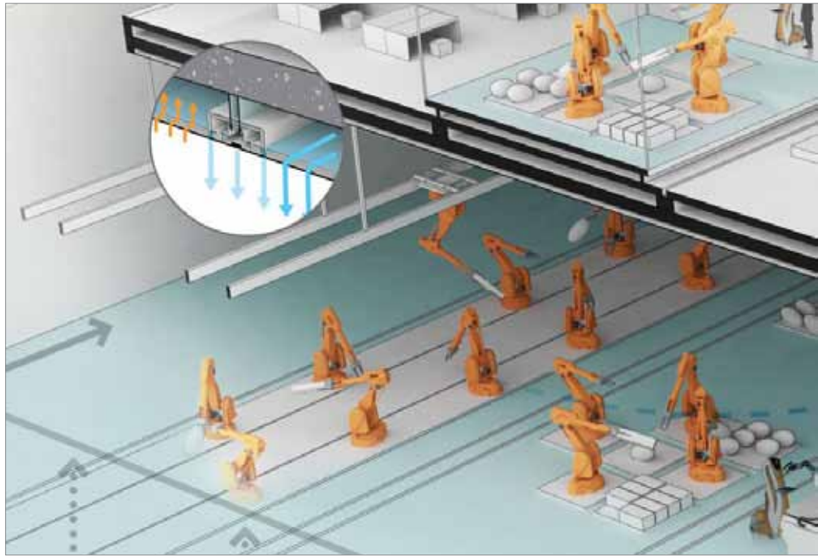

تصميم مصنع حديث

على قيد الحياة. إذا ثبت أنها قادرة على إحتضان عالم من التغيير المعطِّل، وإخضاع هياكلها إلى مستويات من الشفافية والكفاءة التي تمكّنها من الحفاظ على قدرتها التنافسية، فإنها ستصمد وتدوم. وإذا كانت غير قادرة على التطور، فسوف تواجه مشاكل متزايدة.

سيكون هذا صحيحاً بشكل خاص في مجال التنظيم. لقد تطورت النظم الحالية للسياسة العامة وصنع القرار إلى جانب الثورة الصناعية الثانية، عندما كان لدى صناع القرار الوقت لدراسة موضوع معين وتطوير إستجابة ضرورية أو إطار تنظيمي ملائم. وقد تم تصميم العملية برمتها لكي تكون خطية وآلية، بإتباع نهج "أعلى إلى أسفل" صارم.

ولكن مثل هذا النهج لم يعد ممكناً. نظراً إلى سرعة التغيير والآثار الواسعة للثورة الصناعية الرابعة، يجري الطعن بقرارات المشرعين والمنظّمين إلى درجة لم يسبق لها مثيل وبالنسبة إلى الجزء الأكبر فقد أثبت أنه غير قادر على التعامل معها.

كيف، إذن، يمكنها الحفاظ على مصلحة المستهلكين والجمهور بوجه عام مع الإستمرار في دعم الإبتكار والتطور التكنولوجي؟ من خلال تبني حكم "ذكي"، كما إعتمد القطاع الخاص على نحو متزايد الإستجابة السريعة لتطوير البرمجيات والعمليات التجارية بشكل عام. هذا يعني أنه يجب على المنظمين التكيّف بصورة مستمرة لتغير البيئة السريع الجديد، وإعادة إختراع أنفسهم حتى يتمكنوا من فهم ما هو الشيء الذي يقومون بتنظيمه. للقيام بذلك، فإن الحكومات والهيئات التنظيمية تحتاج إلى التعاون بشكل وثيق مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

تؤثر الثورة الصناعية الرابعة أيضاً تأثيراً عميقاً في طبيعة الأمن الوطني والدولي، الأمر الذي يؤثر في إحتمال وطبيعة الصراع. إن تاريخ الحروب والأمن الدوليين هو تاريخ الإبتكار التكنولوجي، واليوم ليس إستثناء. الصراعات الحديثة التي تشمل الدول على نحو متزايد هي "هجينة" في

في المستقبل، سوف يقود الإبتكار التكنولوجي أيضاً إلى معجزة في جانب العرض، مع مكاسب طويلة الأجل في الكفاءة والإنتاجية. وسوف تنخفض تكاليف النقل والإتصالات، وستصبح الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد العالمية أكثر فعالية، وسوف تنخفض تكلفة التجارة، وكلها ستفتح أسواقاً جديدة وتدفع عجلة النمو الإقتصادي

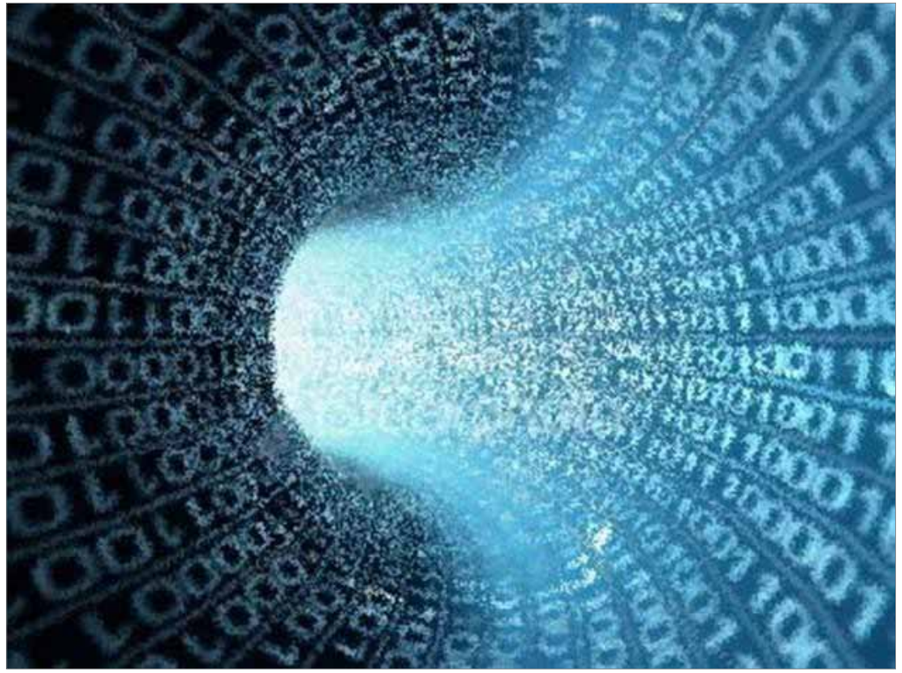

من هنا يمر الذكاء الإصطناعي

طبيعتها، حيث تجمع بين تقنيات القتال التقليدية مع عناصر مرتبطة سابقاً مع جهات فاعلة غير حكومية. الفرق بين الحرب والسلام، ومقاتل وغير مقاتل، وحتى العنف واللاعنف (فكّر بالحرب الإلكترونية) أصبحت ضبابية بشكل غير مريح.

فيما تأخذ هذه العملية مكاناً وتصبح تكنولوجيات جديدة مثل الأسلحة البيولوجية أو المستقلة أسهل للإستخدام، فإن الأفراد والمجموعات الصغيرة سينضمون بشكل متزايد إلى الدول لكي يكونوا قادرين على التسبب في ضرر شامل. وهذه الثغرة الجديدة ستؤدي إلى مخاوف جديدة. ولكن في الوقت نفسه، إن التقدم في التكنولوجيا سوف يخلق القدرة للحد من نطاق أو أثر العنف، من خلال تطوير وسائل جديدة للحماية، على سبيل المثال، أو مزيد من الدقة في الإستهداف.

التأثير في الناس

الثورة الصناعية الرابعة، أخيراً، سوف تغيّر ليس فقط ما نقوم به ولكن أيضاً ما نحن عليه. سوف تؤثر في هويتنا وجميع القضايا المرتبطة بها: شعورنا بالخصوصية، وأفكارنا عن الملكية، وأنماط إستهلاكنا، والوقت الذي نكرّسه للعمل والترفيه، وكيف نطوّر عملنا، وزراعة مهاراتنا، ولقاء الناس، وتعزيز العلاقات. إنها تغيّر بالفعل صحتنا وتقود إلى "تحديد الكمية" لنفسها، وعاجلاً أكثر مما نعتقد فقد تؤدي إلى زيادة البشرية. والقائمة لا تنتهي لأنها مرتبطة بخيالنا فقط.

أنا متحمس كبير ومتبني التكنولوجيا في وقت مبكر، ولكن في بعض الأحيان أتساءل ما إذا كان التكامل غير الرحيم للتكنولوجيا في حياتنا يمكن أن يقلل بعضاً من قدراتنا البشرية المثالية، مثل التعاطف والتعاون. علاقتنا مع هواتفنا الذكية هي مثال على ذلك. الإتصال المستمر قد يحرمنا من واحد من أهم أصول الحياة: الوقت للإستراحة، والتفكير والتبصر، والإنخراط في محادثة ذات معنى.

واحد من أكبر التحديات الفردية التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات يتمثل بالخصوصية. نحن نفهم غريزياً لماذا من الضروري جداً، مع ذلك، أن التتبع وتقاسم المعلومات عنا هو جزء حاسم من الربط أو الإتصال الجديد. والنقاشات حول القضايا الأساسية مثل التأثير في حياتنا الداخلية لفقدان السيطرة على بياناتنا المتوافرة سوف تتكثّف في السنوات المقبلة. وبالمثل، فإن الثورات التي تحدث في مجالي التكنولوجيا الحيوية والذكاء الإصطناعي، اللذين يعيدان إعادة تعريف ما يعنيه أن تكون إنساناً من طريق دحر العتبات الحالية للعمر، والصحة، والإدراك، والقدرات، التي سوف تدفعنا إلى إعادة تعريف حدودنا المعنوية والأخلاقية.

تشكيل المستقبل

لا التكنولوجيا ولا التعطيل الذي يأتي معها هي قوة خارجية المنشأ حيث لا سيطرة للبشر عليها. كلنا مسؤولون عن توجيه تطورها، في القرارات التي نتخذها على أساس يومي كمواطنين، ومستهلكين، ومستثمرين. وبالتالي يجب علينا إغتنام الفرصة والقوة لدينا لتشكيل الثورة الصناعية الرابعة، وتوجيهها نحو المستقبل الذي يعكس الأهداف والقيم المشتركة.

مع ذلك، للقيام بالمهمة، علينا أن نضع رؤية

الثورة الصناعية الرابعة سوف تغيّر ليس فقط ما نقوم به ولكن أيضاً ما نحن عليه. سوف تؤثر في هويتنا وجميع القضايا المرتبطة بها: شعورنا بالخصوصية، وأفكارنا عن الملكية، وأنماط إستهلاكنا، والوقت الذي نكرّسه للعمل والترفيه، وكيف نطوّر عملنا، وزراعة مهاراتنا، ولقاء الناس، وتعزيز العلاقات

الروبوت: متعدد المهمات

شاملة ومشتركة على الصعيد العالمي حول كيفية تأثير التكنولوجيا في حياتنا وإعادة تشكيل البيئات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبشرية. لم يكن هناك أبداً وقت لوعد أكبر، أو واحد مع أكبر خطر محتمل. مع ذلك، إن صناع القرار اليوم في كثير من الأحيان محاصرون في تفكير خطي تقليدي، أو غارقون جداً في أزمات متعددة تتطلب إنتباههم وإهتمامهم، والتي تبعدهم من التفكير الإستراتيجي حول قوى التعطيل والإبتكار التي تشكّل مستقبلنا.

في النهاية، كل ذلك يتوقف على الناس والقيم. نحن بحاجة إلى تشكيل مستقبل يعمل لصالحنا جميعاً من خلال وضع الشعب أولاً وتمكينه. وفي شكل أكثر تشاؤماً من إنسانيتها، فإن الثورة الصناعية الرابعة قد تكون لديها في الواقع القدرة على جعل الإنسانية "روبوتية" (تسير آلياً وأوتوماتيكياً)، وبالتالي حرماننا من قلبنا وروحنا. ولكن كعنصر مكمل لأفضل أجزاء من طبيعة الإنسان -الإبداع، والتعاطف، والإشراف - فإنها يمكن أيضاً أن ترفع الإنسانية إلى وعي جماعي وأخلاقي جديد يستند على شعور مشترك في المصير. ويتعين علينا جميعاً التأكد من أن يسود هذا الأخير

---

* كلاوس شواب المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس).
* كتب هذا الموضوع بالإنكليزية وعرّبه قسم الدراسات والأبحاث في "أسواق العرب"

بقلم جوزف قرداحي

مسرح لبناني ثلاثي الأبعاد!

على خطى السينما اللبنانية، ينشط المسرح في لبنان وتزدهر حركة المسرحيين، ولكن بأنماط جديدة، ومواهب كانت لو كُتب لها أن تظهر في سبعينات وثمانينات وربما تسعينات القرن الفائت وبداية الألفية الثالثة، أو لنقل في زمن ما قبل الأنترنت والفايسبوك والتويتر والإنستغرام، لما عرفت هذا النجاح والإقبال غير المسبوق من جمهور على ما يبدو أصبح أكثر نضجاً ووعياً وأكثر إستيعاباً لهذا النوع من المسرح الطليعي المثقف، الذي يعتمد على الحوارات المكثفة البعيدة من الموسيقى والغناء وحتى الديكورات المبهرة بألوانها وفخامتها.

على قدم وساق، شهدت مسارح بيروت ثلاثة أنماط من المسرح لثلاثة مخرجين مسرحيين مختلفي الأهواء والمدارس والمناهج: يحيى جابر إبن المسرح الشعبي الحكواتي المُعتمِد على الشخص الواحد، (بطولة زياد عيتاني). لينا خوري إبنة المسرح التجريبي المشغول بالنمط الفولتيري الفرنسي، القائم على الإقتباسات والنصوص المركّبة ذات البُعد اليساري النضالي المُنقرض في زمن العولمة (نص عصام محفوظ). وأخيراً ميلاد الهاشم، صاحب التجربة الدرامية الأغنى، وإبن مسرح البولفار الأقرب إلى إستعراضات مسارح برودواي وإن بإمكانات متواضعة إنتاجياً (نص وحوار وموسيقى حبيب يونس).

في وتيرة شبه متناسقة جرى سباق غير معلن بين المسرحيات الثلاث، وإن تفاوتت التجارب الثلاث من حيث نوعية خشبات العرض التي توزعت ما بين مسرح غلبنكيان (الجامعة اللبنانية الأميركية LAU) في الحمرا، ومسرح "الجامعة اللبنانية الدولية LIU" في سن الفيل، ومسرح محترف شكلاً وتجهيزاً في مجمع دون DUNE" في فردان. وهو ما يجعل من المقارنة شبه ظالمة من حيث الإقبال الجماهيري المنقطع النظير الذي شهدته مسرحية: "بيروت فوق الشجرة" ليحيى جابر المنتقل في خطوة ذكية من مسرح متهالك تتآكله الرطوبة، مسرح "المدينة" في الحمرا، إلى مسرح أكثر شباباً وإشراقاً وأناقة هو مسرح "دون Dune" في فردان.

ولكن ماذا لو اردنا أن نعرض المسرحيات الثلاث بانورامياً في وقت واحد على خشبة واحدة مثلثة وتحت سقف واحد لجمهور واحد؟! على ماذا نقع؟! وما هو المشهد المحبوك بفوضوية على هذه الرقعة الفسيفسائية من الخشبة؟!

حتماً لن يختلف المشهد الداخلي للمسرحيات الثلاث: "بيروت فوق الشجرة"، "لماذا؟"، و"بالمزاد العلني"، عن المشهد الخارجي للمسرحية اللبنانية الأكبر السارية العرض منذ ما قبل الإستقلال حتى اليوم.

فالوطن الذي أراد قادته وزعماؤه عرضه في المزاد العلني ليبيعه بعد فرزه وتحويله إلى شركة عقارية، لم يولد منذ الإستقلال إلّا في الغرف الحمراء على يد أكثر من عاهرة سرية من اليمين المحافظ أو قوّاد من اليسار الثائر، على وقع سيناريو أقرب إلى سيناريو فيلم "أبي فوق الشجرة" الشهير لعبد الحليم حافظ وناديا لطفي. فتزدهر تجارة إستيراد الثورات الخارجية، بواسطة "قواديها" من اليساريين المحليين، للأنقلاب على عاهرة النظام التي تمارس الدعارة سراً مع أنظمة الدول الأجنبية الغنية ودول البترول، لإخضاعها وإبتزازها وبيعها في سوق الرقيق الجديدة لثوار الرفيق لينين وستالين، بعد تحويل الوطن إلى كباريه أو "ستيريو ٧١"، يمارس الثوار فيه جميع أنواع التمرّد والعصيان على التقاليد الإجتماعية وهدم كل المحرمات الدينية والإجتماعية والأخلاقية.

إنه مشهد بانورامي بأبعاد ثلاثية، يختصر الحالة اللبنانية المُنفصمة. جمهور يؤمن بالمقدّسات ولا يؤمن بالإنسان الذي وُضعت المقدسات لأجله. جمهور يثور لمشهد مسرحي إستفز غيرته المذهبية على طقس كنسي ولا يثور لمشهد الإعدام التعسّفي الذي جرى فيه هذا الطقس الكنسي، وكأن الطقس الجنائزي أكثر قداسة من الضحية التي تُقام من أجلها الجنازة. رجال دين يتدخّلون لدى الرقابة لمنع عرض مسرحي لا يدخل الى البيوت، ويغضّون البصر والضمير عن مشاهد القتل والإغتصاب والدمار والجثث المشوّهة التي تعرضها الشاشات المنزلية وتتسابق إلى الترويج لها لمزيد من التشويق ولكسب المزيد من نسبة المشاهدين.

حين يجعل كاتب كبير مثل عصام محفوظ قاتل خطير مثل سرحان سرحان بطلاً قومياً بموازاة شهداء حقيقيين أمثال زعيم الحزب السوري القومي الإجتماعي أنطون سعادة الذي اعدمته السلطة اللبنانية تعسّفاً وأمين عام الحزب الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو الذي قتلته المخابرات السورية في زمن الوحدة العربية وذوّبت جسده بالأسيد، لا بد أن تسأل ماذا كان ليفعل يحيى جابر اليساري الشيوعي السابق وحبيب يونس القواتي السابق، لو عاد بهما الزمن من متاريس المسرح إلى متاريس الوطن؟! هل كانا سيحملان بندقية أم قلماً لتأريخ مزيد من مآسي الوطن على وقع الضحك الساخر؟!

في روايتها السابعة الجديدة "سلطان وبغايا"

هدى عيد تضيء على المفاسد الإجتماعية وعيوب السلطة لتعرّي الواقع وتفضح زيفه

تبحث هدى عيد في روايتها الجديدة، "سلطان وبغايا" الصادرة عن دار الفارابي ٢٠١٦، عن سؤال الأخلاق من دون وعظيّة، وعن جواب القيم من دون قولبة نمطيّة، وعن العدالة والمحاسبة من دون مباشرة. فتنتقل من موقف الباحث الى موقف الكاشف المغيّر، في وقفة أمام الذات، لضرورة الفصل بين الحقيقة والوهم عند "إختلاط البدايات بالنهايات".

راجعته الدكتورة ناتالي الخوري غريب*

في كلّ رواية جديدة، تدهشك هدى عيد بتقنيّة سرديّة جديدة، وإتقان تواطئها مع تعدّد الرواة-الشخصيات، في لعبة تطويع الزمن وتكسّره بنبش الذاكرة في بال من يريد محوها، من أجل رسم بدايات جديدة، مع غلبة تقنية الإسترجاع التام في مخالفة سير السرد لخطّ الزمن، ترجّحَ بين الإسترجاع الموضوعي والذاتي لتسليط الضوء على ما غمض من حياة الشخصية الأساسيّة. والرواة جميعهم ضحايا تدور في فلك شخصيّة أساسيّة هي البطل، "سلطان زعتر" الغائب عن الرواية في زمن سردها، الحاضر في كل أحداثها وحكاياتها، من خلال أحاديث ضحاياه عنه في ماضيهم وتحكّمه في رقابهم، على تسلسل زمنيّ لكلّ ضحيّة تروي حقبة معيّنة من حياته معها. شخصيّة أرادتها الروائية "قنبلة متفجّرة" ترسم مصير من حولها، تمثّل حركيّة الفساد في مقابل سكون الخضوع عند الضحايا-البغايا، وإستسلامهم للقدر الذي صنعه لهم سلطان.

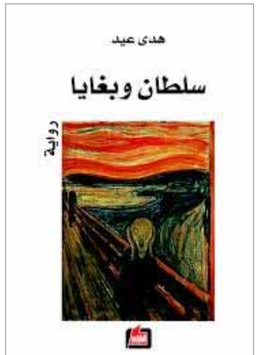

غلاف كتاب "سلطان وبغايا"

هدى عيد، في روايتها السابعة، "سلطان وبغايا"، تبحث عن المختلف والجديد في الموضوعات الإجتماعيّة، لتقترف تعرية الواقع وتعرية زيفه، في الإضاءة على المفاسد الإجتماعيّة ومعايب السلطة وأهلها، والمآزم النفسيّة، في ربط بينها وبين الرواسب اللاواعية، فتفضح العلائق بين الناس التي تقنّعت لتستر عُهرها (الناس)، وتبيّن الإستغلال والقهر بين المستبدّ والضحايا، من النساء والفنانين والتجّار وغيرهم.

الإستبداد هنا تمثّل بالبطل الماكر "الثعلب" الملقب بـ"سلطانوف" أو الجاسوس" أو"سيّد الدولار"، الرجل الفاسد، "الشيطان بأسماء كثيرة"، الإستغلاليّ والنموذج المتسلّط للذكورة المعنّفة، أمّا زوجاته الستّ، فهنّ الصورة النمطيّة عن النساء الخاضعات لمزاجه وأقدارهنّ، المعنّفات اللواتي رسم لهنّ مستقبلهنّ من دون أن يبدين ثورة أو تمرّداً، على تنوع قصصهنّ، بإستثناء الأخيرة التي أحبّها كثيراً ربّما لأنّه وجد فيها مرآته في حقاراته وإستغلاله، ما جعله يعيد النظر في سواد ماضيه، فينتهي كما إنتهى والده، ممحو الذاكرة. وقد تكون الذاكرة عند الشخصيّات كافّة من دون إستثناء هي البطلة، هي الذاكرة التي تريد أن تغفر لذاتها خطاياها وذلّاتها، لتكتب بداية جديدة في صفحة جديدة.

أمّا المرويّ له في داخل كون القصّ فهي زهيّة عصام زعتر إبنة أخيه الوحيدة التي تحبّه وتبحث عنه، وكأنّها المحقّق أمام الشهود جميعاً، والمفارقة أنّها تبحث عنه بإسم الإنسانيّة وهو الذي عُرف على ألسنة جميع من قابلتهم من عارفيه بأنّه عديم الإنسانيّة. هي التي تجمع الأخبار عن عمّها، عبر جميع الوسائل الممكنة، الجريدة، مواقع التواصل الإجتماعي، الهاتف، المقابلات؛ تعرف حزنها على عمّها وكيف تدافع عنه، من دون أن نسمع صوتها. بطريقة ما، نشعر أنّ زهيّة تمثّلنا، نحن الباحثين عن حقيقة نريدها أن تخالف كلّ ما نسمعه، لانّها لا تتوافق ورؤيتنا مع من حفرنا له في قلوبنا محبّة لا تُمحى.

ولكلّ إمرأة من نساء سلطان حكاية تمثّل فترة من حياته، وجميعهنّ شخصيّات مجروحة، واقعية غير رومانسية، غير ثائرة ولا متمرّدة، وتستخدمهن الكاتبة، أولاً لتوضّح لنا مسيرة سلطان، وعلاقتهنّ به، وكيف تلاعب بمصائر حياتهنّ، وثانياً لتعالج عبرهنّ مسيرة التطوّر الإجتماعي والفكري في تحوّلات الشخصيّات، وثالثاً الأحداث الناتجة من تأزّم العلاقات التي تُبنى على أسس مأزومة وهشّة، من أجل معالجة القضايا الإجتماعيّة الملحّة منها البيوت المشبوهة وتورّط شرطة الأخلاق ورجال السلطة، وإجبار الرجال زوجاتهنّ على الإجهاض أو رفضهم إنجاب البنات. وتبقى المسألة الأبرز هي الإضاءة على تعنيف المرأة على أنّه حالة موروثة مقبولة. ف"حسيبة" مثلاً، تمثّل أقصى حالات القهر الإجتماعي التي تحفر في وجدان الإنسانيّة، تُشترى من أبيها ليؤتى بها كخادمة تُظلم وتُحقّر وتُعنّف وتُغتصب، ليكتمل مشوار عمرها بحثاً عن خلاص، بما لم ترسم له أو تخطّط، وهي أولى زوجات سلطان الذي إستغلّها وباعها أيضاً، وكان إنتقامه الأوّل بأن هجرها وباعها قبل أن تهجره كما فعلت والدته. وبذلك تبحث الروائيّة في قاع الذاكرة عند من شُوّهت طفولتهم، ظلماً وهجراناً وحرماناً، فأرادوا الركض وراء المجد الباطل ظنّاً منهم أنّهم يصنعون الحياة، فكانوا صنّاع الموت لذاتهم أوّلاً ولكلّ من صودف مروره في حياتهم.

ويبقى أن نقول إنّها رواية الإحتجاب والظهور، رواية الخطيئة والعقاب، رواية الضمير المنتظر عند مفارق كشح الضباب عن الذاكرة التي تريد أن ترث النسيان، صفحاً عن ذاتها، في ثوارت "الزهايمر"، هي رواية البحث في مسبّبات الشرّ الطالع من رواسب لا واعيّة وممارسة أعمال الفساد الواعية، في ظلّ أنظمة تمرّرها وتبرّرها، رواية البواطن الشريرة المتستّرة بأعمال البرّ والخير، رواية المساومات والتسويات في إطار القهر والإستغلال، من أجل البحث عن العدالتين

* أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية

لطيفة لديها "كلمة سرّ" في رمضان

لطيفة: "لماذا لو" لم يكتمل؟

كان من المقرّر أن تطلّ الفنانة لطيفة التونسية في رمضان الفائت على الشاشة الصغيرة، بعدما أسندت إليها بطولة مسلسل "ماذا لو" للكاتبة الكويتية فجر السعيد. لكن المشروع إحتجب عن الأضواء ولم تكتمل ولادته لأسباب مجهولة. لكن يبدو أنّ صاحبة أغنية "حبّك هادي" مصرّة على الإطلالة كممثلة، إذ أعلنت على حسابها على فايسبوك قبل أيّام بدء تصوير مسلسل "كلمة سرّ" (تأليف أحمد عبدالفتاح، وإخراج سعد هنداوي) الذي سيُعرض في رمضان ٢٠١٦.

سيكون العمل التلفزيوني مصريّاً بإمتياز، ويلعب بطولته كل من: هشام سليم، وحسن يوسف، وليلى طاهر، وريهام عبدالغفور. في السياق نفسه، كشفت الممثلة المصرية سماح أنور المُنتجة المنفّذة للمسلسل، في مقابلة، أنّ فريق العمل بدأ التحضير لـ"كلمة سرّ" قبل فترة "بعيداً من عيون الإعلام، على أن يبدأ التصوير في منتصف كانون الثاني (يناير) الجاري".

بهذه الخطوة، تدخل لطيفة مجال التمثيل بعدما ظهرت في العام ٢٠٠١ في فيلم "سكوت حنصور" (إخراج يوسف شاهين)، إضافة إلى إطلالات محدودة لها في هذا المجال، لا سيّما على المسرح.

هكذا، تكون لطيفة قد سبقت زميلتيها هيفا وهبي وشيرين عبد الوهاب للإعلان عن مشروعها الدرامي للعام ٢٠١٦، فهل يكتب لها النجاح؟

كاظم الساهر في "كتاب الحب"

أطلق الفنان كاظم الساهر الفيديو كليب الخاص بأغنية "كتاب الحب"، أول المشاريع المنتهية في مسلسل "مدرسة الحب" لمخرجه صفوان مصطفى نعمو والكاتبين نور شيشكلي ومازن طه، وقد تم تصويره بطريقة الكليب بعد إعتماد كل مشاهده من الحلقات الثلاثين التي أنجزت من العمل.

وجمع كليب "كتاب الحب" صوت كاظم وألحانه معاً في هذه الأغنية التي تجسّد مشاهد من النصف الأول من المسلسل، بعدما وضع المخرج صفوان نعمو، هدفاً من وراء الأغنية وهو أن يتعرّف الجمهور العربي، مسبقاً، على كافة نجوم المسلسل بصوت "الساهر". علماً أن حضوره كمغنٍّ وملحّن في هذا "الكليب" يأتي ليثبت حضوره في المسلسل كراوٍ للقصص التي سيتناولها. وأكد "السّاهر" في تصريحات خاصة أنه سعيد للغاية بغنائه لهذا الكليب، مشيراً إلى أنه إستخدم فيه أحاسيسه ومشاعره بما يخدم رؤيته الشخصية للحب. وقال: "حضوري في المسلسل كراوٍ، ومن ثم مغنٍّ وملحّن، في الأغنية، شيء مثير، وبخاصة أن الأوجه الثلاثة تتحدث عن طبيعتي وطريقة تفكيري في أمور حياتية وإنسانية كبيرة كالحب". بدوره، رأى مخرج العمل، صفوان نعمو أن مشاركة "الساهر" إضافة عظيمة إلى العمل ككل، مشيداً بكونه راوياً، ويظهر في الكليب مغنياً وملحناً، مشدّداً على أن أهم سمة لديه هي التواضع. وقال: "الأغنية والكليب يتحدثان عن المسلسل عموماً، وفيها سيظهر كل نجوم المسلسل، بما يسهل على الجمهور رؤيتهم مسبقاً، نظراً إلا العدد الكبير من الممثلين المنتمين للصف الأول في الدراما العربية عامة". هذا وإنتهى "نعمو" من تصوير القسم الأول من المسلسل الواقع في ستين حلقة وأنجز حتى الآن ٣٠ حلقة في المشروع الأوسع له وللدراما العربية حتى الآن. مع الإشارة إلى أن إنتاج "مدرسة الحب" يقع على عاتق شركة "بلاك تو"

كاظم الساهر: يدخل "مدرسة الحب"

أنريكي إغليسياس يثير عاصفة في سريلانكا

أنريكي إغليسياس: أشعل قلوب فتيات سيريلانكا

صرح الرئيس السريلانكي مايثريبيلا سيريسينا بأنه ينبغي جلد منظمي الحفل الغنائي الذي أحياه المغني الإسباني أنريكي إغليسياس عقوبة لهم على "التصرفات المشينة" لبعض المُعجَبات.

وقال الرئيس السريلانكي ان مشاهدة بعض الفتيات وهن يتسلقن الى المسرح ليقبّلن المغني وإلقاء ملابسهن الداخلية عليه كان عملاً "غير متحضر الى أبعد الحدود".

وأعلن الرئيس عن أنه ينبغي جلد منظّمي الحفل "بالذنب السام لسمكة الراي اللّاسع (اللادغ)"، في إشارة منه إلى أسلوب كان يُستخدَم قديماً للعقاب في سريلانكا.

وكان الحفل أقيم في العاصمة كولومبو في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) الفائت.

وأكّد الرئيس سيريسينا على أنه صُدم عندما سمع بأن بعض الحاضرات خلعن حمّالات صدورهن أثناء الحفل، وألقين ملابسهن الداخلية على المغني، بعدما تسلّقن الى المسرح لتقبيله.

وقال في إجتماع عام إن "هذا سلوك يفتقر تماماً للحضارة ويعارض تقاليدنا بشكل كامل". واضاف "انا لا اطالب بجلد اولئك النسوة غير المتحضرات اللواتي خلعن حمالات صدورهن بالاذناب السامة اللاسعة، ولكن ينبغي جلد منظمي الحفل".

يُذكر ان إستخدام ذنب السمك اللاسع للجَلد كان معمولاً به كعقوبة لعتاة المجرمين في سريلانكا في العصور الوسطى، وهو تعبير يستخدم الآن للإستهجان.

كما دان الرئيس أسعار التذاكر التي أجبر الحضور على دفعها، والتي تراوحت بين ٣٥ و ٣٥٠ دولاراً.

ولم يصدر عن المنظمين أي تعليق.

وكان الحفل قد أقيم في احد ملاعب كرة الركبي في كولومبو، وكان جزءا من جولة عالمية للمغني إغليسياس تحمل عنوان "الحب والجنس"

هاريسون فورد "ملك" شباك التذاكر الأميركية

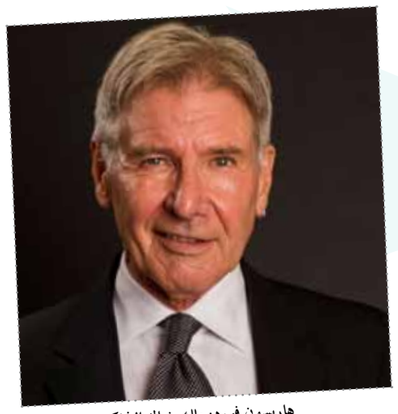
هاريسون فورد: ملك شباك التذاكر

معزّزاً من جنون مبيعات تذاكر فيلم "حرب النجوم: إستيقاظ القوة"، فقد حقق النجم هاريسون فورد البالغ من العمر ٧٣ عاماً في شباك التذاكر في الولايات المتحدة أكثر من أي نجم آخر. فهو يجلس حالياً على رقم رائد قدره ٤,٧١ مليارات دولار، وفقاً لـ"بوكس أوفيس موجو".

سرق فورد التاج من عضو آخر في سلسلة أفلام "حرب النجوم": صامويل جاكسون، الذي شارك في الأفلام الثلاثة السابقة للسلسلة. وشارك جاكسون أيضاً في عدد من سلسلة أفلام "مارفيل"، بما في ذلك "المنتقمون". وقد بلغ رقمه حالياً ٤,٦٣ مليارات دولار.

بالنسبة إلى أعلى خمسة فهناك أيضاً ثلاثي هائل: توم هانكس (٤,٣٣ مليارات دولار)، مورغان فريمان (٤,٣٢ مليارات دولار)، وإدي مورفي (٣,٨١ مليارات دولار). بالنسبة إلى الفنانات فقد إحتلت المركز الأول نسائياً كاميرون دياز وكانت في المرتبة ١٥ على اللائحة العامة مع مبلغ ٣,٠٣ مليارات دولار.

حتى كتابة هذا الخبر كان "حرب النجوم: إستيقاظ القوة" حقق في أميركا وحدها أكثر من ٧٧٠ مليون دولار.

سفارة عُمان في بريطانيا تحتفل بعيد بلادها الوطني

السفير الشيخ عبد العزيز الهنائي يتوسط أركان وموظفي السفارة

الزميل عبد العزيز خميس، الزميل محمد قوّاص، عبد الله العَبري، رئيس تحرير "أسواق العرب" كابي طبراني، الزميل غسان إبراهيم

في مناسبة العيد الوطني الـ٤٥ لسلطنة عُمان، أقام سفيرها لدى بلاط "سانت جايمس" البريطاني الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الهنائي حفل إستقبال كبيراً في فندق الجُميرة في لندن، حضره عدد من المسؤولين والبرلمانيين البريطانيين، والسفراء العرب والأجانب المعتمدين في المملكة المتحدة، إضافة إلى نخبة من رجال وسيدات المال والأعمال والصحافة والإعلام في عاصمة الضباب، وحشد من أبناء الجالية العُمانية في بريطانيا.

وإذا كان السفير الهنائي تميّز بإستقباله البشوش والمرحِّب لجميع الضيوف فقد ركّز الملحق الإعلامي عبد الله العبري إهتمامه على أهل الصحافة والإعلام العرب والأجانب، حيث كان حركة دائمة بينهم يحدّث هذا ويرحب بذلك أو تلك... ويتلقى التهاني شاكراً الجميع على تلبية الدعوة.

سفير قطر يوسف علي الخاطر

سفير البحرين الشيخ علي الخليفة

سفير اليمن دكتور ياسين سعيد نعمان أحمد

سفير الإمارات عبد الرحمن غانم المطيوعي، والعراق صالح حسين علي

السفير عبد العزيز الهنائي يستقبل سفير ليبيا محمود الناكوع

السفير عبد العزيز الهنائي، سفير الكويت خالد الدويسان، سفيرة لبنان إنعام عسيران

السفير عبد العزيز الهنائي يستقبل السير نظمي أوجي

سفير بولونيا روبرتو سارميانتو

روسيو كورواليس وراكل بيريدج

سفير كرواتيا إيفان كرنيزيتش

سفيرة المغرب للّا جومالا علوي

مارينا تيليكسيرا

صوفيا بنزكري

دافني كروز

جوليت كيال

سفارة الإمارات في لندن تحتفل بالعيد الوطني

السفير عبد الرحمن المطيوعي وفريد بركات

السفير عبد الرحمن المطيوعي ونظمي أوجي

أقامت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في بريطانيا حفل إستقبال في مناسبة العيد الوطني الـ٤٤ بحضور عدد من الوزراء وأعضاء البرلمان البريطاني والسفراء العرب والأجانب وفاعليات وشخصيات من الجالية العربية ونخبة من الإعلاميين.

وقال سفير الإمارات لدى بلاط "سانت جيمس" عبدالرحمن غانم المطيوعي في كلمة ألقاها في المناسبة "أن العلاقات بين الإمارات وبريطانيا هي في أزهى صورها".

وعبر وزير الشؤون الإجتماعية البريطاني ألستير بيرت عن إعتزاز المملكة المتحدة بالعلاقات مع دولة الإمارات التي تمتد إلى عقود طويلة وآفاقها الرحبة. **(تصوير طوني كيال)**

السفير المطيوعي مع السفير الكويتي خالد الدويسان

السفير الإماراتي عبد الرحمن المطيوعي مع أفنان الشعيبي

السفير عبد الرحمن المطيوعي وسفير تونس نبيل عمار

سفير البحرين الشيخ فواز محمد آل خليفة

سفير عُمان الشيخ عبد العزيز الهنائي

السفير الليبي محمد الناكوع

بارعة علم الدين

اللبنانيون يشاركون الإمارات بعيدها الوطني الـ٤٤

السفير حمد سعيد الشامسي وأعضاء السفارة

النواب عمار حوري، خالد قباني، سمير الجسر

النائبان علي بزي وغازي زعيتر

دعا سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في لبنان حمد سعيد الشامسي إلى حفل إستقبال في مناسبة العيد الوطني الـ٤٤ لبلاده في فندق "فينيسيا إنترکونتيننتال"، حضره ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب أيوب حميد، ممثل رئيس مجلس الوزراء تمام سلام وزير الدفاع الوطني سمير مقبل، ممثل رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي، الرئيس حسين الحسيني، ممثل عن الرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة النائب عمار حوري، وزراء الإعلام رمزي جريج والتربية والتعليم العالي الياس بو صعب والشؤون الاجتماعية رشيد درباس والبيئة محمد المشنوق ووزير الاشغال العامة غازي زعيتر ووزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دو فريج، ممثل وزير الخارجية جبران باسيل السفير وفيق رحيمي ومديرة إدارة المراسم في وزارة الخارجية السفيرة ميرا ضاهر، إضافة إلى سفراء: السعودية علي عواض العسيري، قطر علي بن حمد المري، الكويت عبد العال القناعي، سلطنة عُمان أحمد بن بركات بن عبد الله آل ابراهيم، مصر محمد بدرالدين زايد، فلسطين أشرف دبور والجزائر أحمد بوزيان وعميد السلك الديبلوماسي السفير المغربي علي أومليل وسفراء أوستراليا غلن مايلس، البرازيل جورج جيرالدو القادري، الأوروغواي مارتا إنيز بيزانيللي وروسيا ألكسندر زاسبيكين والسفير البابوي غابريال كاتشيا.

العميد المتقاعد شامل روكز، السفير البابوي غابريال كاتشيا، الوزير الياس بو صعب

الوزير سمير مقبل والعميد محمد خير

سامر شربل، راغب علامة، مروان شربل، فوزي صالحة

لور سليمان، الوزير عبد المطلب الحناوي، أكرم مشرفية

نادر وأنابيلا صعب

سركيس نعوم، روبير غانم، ناجي البستاني

رولا يموت

الكاردينال نصرالله صفير وقائد الجيش العماد جان قهوجي

سمير أبي اللمع، ريتا غصن، هيام البستاني، وديع الخازن، خطار الحدثي

الحفل السنوي لمؤسسة البطريرك صفير

أقامت "مؤسسة البطريرك مار نصر الله صفير"، عشاءها السنوي في فندق هيلتون حبتور- سن الفيل في بيروت، حضره الى الكاردينال صفير، البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي والنائب نعمة الله ابي نصر ممثلاً رئيسي مجلسي النواب نبيه بري والوزراء تمام سلام.

كما حضر العميد وليم مجلي ممثلاً النائب الأسبق لرئيس الحكومة عصام فارس، النائب أنطوان زهرا ممثلاً رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع، رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، رئيس الرابطة المارونية الأمير سمير ابي اللمع، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، القنصل العام لجمهورية مالاواي في لبنان أنطوان عقيقي، المستشار السياسي للرئيس سعد الحريري الدكتور داوود الصايغ، وأعضاء المؤسسة، وفاعليات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ونخبة من رجال وسيدات الصحافة والإعلام.

البطريرك الماروني الكاردينال ما بشارة بطرس الراعي

سلمى وفادي مارتينوس

نادين وسليم ماضي

ليندا وأنطوان جبارة

داوود الصايغ، حارث شهاب، النقيب الياس عون

روجيه ورانيا داغر، سليم صفير

ريمون سمعان، جان ونادیا أسمر

هادي وسنتيا حبيش وبشارة قرقعي

فيفيان وريشار داغر

وسيم روفايل وأنجيلا غانم

ريما وموفيك بربريان

ربيعة وزياد شهاب

ربيكا أبو ناضر

مهى الشاعر

إيلي صليبي يوقع روايته الجديدة "ماريكا المجدلية"

إيلي صليبي يوقع روايته " ماريكا المجدلية"

نبيل غصن وإيلي صليبي

لودي صليبي وسامية جبر

عبير شرارة

نتالي ومهى الخوري

لودي صليبي

وقّع الأديب والكاتب والإعلامي اللبناني إيلي صليبي آخر إبداعاته الروائية الذي حمل عنوان "ماريكا المجدلية" والصادر عن دار سائر المشرق في بيروت، وذلك ضمن المعرض العربي للكتاب الذي جرت أعماله أخيراً في مركز البيال في العاصمة اللبنانية.

ماذا في رواية صليبي الواقعية؟

هناك، في ذاك الزقاق الضيق، عاشت "ماريكا إسبيريدون"، جثة امرأة للبيع، قبل أن تراودها مدافع الحرب اللبنانية عن نفسها للموت في مكان آخر، بعيداً من جنون النار التي إلتهمت جسد "بيروت"، ومن فنون القتل على الهوية التي حصدت الأعناق ذبحاً وتنكيلاً وسحلاً. هناك إصطادت "البترونة" في شارع "المتنبي" بنات الهوى طرائد شريدة يتناوب عليهن أكلة لحوم النسوة بوجبات جنسية سريعة، بحماية قانونية ووقاية طبية. هناك جمعت تلك "اليونانية الشريرة" ثروتها من لهاث كلاب مسعورة تتهافت على ما بقي من عظام حاملات ما يبحث عنه الجياع إلى الجنس والمتخمون به. إلى هناك، إلى ذاك الحي الموبوء دخلت "ماريكا إسبيريدون" عاهرة فقيرة، ومن هناك من ذاك الزقاق المصيدة، خرجت تائبة غنية، لتصير "ماريكا المجدلية".

وقد أمَّ حفل التوقيع الذي دام أكثر من ساعتين عدد كبير من أهل السياسة والديبلوماسية والإقتصاد والفن والمجتمع والثقافة، ونخبة من رجال وسيدات الإعلام والصحافة.

لورا، زياد، وجينيفر صليبي

طوني بارود وبرناديت عقيقي

جيزيل صفير وبولا حريقة

أنطوان سعد وماري نويل شدياق

سعيد ويمنى غريب

كلود صوما وبسكال بلانشار

غينا نعوم

نهاد غنام

عبير رعد

الحفلة السنوية للجمعية الأرثوذكسية الإنطاكية في بريطانيا

العميد عامر الحسن وعقيلته، المطران توما، يانا حريكي، المتروبوليت جوزف زحلاوي، سمير حريكي، السفيرة إنعام عسيران، السفير مازن الحمود وعقيلته، الأب ليزلي ناتانيال، الأب شفيق أبو زيد، الأب وليم تايلور، قنصل لبنان طوني فرنجية

خليل أميوني، برندا منصور، ومروان سلوم

سمير حريكي يلقي كلمته

أكثر من ٣٢٠ شخصاً لبوا دعوة الدكتور سمير حريكي، رئيس مجلس الجمعية الأرثوذكسية الإنطاكية في بريطانيا، إلى العشاء الخيري الذي تحييه الجمعية في كل عام في فندق "رويال غاردن" في لندن. حضر الحفل – الذي كان من المتوقع أن يكون هذا العام تحت رعاية وحضور البطريرك يوحنا العاشر الذي إعتذر بسبب عارض صحي ألم به – رئيس أساقفة أميركا الشمالية للروم الأرثوذكس المتروبوليت جوزف زحلاوي وعدد من الأساقفة والكهنة المعتمدين في المملكة المتحدة، إضافة إلى سفراء لبنان إنعام عسيران، والأردن مازن الحمود، وفلسطين مانويل حساسيان، والسفير الفلسطيني المتجوّل دكتور عفيف صافية. كما حضر عدد من رجال المال والأعمال العرب والأجانب كان بينهم جورج وعبد الله الزاخم، ووائل خوري، وخليل أميوني، إضافة إلى نخبة من رجال الإعلام والصحافة.

وقد ألقى حريكي كلمة في المناسبة شكر فيها الحضور على دعمهم المتواصل للجمعية، وتمنى لهم أسعد الأوقات...

(تصوير طوني كيال)

عبدالله الزاخم والسفيرة إنعام عسيران (وقوفاً)، وهدى الحسيني و ليزا الزاخم (جلوساً)

رامي حريكي، يانا حريكي، والزميل ريمون عطاالله

نعمت نصار، طلال فرح، غازي نصار

والرابطة اللبنانية للروم الأرثوذكس في بيروت تحتفل

نورما الحداد والوزير السابق الياس حنا

نقولا وليلى غلام، ورانيا نجيم

مي ونقولا حجار

مارون وفيفيان أبو رجيلي

تحت رعاية المتروبوليت الياس كفوري أقامت الرابطة اللبنانية للروم الارثوذكس حفل عشائها السنوي في فندق هيلتون/ الحبتور في بيروت حضرها حشد من أعضاء الرابطة والأصدقاء وشخصيات سياسية وإجتماعية وعسكرية. وكانت مناسبة للحديث عن الأوضاع اللبنانية المتردية على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وماذا يخبىء العام الجديد...

غبريال ونهى هرموش

جو ويولا مطر

سمير نعيمة ونقولا توبي

سمر وريمون أبو زيد

ماريان ورودريك الخوري

إيلي ورهجة صهيون

هيام عقل

روني ألفا، زينة قاسم، دكتور ندى حكيم، عامر قاسم

منى شور، نجيب وروزي بولس

عشاء جمعية "رودز فور لايف" لجمع التبرعات

أقامت جمعية "رودز فور لايف" (صندوق طلال قاسم للعناية بذوي الإصابات البليغة) عشاءها الثالث لجمع التبرعات في فندق "فينيسيا"، وأعلنت خلاله رئيستها زينة قاسم أن وزير الصحة وائل أبو فاعور يتجه إلى تحويل تعميم سابق كان أصدره إلى قرار يلزم مستشفيات لبنان كلها إشراك أطبّاء الطّوارئ والممرّضين والممرّضات العاملين لديها في برامج التدريب على إنقاذ مصابي الحوادث التي تغطي الجمعية تكاليفهم. وكشفت قاسم من جهة أخرى أن "رودز فور لايف" ستقدّم للجيش اللبناني حقائب إنقاذ فردية للجنود تُعلّق على الخصر، سيتم تأمينها بالتعاون مع السفارة الإسبانية لدى لبنان.

وقالت إن "الفخر الكبير للجمعية أن تكون في خدمة الجّيش وجنوده الأبطال، وأن تقدّم، بالتعاون مع السّفارة الاسبانيّة في بيروت وبهمّة السّفيرة ميلاغروس هيرناندو، حقيبة إنقاذ للجنود اللبنانيين تعلّق على الخصر".

وأوضحت أن الجمعية حصلت على موافقة قيادة الجّيش والحكومة الإسبانيّة عبر سفارتها في بيروت على هذا المشروع.

وتخللت العشاء، الذي حضره وزراء ونواب وشخصيات سياسية وإجتماعية، وصلات للمؤلف الموسيقي وعازف الكمان حبيب ألبرتو، وإسكتشات فكاهية للمسرحي سامي خياط، ومزاد علني على عدد من المعروضات القيّمة بينها ساعة شخصية للنجم جورج كلوني، إضافة إلى سحب "تومبولا".

وقدم البروفسور ندي حكيم إلى قاسم منحوتة نصفية لنجلها الراحل طلال.وكانت عريفة الحفل الإعلامية نادية البساط.

إلهام وطوني سلامة

زينة ونور بدران

سمير وغريس تقلا

ميشال وبوسي المر

سامي خياط، ميرنا وورولان غسطين

تمارة ونديم القصار

علي وكارين هلال

موريس وهند صحناوي

دوريس سلمون وألكسندرا خليل

ساندرا وفؤاد أبو ناضر

إيلي وكلوديت صعب

جورج وحنان طرابلسي

ليلى عجم

رولا دريدي

التقدّم إلى الوراء

بقلم **إيلي صليبي**

دخل لبنان العام ٢٠١٦ قبل المسيح، يوم الأول من الشهر الجاري، جثّة بلا رأس تحتفل برأس سنة جديدة، متقدّماً إلى الوراء حولاً آخر من الخرف السياسيّ، ومن عتاقة الأميّة التاريخيّة.

ومع ذلك تقبّل الشعب التهاني في مجالس العزاء.

أقيمت الأفراح، وتبودلت الأنخاب، ودُقّت الأقداح بالأقداح، وتكررت عبارة "ينعاد عليكم" على كلّ لسان، وكأنّما التشبّث بما فات يُبهج القلوب، ولم يَشُبه نغصة أو "جُرصَة".

التقدّم إلى الوراء فنّ من فنون حبّ البقاء ولو على "الخازوق"، أما مسايرة العصر وحداثته فمتاهة وتفاهة، وأمّا الإنتماء إلى القرن الواحد والعشرين فغباء وبلاهة.

يكفي أن يكون الزعيم بخير لنكون بخير.

يكفي أن يكون في كلّ حيّ "مولّد" لنستغني عن كهرباء "إديسون".

يكفي أن تصل المياه بالصهاريج مرتين أو ثلاثاً في الأسبوع لنستعيض عن الحنفيات بالأبآر الجوفيّة.

يكفي أن تغضّ البلديّات النظر لنفلت مجاريرنا على الطرقات وننسى أمر الصّرف الصحّيّ.

يكفي تركيم نُفايتنا أمام بيوت الغير، وتركيم نُفايات الغير أمام بيوتنا، وحرقها سرّاً، بدل ما كان طمراً مضرّاً بالبيئة.

يكفي أن يفكّر المسؤول بتصدير الزّبالة ولو تأخّرت الصفقة لأسباب لا شأن لديوان المحاسبة بها.

يكفي أن تداهم وزارة الصّحة المستودعات والسوبرماركات والمطاعم لنطمئن إلى سلامة الجرائيم المستوردة.

يكفي كلّما وقع إنفجار بادرت وزارة الصحة إلى معالجة الجرحى على حسابها الجاري مع المستشفيات رغم الخلافات على المستحقّات.

يكفي أنّنا عالقون بين الأمر الواقع وواقع الأمر في كلّ شأن وأمر، من تناتش المال العام، إلى تحاصص الصفقات فوق الطاولات وتحتها، ما دام الفساد سمة، والرشوة تعجّل المعاملات.

يكفي أننا نتحاور لتنظيم الإختلافات والخلافات، ونبقي على "شعرة معاوية" تحت المظلّة الدّوليّة، ونعطي المرجعيات الإقليميّة فرصة الإستجمام والإستحمام بصابوننا "البلدي".

يكفي أننا متلهّون بالضائقة الإقتصاديّة والمعاناة المعيشية، عن هموم وزرائنا ونوابنا في تمديد إجازة الحكومة وولايات المجلس.

يكفي اليوم شرّ الغد من الإسهال في النزوح، والهجرة، وشلل اليد العاملة، وقد فتحنا باب إستعادة الجنسية للذين "تخوّا في القبور".

يكفي أنّ السماء ما زالت تُمطرنا بالثلوج والهطل، من دون صلاة إستسقاء.

ما زلنا نتقدم...

ولو إلى الوراء.

وما زالت الأعجوبة اللبنانيّة قائمة ومستمرة. ولو بفارق أنّ العالم في العام ٢٠١٦ بعد المسيح ونحن في سنة ٢٠١٦ قبل المسيح

---

* كاتب وأديب وصحافي لبناني، والمدير العام السابق للأخبار في المؤسسة اللبنانية للإرسال (أل بي سي)

MARAZZI
Twyford bathrooms
inda
TAU CERAMICA
ZANUSSI
BLANCO
MARCA CORONA
KlinkerSire
GRUMAL
GROHE
HATRIA
Guocera Life's Inspirations
FRANKE
HAFRO

Offering you the leading brands in Ceramic tiles, Sanitary ware, Kitchen cabinets, Sarieddine has it covered.

Adding a touch of class that turns residential or commercial property into a palatial setting.

Log on to **www.sarieddine-trading.com** or visit our new show room and see for yourself, there's more to just living with Sarieddine.

STE
مؤسسة سري الدين للتجارة
SARIEDDINE TRADING EST.
Design for today's living

Abu Dhabi: t. 00971 2 6776121, 6774937
Al Ain: t. 00971 3 7212211, 7218883
sartest@emirates.net.ae

Brioni
TO BE ONE OF A KIND
BRIONI.COM
ABU DHABI - KHALIDIYA STREET - TEL: 02 6813141
AL MARYAH ISLAND - SOWWAH SQUARE - TEL: 02 6266730